دكتور / محمود مصطفي كمال
كلية الآداب -جامعة المنيا
جمهورية مصر العربية

مقدمـة

تمثل الثقافة السياسية مقوماً أساسيا من مقومات النظام السياســـي ، ولقد احتلت دراســتها مكانــة بــارزة فــي دراســات الأنــثروبولوجيين والسوسيولوجيين والسياسيين ، وتأتي أهمية معالجتها من دورها في توجيه وضبط السلوك والأداء السياسي وكأداة تقييم لهذا الأداء ، بـــل والأكــثر مــن هذا فإنها تؤدي دورا هاما في درجة الاستقرار السياســـي ، ولكــن تعددها وتشرذمها وانقساماتها بدرجة متصارعة قد تدفع إلي تهديد الأنساق السياسية بكاملها .. وتأتي أهمية تلك الدراسات أيضا خاصة حينما يســعي البعض إلي ماأسموه بالثقافة السياسية الكوكبية حيث لا تعرف التصــورات والأفكار أية حدود في ظل التحولات الراهنة ولعل هذا ما أكده صموئيــل هنتجتون من أن الثقافة سوف تصبح مصدر الصراع العالمي حتي القــرن الحادي والعشرين بل وفقدان بعض الثقافات للأرضية التي تقــف عليــها (Hague a Others ; P 37)

وبالطبع تظهر خطورة هذا الرأي خاصة إذا ما نظرنا إلي التفسـير الماركسي والذي يشير إلي أن الثقافات القومية انعكاس لمصالح الطبقــات المسيطرة . ولو طبقنا هذا التفسير علي الثقافة الكوكبية فإن ذلك قد يعنــي سيطرة الثقافات الأقوي بل والدول الكبري ومن ثم تظهر أهميــة دراســة

نمط الثقافات السائدة في مجتمعنا وقدرتها علي الاستمرار والتكيف في الوقت ذاته ومواجهة التحولات العالمية .

ولعل هذا مادفع الباحثين في الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية والسياسية إلي الاهتمام بهذا النمط من الدراسات . ولعل هذا ما ظهر في للدراسات الأنثربولوجية الراهنة للثقافات اليومية وسعيها للوقوف علي ما حدث من تغيرات تنعكس علي زوال واختفاء البداوة كأسلوب ونمط للحياة .

أولا الثقافة السياسية : مدخل نظري نحو بعض الاقترابات والتباينات .

لقد احتلت الثقافة بمضمونها وتأثيراتها – أهمية بارزة لدي الأنثروبولوجيين والاجتماعيين والسياسيين .. فظهرت عند تايلور وتأكيده علي قدرة الإنسان علي إعادة تشكيل البيئة الطبيعية وقدرة الثقافة علي إشباع حاجات الإنسان ، وتأكيد كلاكهون علي النمطية والمضمون والتنظيم للثقافة ، والثقافات الكامنة والظاهرة . ثم جاءت اهتماماتهم بالخصوصيات والعموميات في الثقافة العامة (لينتون). وتمييز كروبر بين الأنماط الشاملة والأنماط الطرازية ثم جاء التمييز بين الأنماط السلوكية والمعيارية والممارسات والقواعد والانتظامات بل تفرع الأنماط المعيارية إلي مفاهيم متعددة . ولقد جاء التأكيد علي انعكاس المعرفة والعادات الموجودة في كل نمط علي فعل واقعي ملموس بل ومجموعة من الاتجاهات والقيم .

ولعل هذا مادعي البعض إلي وصف عناصر الثقافة بأنها تشـــمل المعرفة والمعتقدات والاتجاهات والقيم بل والسلوك الذي ينعكس فيـــه أو تتمثل فيه تلك العناصر المعرفية والقيمية .

وعلي الرغم من أن رواد علم الاجتماع ونظرياتهم المعاصرة لـــم يقل اهتمامهم بالدراسات الثقافية عموما والجوانب المعيارية في اعتبارهـــا مكونا هاما من مكونات المجتمع ، إلا أن هناك تباينا حول أولويـــة تلـــك العناصر الثقافية وعلاقتها بالعناصر البنائية ووظيفتها التفسيرية .

فلقد أكد أميل دوركايم أن المجتمع بأسره هـــو مجـــرد أســـاليب للتصرف أو هو مجموعة من المعايير والقواعد الأخلاقية والقيـــم .. وأن الواقع الاجتماعي هو واقع فكري ، وأن هذا الفكر هو المحدد لكل مـــاعداه من صور الحياة الاجتماعية .

أما ماكس فيبر فلقـــد افـــترض أن أســـاس الواقـــع الاجتمـــاعي سيكولوجي فكري .. وعلي الرغم من أنه لم ينكر أهمية العوامل الماديـــة في المجتمع إلا أنه رأي أنها تابعة للعوامل الفكرية وليس أصـــلا لـــها .. ولقد أضاف باريتو إلي الأساس السيكولوجي عند فيبر الأساس الفطـــري المتمثل في الغرائز والعواطف والرواسب والتي تمثـــل أســـاس الواقـــع الاجتماعي وإضافة إلي هذا فلقد قدم تنميطا للثقافات السياسية خاصة داخل ثقافة الصفوة حيث ثقافة المضارب وثقافة المحافظ .

أما تالكوت بارسونز فلقد أظهر أهمية العناصر المعياريـــة بـــل وسيطرة النسق الثقافي في نسق الفعل الاجتماعي وإضافة ما أسماه البدائل النمطية للتوجيهات القيمية حتي أن البعض يري أن نظريته العامة تتصـــف

بالطابع المعياري بالدرجة الأولي .. ويكاد يتطابق معه روبرت ميرتون – وهما قطبا البنائية الوظيفية – حيث أكد أن أساس البناء الاجتماعي هو المعايير السلوكية والقيم سواء كان ذلك في شكل الأهداف أو الأساليب التي تستخدم لتحقيق تلك الأهداف والتي انعكست في معالجة أنماط استجابات الأفراد وتكيفهم .

ولم يبتعد أصحاب نظريات السلوكية الجمعية عن هذا المسار حيث ركزوا علي دراسة القيم والإتجاهات والأفعال خاصة علي مستوي الوحدات الصغرى وليس بدراسة الفعل علي مستوي الوحدات الكبرى .

وعلي الطرف الآخر من المتصل نجد كارل ماركس والذي أكد علي أن أساس العالم هو الأساس المادي ، بل وأن الأساس الاقتصادي الذي يمثل البناء التحتي في التكوين الاجتماعي الاقتصادي . ويوجه البناء الفوقي والذي يعكس البناء السياسي والتشريعي والفلسفي والأخلاقي والديني ، ومنه ثم فإن الأساس المادي وليس الفكري هو الذي يحدد طبيعة المجتمع ومؤسساته. ومن ثم فتفسير البعد الثقافي والقيم التي تمثل جزءا من التكوين لا يمكن أن يتم بمعزل عن طبيعة ونمط العلاقات السائدة أو بمعزل عن البعد البنائي .

أما في وسط هذا المدخل النظري فنجد محاولات شيلر في الإتجاه الظاهرات " ومحاولته التي تتجه نحو المزاوجة والدمج بين التأويل المثال والماركسي (زايتلن ، ترجمة عودة وعثمان : ص٢٦٦) .

ويظهر هذا في اهتمامه بالبعد القيمي حينما تناول الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عصره وأعتبر أن أساس الأزمة

هو إهمال القيم ، حينما قلت القيم المسيحية وبـــدأت القيـــم البرجوازيـــة المركزة علي العقلانية والتملك والمنفعة والمعايير المادية في تقييم الناس.

وعلي هذا فإن موقف الرواد والنظريات الاجتماعية المعاصرة من دراسة العناصر الثقافية وموقفها في تكوين المجتمع يقع علـــي المتصـــل التالي :

الأساس المادي هو أساس الواقع الاجتماعي	المزاوجة بين الاتجاه المثالي والاتجاه الماركسي	الأساس الفكري والمعياري هو أساس الواقع الاجتماعي

وإذا ما كان ماركس يمثل الطرف الأول من المدخل ، فإن كـــلا من دوركايم وفيبر وبارسونز وميرتون وبـــاريتو وأصحـــاب الســـلوكية الجمعية يمثلون الطرف الأخير من هذا المتصل .. ومع هذا فلقد أكد كـــل من الاتجاهين أهمية الأفكار المعيارية في الحياة الاجتماعية ، إلا أن وضع كلا منهما قد وضع هذه المعيارية في أولوية مختلفة . فلقد أكد بارســـونز مثلا تأكيدا أساسيا علي هذه العناصر واعتقد أن الأفكار الدينية والأنســـاق الثقافية هي الميكانيزمات الضابطة في العالم الاجتماعي كله .أما مـــاركس فلقد أوضح وجهة نظر بديلة . فهذه العوامل والتي تنعكس في الأيديولوجيا هي فقط انعكاس للعوامل الاقتصادية . إلا أن تحليل العناصر الثقافيـــة لا يتوقف عند حد توظيفه وإنما يمتد إلي البحث عن فهمه في ضوء العلاقات فيما بين الأفراد والجماعات ومكانات تلك الجماعات الفرعية خاصة فـــي ظل فترات التحول من نمط اجتماعي اقتصادي سياسي إلي آخر ، أو مـــن

درجة من درجات هذا النمط إلي أخري ، أي فهمها ثقافياً وبنائياً في الوقت ذاته .

أما الباحثون المعاصرون في الدراسات السياسية ودراسات علم الاجتماع السياسي فلقد أعطوا اهتماماً بارزا لمفهوم الثقافة السياسية علي الرغم من حداثة استخدامه في تلك الدراسات ، وتباين استخدامه وآليات التعريف .

فلقد جذبت الثقافة السياسية اهتمام المفكرين السياسيين حيث ظهرت معالجة أفلاطون وأرسطو ، وإن كان أرسطو قد أظهر قدرة علي التحليل السياسي الثقافي بدرجة أكبر من سابقه حيث لم يركز فقط علي المتغيرات المرتبطة بالثقافة السياسية وإنما عالج تلك المتغيرات في علاقتها بمتغيرات التدرج الاجتماعي من ناحية والمتغيرات البنائية السياسية ومتغيرات الإنجاز من ناحية أخري . ثم ظهرت إسهامات كل من ميكافيلي ومونتيسكو وروسو في دراسة الثقافة السياسية .

ومن هنا جاءت محاولات جابريل ألموند ، وألموند وفيربا ، وألموند وباول ودانيل إلا آزار وصموئيل بيير ولوسيان باي وروبرت داهل وميخائيل روش وفيليب التوف .

لقد عرف ألموند (١٩٥٦) الثقافة السياسية باعتبارها توزيعا خاصا للاتجاهات والقيم والمشاعر والمعرفة والمهارات السياسية (Almond & Powel, P. 37) وعرفها صموئيل بيير أيضاً في الاتجاه ذاته ، إلا أنه علي الرغم من أنه قصرها علي القيم والمعتقدات والاتجاهات . فلقد اعتبرها أداة تقييمية للأداء الحكومي وتحديد توقعات أفراد المجتمع

نحو ما يجب أن تكون عليه ومن ثم فهي أداة معيارية في الوقت ذاتـــه .. ولم يبتعد ميخائيل روش وفيليب التوف كثيرا عن هذين التعريفين فعرفاها علي أنها القيم والاتجاهات السياسية الملائمـــة لمجتمـــع مـــا (Ruch & Althff, P.68) .

ومن ثم فإن هذه التعريفات للثقافة السياسية في ضوء عناصرهـــا تعكس اتفاقاً علي أهمية القيم والاتجاهات ، في حيـــن تـــأتي المعتقـــدات والمعارف في المرتبة الثانية ولم يظهر السلوك عنصرا أساسياً في تلـــك التعريفات وذلك علي الرغم من أن المعتقدات السياســـية تمثـــل تفســـيرا لأشكال السلوك السياسي بل ولاتجاهات الأفراد والجماعات نحو القضايـــا السياسية .

لقد قدمت الدراسات السياسية في مجموعـــها تعريفـــاً للثقافـــات السياسية ومكوناتها في ضوء أداة أساسية للتحليل وهي النمط والتي تقـــع في الوقت ذاته علي متصلات لتلك الثقافات ... لكن مع تبـــاين المداخـــل استخدمت دالة قد تتداخل في بعض الحالات .

إن هذه الاقترابات والتباينات في معالجة الثقافة السياسية تكشف عن وجود عدة مداخل يمكن استنباطها فيما يلي وفقـــاً لبـــؤرة اهتمـــام الباحثين:

١- المدخل المقارن عبر الثقافات القومية وتمثله دراسات ألموند وبول ، وألموند وفيربا .

٢- المدخل المقارن للثقافات السياسية الفرعية ، ويمثله دانييل إلازار .

٣- المدخل التنموي ، ويمثله لوسيان باي .

٤- المدخل التقويمي ويمثله روبرت داهل .

١ـ المدخل المقارن عبر الثقافات القومية :

إن هذا المدخل لا يعني بداية المقارنة فيما بين الثقافات بمختلف مستوياتها ومن هنا ارتبطت به الثقافات القومية . وعلى هذا جاءت البحوث التي تتخطي الحدود القومية باعتبارها جوهر هذا المدخل وتصبح الثقافات القومية موضوع الدراسة ، وقد يهتم الباحث بالمقارنة فيما بين الثقافات القومية أو فيما بين بعض النظم المتماثلة داخل تلك الثقافات أي بين النظم السياسية في تلك الثقافات بل وإمكانية عقد المقارنات بين أداء عمل النظم المتماثلة في تلك الثقافات وفي سياق وإطار هذه الثقافات العامة" (Melvin Kohan : P. 28) وبالطبع فإن تلك المقارنات تبحث عن الاقترابات والتباينات في الوقت ذاته فيما بين الثقافات أو النظم عبر الثقافات .

ومن أبرز الدراسات تلك التي قدمها كل من ألموند وفيربا عن الثقافة السياسية في خمس دول أو ما أطلق عليها الثقافة المدنية وهي تمثل إجراء مسح عبر القوميات لتوضيح ملامح الثقافة السياسية . ومن أبرز نتائج هذا المسح أن كلا من الدول الخمس التي تم دراستها - الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا والمكسيك- تتميز بثقافة خاصة" (Almond & Verba : P. 425)(Rush & Althof : P. 69)

لقد انطلق الباحثان في دراستهما علي الوعي بأبعاد الحكومة والممارسة السياسية للدول الخمس ، والاندماج والالتزام والكفاية والخبرات في سياقات السلطة والتي ربما تنعكس علي الاتجاهات السياسية ولم تقتصر معالجتهما علي الوضع الراهن وإنما انطلقا أيضاً من التحليلات التاريخية وانعكاسها .

فالثقافة الأمريكية والبريطانية تتصفان بقبول عام للنسق السياسي ودرجة عالية من المشاركة السياسية وشعور واسع من داخلهم بالقدرة علي التأثير في الشئون العامة إلي درجة ما إضافة إلي درجة عالية من الفخار بالنسق السياسي .

ومع هذه الاقترابات توجد بعض التباينات ، فبينما يؤكد الأمريكيون علي المشاركة ، فإن المبحوثين البريطانيين قد قدموا درجة أكبر من الإذعان لحكومتهم .

أما الثقافة السياسية الألمانية فتتصف بدرجة من الانفصال عن النسق السياسي واتجاهات سياسية أكثر سلبية نحو المشاركة خاصة غير الرسمية (في المناقشات والتنظيمات التطوعية) ومع هذا يظل المواطنون يشعرون بالتأثير والقدرة عليه في الشئون العامة .

وعلي النقيض من الدول الثلاث فإن إيطاليا تظهر درجة عالية من الاغتراب السياسي الواسع الانتشار بما في ذلك درجة منخفضة من الاهتمام السياسي والمشاركة بل وستعود بعدم القدرة علي التأثير في الأحداث والشئون العامة . ومع هذا تظهر تباينات داخل الثقافة الواحدة

حيث يظهر الشيوعيون قدراً أكبر من المشاركة في الشئون السياسية واندماجاً فيها .

أما الثقافة المكسيكية فتمثل خليطاً من قبول الأسس النظرية للسياسة والاغتراب في جوهره الأساسي . وذلك علي الرغم من إظهارهم درجة عالية من الفخار مقارنة بكل من إيطاليا وألمانيا سواء كان موجها نحو مؤسسة الرئاسة والثورة المكسيكية .

ويمثل عامل الشرعية عاملاً أساسياً في مفهوم الثقافة السياسية عند ألموند وفيربا . وبالطبع فإن أسس الشرعية تتباين ، كما أن وجود درجة عالية من الاتفاق حول الإطار السياسي الأساسي لا يمنع من وجود درجة من الصراع داخله كما أوضح ليبست Lipset .

وبالطبع فليس من الضروري أن يقتصر مفهوم الشرعية علي النظم الديموقراطية وإنما قد يوجد أيضاً في ظل النظم الديكتاتورية إلا أن الأساس يختلف وفقاً لآليات الشرعية . لكن هذا العنصر من عناصر الثقافة السياسية وهي الشرعية قد يمتد إلي جوانب عديدة من جوانب النسق السياسي إلا أنه قد يتوقف عن جوانب محدودة فقط .

مثال ذلك فإن هناك شواهد واسعة ومنتشرة علي أن معظم الأمريكيين يقبلون المؤسسات السياسية الرئيسية مثل مؤسسة الرئاسة ، والكونجرس ، والمحكمة العليا ، لكن يظل هناك تمييزا كبيرا بين المؤسسات السياسية في بنائها والأشخاص الذين يحققون القوة والسلطة من خلالها لفترة محدودة وفي نهاية هذه الفترة قد تستمر سيادتهم أو قوتهم أو سيطرة الحزب الذي يمثلهم وقد لا يحقق هذه الاستمرارية .

أما الموقف في حالة ألمانيا الغربية -آنذاك- فلا يسعي إلي البحث عن شرعية النسق السياسي ، لكن البحث عن كيفية تغير تلك الشرعية والعوامل المؤثرة في هذا التغير عبر الوقت -خاصة الحروب العسكرية التي دخلت فيها وما تعرضت له . ولم ينفصل أساس الشرعية عن المتغيرات الأخرى حيث تزامن تدعيم الشرعية فيما بعد الحرب مع الإصلاحات الاقتصادية وإعادة البناء . وهذا يعني أن النسق السياسي أصبح أكثر قبولاً من الناس مع تغير أحوالهم وأصبحوا أكثر رضا عن الجوانب غير السياسية ... وهذا يعني أن شرعية النظام السياسي تصبح مرتبطة بالتدرج المجتمعي .

ثم قدم ألموند وبول نمطين أساسيين للثقافات السياسية عام ١٩٧٠، تنطلق بل وتتطابق مع المنظورات الأساسية في النظرية الاجتماعية . وهي الثقافة السياسية الصراعية والثقافة السياسية الاتفاقية" (Almond & Powell : P. 40.) ولقد تناولا تحليلا لتلك الثقافات استنادا علي موقفهم حيال قضايا السياسة العامة ، ورؤيتهم لمدي شرعية الحكومة والترتيبات والإجراءات السياسية . ومن ثم ينطلق هذا التصنيف استناداً علي مدي انقسام الأفراد أو اتفاقهم حول تلك المؤشرات . ويبدو أن هذا التنميط قد جاء نتيجة لدراسة التحليل المقارن التي أجراها في منتصف السبعينات علي ثقافات خمس دول هي الولايات المتحدة وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا ، وفي الوقت ذاته نتيجة مراعاته لقضية التغيرات الثقافية السياسية المرتبطة بالاتجاهات نحو السياسة العامة، بل وتلك التغيرات في خصائص الجماعات وعلاقتهم بالأجيال السابقة لهم والذي انعكس علي مفهوم الثقافة السياسية المتغيرة . ولم تقف الدراسات

الثقافية السياسية المقارنة عبر القوميات علي تلك الدول التي تقع في إطار ثقافي متقارب (الدول ذات الطابع الرأسمالي والتعددي) وإنما اتجهت بعض الدراسات إلي المقارنة بين الثقافات السياسية -كبعد من أبعاد المقارنة- التي تقع في أطر متباينة التوجه الأيديولوجي مثال ذلك التحليل الذي قدمه جوفري روبرتس حيث قارن بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي . ذلك التحليل الذي كشف عن تأثير الثقافة السياسية في تفسير التناقضات بين العمليات والممارسات السياسية فيما بين تلك الدول ، خاصة سيطرة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي (آنذاك) علي الحياة السياسية بل علي الاتصال الجماهيري والدولة ، ومن ثم فإن الثقافة السياسية تمثل حلقة الوصل بين تحليل النسق السياسي والسلوك السياسي (Roberts. 1986) .

وعلي هذا فلقد قدم هذا المدخل من خلال تلك الدراسة الرائدة عدداً من العناصر الرئيسية للثقافة السياسية هي :

- علاقة الفرد بالنظام السياسي : وذلك سواء كان ذلك متمثلاً في الاندماج والاقتراب الكامل من ناحية ، والاغتراب والانفصال من ناحية أخري .
- الممارسة السياسية أو البعد السلوكي في الثقافة السياسية وهي المشاركة والتي تقع أيضاً في تلك النظم علي متصل يبدأ بالمشاركة الكاملة وتنتهي بالسلبية الكاملة وتسبقها درجة منخفضة من المشاركة السياسية المتمثلة في الدرجة المنخفضة من الاهتمام العام بالسياسة .

- الاقتدار السياسي : وهو درجة شعور الفرد بقدرته علي التأثير في الأحداث والشئون العامة وتقع أيضا علي متصل يبدأ بترجمة هذا الشعور إلي التأثير الفعلي وينتهي بالشعور بعدم الاقتدار درجة من درجات فقدان القوة التي تشير إليها حالة الاغتراب بصفة عامة .

- إدراك شرعية النظام السياسي ، والتي تنعكس في قبول الأفراد لهذا النظام من خلال قبول المؤسسات السياسية الرئيسية وقراراتها مع تباين درجة شرعية تلك النظم وانتشارها .

ولقد قدم هذا المدخل عددا من التفسيرات المرتبطة بالثقافة السياسية بعناصرها السابقة خاصة مقابلة احتياجات المواطنين وتحقيق التقدم والإصلاحات السياسية ولا شخصية النظام السياسي وعوامل التدخل الخارجي .

وعلي الرغم من أن هذا المدخل انطلق من مقارنات علي مستوي الوحدات الكبرى ، فإنه لم يشر إلي الثقافة السياسية إلا باعتبارها خصائص تجميعية للأفراد فهل يمكن أن يكون الشئ الوحيد المشترك هو الوجود داخل المجتمع الواحد ، وكيف يمكن تفسير التباينات في هذه الحالة؟! وما مدي تأثير أصحاب الوزن السياسي الكبير علي تكوينات الثقافة السياسية؟ .

٢- المدخل المقارن للثقافات السياسية الفرعية :

تسير دراسة دانييل إلازار Elazar في اتجاه تحليل الثقافات القومية والثقافات الفرعية داخلها في ضوء فكرة النمطية ، حيث صنف

الثقافات الفرعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلي ثلاث ثقافات : تقليدية وأخلاقية وفردية (Elazar : 1999) .

وتفترض نظرية الثقافة السياسية عند إلازار أن لكل من هذه الثقافات السياسية الفرعية تاريخها وسماتها وتوجهاتها نحو السياسة العامة، وأن الخلفية الاثنية واللغوية والشخصية والدينية للسكان الأصليين تؤثر في الثقافات الفردية ، بل إن تلك الثقافة تؤثر بالتالي في سلوك المواطنين الأفراد ، بل وعلي هؤلاء الموجودين في مواقع اتخاذ القرار بتوجيههم نحو ما يمثل السلوك السياسي الملائم .

ويرتكز أساس التصنيف هذا أيضاً علي عدة اعتبارات لعل أبرزها دور الحكومة وعلاقته بالدور الفردي وإمكانيات التغيير والموقف من السلطة .

فالثقافة الفردية تركز علي الاهتمامات الخاصة والتدخل المحدود للحكومة في تلك الشئون ، في حين تؤكد الثقافة الأخلاقية التضامن والأساس المشترك فيما بين الأطراف المكونة لتلك الثقافة ، وتعتبر الحكومة مسؤولة باعتبارها أداة إيجابية ومسؤولة أساساً عن نشر الرعاية العامة وذلك من خلال قوي اقتصادية واجتماعية منظمة . أما الثقافة التقليدية فعلي الرغم من أنها تؤكد علي الإبقاء والمحافظة علي النظام السياسي القائم ودعم موقف الصفوة الحاكمة ، فإنها من ناحية أخري تتصف بدرجة عالية من عدم الثقة في السلطة ، بل وقد تظهر درجة من العنف كوسائل مقبولة في بعض الحالات لحل المشكلات.

إن تحليل هذا التصنيف لا يقدم تعريفا متكاملا للثقافة السياسية أو ما يشكل الثقافة من عناصر مجردة وذلك علي الرغم من أنه يمكن استنباط عناصر الثقافة السياسية متمثلة فيما يلي :

- الموقف من السلطة .
- إدراك دور الحكومة .
- الاقتدار السياسي أو الشعور بالدور الفردي .

لكن هذا التعريف والتصنيف كما يعترف صاحب النظرية ذاته لا ينطبق إلا علي الولايات المتحدة ، بل إن دراسة الثقافة الفرعية قد تتجه نحو مدي أوسع من ذلك ، ومن ثم قد تثير مشكلات منهجية أخري وهي عدم القدرة علي مقابلة الإطار الأوسع للمقارنة .

٣- المدخل التنموي :

ويتجه هذا المدخل إلي معالجة قضايا الثقافة السياسية في ضوء التنمية السياسية ومقوماتها . ولقد اتجهت هذه الدراسات السياسية اتجاهاً مغايرا في ضوء مستوي الوحدات حيث اتجهت إلي تحليل الثقافة السياسية في ضوء الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد ومن أبرز تلك الدراسات ما قدمه لوسيان باي Pay .

لقد تناول لوسيان باي في معالجته للثقافة السياسية عدة قضايا لعل أبرزها التمييز بين الثقافة السياسية للصفوة والثقافة الجماهيرية . وإذا ما كانت الثقافة الأولي تشير إلي اتجاهات ومشاعر وأنماط سلوكية لهؤلاء الأفراد الذين أتوا لمواقعهم من خلال التجنيد السياسي واحتلالهم أدوارا فعالة داخل النسق والتأثير علي مخرجاته ، فإن الثقافة الجماهيرية تشير

إلي هذه الاتجاهات والتوجيهات المرتبطة بمجموع السكان نحو السياسة لكن دون تأثير علي مخرجات أنساقها" (Pye : P. 103).

لكن معالجة لوسيان باي لتلك القضية من قضايا الثقافة السياسية قد عكست مشكلتين أساسيتين : الأولي تشير إلي ضرورة تحديد الخصائص الضرورية لوجود قيادة سياسية فعالة مؤثرة في صياغة وتنفيذ السياسات القومية ، وكيفية تحديد تلك الخصائص ، أما الثانية فتشير إلي المشاعر الضرورية واللازمة والتي تجمع الجماهير للعمل معاً سعيا نحو تحقيق الأهداف المرغوبة . وقد تبدو الصعوبة الأساسية في تحديد هذا المفهوم ومعالمه إلي صعوبة تحديد الثقافة السياسية الجماهيرية وعناصرها المشتركة والشائعة . وقد يرجع هذا بالطبع إلي تعدد الثقافات الجماهيرية الأخري والتي يمكن تنميطها وفقا لمتغيرات الطبقة والإقليم والاختلافات العرقية أو التدرج الاجتماعي .

وقد يبدو هذا التباين مرغوباً في الثقافات التعددية إلا أن مشكلاته قد تظهر في الثقافات ذات الطابع التقليدي .

وقد تظهر مشكلة أخري في دراسة الثقافات السياسية خاصة في الدول النامية ارتباطاً بنمط القيم التقليدية والتي تقاوم إحداث التغيرات ، وإذا ما كان هناك تسليما بوجود علاقة مباشرة بين انحسار أو انخفاض درجات صيغ السلوك التقليدي مثل الاعتماد علي الخصوصية والعلاقات الوظيفية ، الزيادة في الأشكال الأكثر حداثة مثل معايير العمومية ومعايير أكثر تحديداً وذلك علي غرار البدائل النمطية للتوجيهات القيمية عند بارسونز ، فإن الموقف يصبح أكثر تعقيداً بالنسبة للنظام السياسي وتحليل

مكوناته خاصة عند الانتقال من مرحلة إلي أخري ومن نظام سياسي إلـي آخر . ويظهر ذلك بالضرورة عند الانتقال من النمط الاستبدادي التقليـدي إلي النمط الديموقراطي . ولما كان التغير لا يرتبط فقط بنمط القيم وإنمـا بالأدوار التي يشغلها أعضاء تلك الثقافات فإن البحث عن الأدوار الفعالـة في ظل نمط ثقافي معين يصبح ضرورة أساسية للتحليل الثقافي .

ومن ناحية أخري فلقد كشفت دراسة لوسيان باي عـن إمكانيـة حدوث أزمات سياسية مرتبطة بالهوية إذا ما حاول أفراد الصفوة الإصرار والتأكيد علي أن يحتل كل فرد من أفراد النظام مكانا أساسيا داخل النسـق لكن شريطة قبول الروح الجوهرية لثقافة الصفوة ... ومن ثم تظهر مـن الأزمات انطلاقا من تنوع الثقافات السياسية الصفوية مثل ثقافة الصفـوة وثقافة الجماهير ولعل هذا ما يوجد في المجتمعات التقليدية .

وقد يوجد نمط ثقافي للصفوة يطلق عليه الثقافة الاستبعادية والتـي تعني حرص الصفوة علي تقديم أساس للهوية القومية لكن تميل تلك الثقافة في بعض ملامحها نحو استبعاد عناصر أساسية من السكان وتركها غـير محددة لموقفها داخل المجتمع خاصة في صياغة هوية قومية دون الأخـذ في الاعتبار مشاعر ثقافات الأقليات ، ويظهر ذلك فـي بورمـا وفيتنـام وأندونيسيا .

وقد تظهر ما يسمي بالثقافة السياسية المركبة والتي تظـهر فـي المجتمعات المنقسمة إلي عدد من الجماعات العرقية أو الطائفية ، وعلـي الرغم من وجود تأثير سياسي سائد لإحدي تلك الجماعات إلا أنها يجب أن

تأخذ في اعتبارها تلك الجماعات الأخرى حتى يمكن التعبير عن نمـــوذج قومي والذي يعبر عن المجموع الكلي للسكان .

ومن ثم يلاحظ أن لوسيان باي يكشف عن مفهوم للثقافة السياسـية يحتوي علي اتجاهات ومشاعر وسلوكيات ترتبط بالتأثير علـــي السياســة العامة وهي مخرجات النظام السياسي ، ومن ثم فإنها ليست مدخلات أداة تقويمية وإنما موجهة لآلية عمل النظام السياسي وتوزيع عوائده والقرارات ما أخذت من منظور الصفوة ، لكن يظل الموقف غامضا حول وظيفـــة الثقافة السياسية إذا ما أخذت من منظور الجماهير .

ومن ناحية أخري فإن معالجة لوسيان باي تكشف عن عدد مـــن المتغيرات التي يمكن علي أساسها ظهور عدد من الثقافات الفرعية لعـــل أبرزها الموقع في بناء القوة والسلطة ، والمتغيرات الطبقية والاختلافـــات العرقية بل ونمط القيم السائدة .

ثم تكشف المعالجة عن آثار قد تترتب علـــي وجـــود الثقافـــات الفرعية تقع علي متصل بين الاندماج والتكامل من ناحية ، والفشـــل فـــي تحقيق هذا التكامل من ناحية أخري .

٤ - المدخل التقويمي :

ويتناول الثقافة السياسية ودورها في النســـق التفضيلـــي للفعـــل السياسي وكأداة لتقويم أداء النظام السياسي ، ويتجه نحو مفـــهوم البدائـــل النمطية للتوجهات القيمية عند بارسونز ، إلا أن روبرت داهل يمثل هـذا الاتجاه في الدراسات السياسية . لقد تناول روبرت داهل الثقافة السياســـية وأبعادها خاصة القيمية سواء باعتبارها توجيهات للسلوك أو دورها فـــي

عملية التقويم السياسي ومكانة القيم في المجتمع والذي وقف فيه موقفا يختلف مع التفسير الماركسي (روبرت داهل ، ترجمة حسن : ص ص ١٦٤-٢٠٢).

لقد تناول الثقافة السياسية في ضوء احتوائها علي تلك التوجهات التي تمثل تفسيرا لكافة أشكال السلوك السياسي ، خاصة نحو حل المشكلات والتفاعل مع الآخرين والسلطة . لقد اعتبر داهل القيم السياسية موجها أساسية لموقف الفاعل السياسي وآرائه وموافقته علي بعض القيم وتعظيمه لها مقابل خفضه لمكانة البعض الآخر في ظل منظموته القيمية. ومن ثم تظهر علاقة الزيادة والنقصان بين الثقافة الديموقراطية والثقافة الاستبدادية ، وقد يبدو تفسير داهل هذا صحيحا خاصة وأن الديموقراطية الخالصة لم تكتمل بعد .

وتؤدي القيم عند دهال دورا محوريا في عمليات التقويم خاصة ما يظهر في تفضيله لممارسة سياسية علي أخري ، إلا أن وجود هذه القيم وحدها لا يكفي لأن ذلك يتطلب أولاً وجود نوع وقدر معين من المعلومات اللازمة وإدراك العلاقات بين الموضوع وأسبابه ونتائجه ووظائفه أو ما يمكن أن نطلق عليه الوعي والذي يمكن أن يكون بدوره وعيا بسيطا أو معقداً .

وعلي الرغم من أنه تناول الإتجاهين الأساسيين في التفسير المادي موجها أسهامه العقلاني بالتحليل والنقد إلا أن كتاباته لم تخل من تحيز نحو الإتجاه الوظيفي في التفسير .

لقد أشار أصحاب الاتجاه العقلاني إلي أن النظم هي الثمرة الطبيعية للطريقة التي يفكر بها الناس في شئون السياسة (Lerge:2000) إلا أن هذا المدخل قد تعرض في رأي داهل إلي اعتراضات خاصة وأن الناس يفكرون في نظمهم وهم ضمن إطار تلك النظم ، بل إن هذه النظم قد تتعرض للتضارب حولها . أما الاتجاه الثاني في رأيه - فيري أنه بالإمكان تفسير الأفكار والنظم السياسية علي أساس تضارب المصالح المادية للناس وهم يعنون بها المكانة الاجتماعية والدخل والثراء وعلي الرغم من أن هذا الاتجاه قد يجد جذوره في التجارب العادية والمنطقية السليمة، إلا أنه يري أن الناس الذين يؤدون أدوارا متشابهة في الكيانات الاجتماعية والاقتصادية كثيرا ما يتناقضون في أفكارهم السياسية وأهدافهم، بل ولماذا يتحتم علي هؤلاء الناس وهم يفكرون منطقيا في قراراتهم- أن يستنتجوا أن مصالحهم المادية كالمركز الاجتماعي والثراء والدخل والسلطان هي قيمهم الوحيدة أو هي أهم هذه القيم .

إن العلاقة بين الأفكار والنظم عامة والنظم السياسية خاصة لاتزال في حاجة إلي فهم كامل والبحث عن حلول لما دار من حوار وجدل ..

لقد قدم روبرت داهل تحليلا للثقافة السياسية كشف عن عناصرها الأساسية وأهمية التوجيهات القيمية في توجيه السلوك السياسي مستنداً علي فكرة البدائل النمطية ، وكذلك المكانة البنائية والوظيفية للثقافة السياسة في إطار نظم المجتمع .

موقف الدراسات المصرية من دراسة الثقافة السياسية :

لقد جذبت الدراسات الثقافية بصفة عامة اهتمام الباحثين والكتاب المصريين ، ولقد تنوعت اهتماماتهم حيث اتجهت عدد من الدراسات والتحليلات إلي البحث في الشخصية القومية المصرية والتي تناولت ملامح الثقافة العامة أو بمعني آخر تناول البعض خصائص شخصية مصر ، وخصائص المصريين ، كما حاول هؤلاء وأبرزهم جمال حمدان في دراسته شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، البحث عن التفسيرات الملائمة لتلك الثقافة... لقد تناولت تلك الدراسات من بين تلك الخصائص علاقة المواطن بالسلطة سواء السلطة الخارجية في فترات الغزو والاستعمار أو علاقته بالسلطة الوطنية ونمط هذه السلطة خاصة درجة المركزية والضبط . وعلي الرغم من أنها تتميز في الاستدلالات التاريخية والبحث في عوامل تكوينها عبر الزمن ، إلا أن بعض هذه الدراسات لم تقترب من الواقع الإمبيريقي من خلال الدراسات الميدانية بمعناها المباشر أو محاولة البعض التنظير لتلك الدراسات حتى يمكن الخروج ببعض التعميمات التي تأخذ في أعتبارها الثوابت والمتغيرات في الثقافة المصرية ، وفي ضوء منهجية متكاملة .

ومن ثم تمثل تلك الدراسات دراسة الثقافة بعناصرها المتكاملة علي مستوي الوحدات الكبري ، أي علي مستوي المجتمع المصري كوحدة ، وأبرزت دور نهر النيل وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد وتفاعل الحضارات ومراحلها والغزوات ودور الدين والصحراء والموقع وإرادة المواطنين ونظم الحكم المتعاقبة متغيرات تفسيرية لتكوين تلك الثقافة .

إن تحليل دراسات الثقافة السياسية في مصر يكشف عن تنوع تلك الدراسات وإن كان عدد كبير من تلك الدراسات قد عولج من خلال قضايا أخري تقع في نطاق الدراسات السياسية ودراسات الاجتماع السياسي ، فمن حيث الموضوع يمكن تصنيف تلك الدراسات إلي أربع مجموعات تدور حول المحاور التالية :

- دراسات تناولت عناصر الثقافة السياسة مباشرة مثل الاتجاهات والقيم والمعتقدات ، ومواقف شرائح المجتمع من النظام السياسي والحكومة والمشاركة السياسية تعبيرا عن البعد السلوكي في الثقافة السياسية وإن كانت أبعاد القيم والاتجاهات هي التي استحوذت علي اهتمامات الباحثين .
- دراسات الثقافة السياسية من خلال دراسة التنشئة السياسية خاصة دور مؤسسات التعليم الرسمي ، الأحزاب ، الجمعيات الأهلية ، والطرق والجماعات ذات الطابع الديني .
- الثقافة السياسية من خلال دراسات التنمية السياسية والتغير .

أما من حيث المنهج فتعتبر مناهج تحليل المضمون والمنهج الأثنوبيولوجي والمسح الاجتماعي من أبرز المناهج المستخدمة في تلك الدراسات ... وقد تأتي أولوية تحليل المضمون خاصة عند اتجاه كثير من الباحثين نحو تحليل مضمون المقررات الدراسية والصحف ، أما استخدامات المنهج الأثنوبيولوجي فقد جاءت نتيجة توجه البعض نحو دراسات المجتمعات ذات الطبيعة البدوية والقبلية .

ثم جاء استخدام الاستقصاء التاريخي ، ثم عدد من المناهج أطلق عليها مستخدموها المنهج البنائي الوظيفي ، المنهج التداخلي ، التحليل الثقافي . وارتبطت بتلك المناهج استخدام أدوات الاستبيان والمقابلة والملاحظة والإخباريين والتسجيلات الصوتية .

أما عن الشرائح التي غطتها تلك الدراسات فتتركز بالدرجة الأولي علي طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس من ناحية ، والبدو الفلاحين والهامشيين والشباب من جهة أخري . ثم جاءت المرأة في بعض الدراسات وأساتذة الجامعات ثم بعض الدراسات النادرة التي تناولت جماعات مهنية مختلفة .

ولعل هذا ما يكشف عن اتجاه بعض الدراسات لدراسة الثقافات الفرعية للبدو والفلاحين والهامشيين والشباب ، والتي تمثل أهمية خاصة في دراسة انعكاسات الثقافة السياسية علي التكامل والاندماج السياسي .

أما من حيث عناصر الثقافة السياسية والتي تمحورت حولها تلك الدراسات فتتمثل في مواقف المواطن نحو بعض القضايا ، والبدائل النمطية القيمية ، والمعارف والمشاركة والوعي السياسي وبعض المعتقدات ... ولعل دراسة موقف وعلاقة أو توجه المواطن نحو النظام السياسي وأساس السلطة تمثل أبرز العناصر التي تركزت حولها تلك الدراسات .

لقد فسرت تلك الدراسات نمط الثقافة السياسية في مصر وتغيراتها وطبيعة الثقافات الفرعية ، من خلال عدد من العوامل لعل أبرزها التاريخ الاجتماعي السياسي والأوضاع الطبقية ، نمط السلطة عبر نظم الحكم

المختلفة ، نمط التنشئة الاجتماعية السياسية ودور المؤسسات ، المناخ الاقتصادي ودرجة التحولات . هذا إضافة إلي الدين والموقع والاحتكاك بالحضارات والنمط البيروقراطي ونمط النشاط الاقتصادي السائد .

إن الثقافة السياسية لمجتمع ما ليس بالضرورة أن تتصف بالتجانس والتناغم الكامل ، فالباحث يمكن أن يجد داخل هذه الثقافة فروقا بين الثقافة السائدة والثقافات الفرعية . وعلي الرغم من أنه يمكن تصنيف الثقافات الفرعية استناداً إلي متغيرات العمر والمهنة ونمط الحياة أو الاختلافات العرقية والدينية والإقليمية ، أو المنظور العام لتلك الثقافات علي بعدي الصراع والتكامل ، أو في ضوء التقليدية والديموقراطية لكن ليس من الضروري أن نصف كل جماعة متميزة في المجتمع علي أنها ثقافة فرعية وهذا يعني أن من الضروري أن تكون السمات المتباينة قوية في جماعة ما حتي يمكن أن نطلق عليها ثقافة فرعية .

لكن يتساءل البعض عن مدي رغبة مفردات الثقافة الفرعية في الاندماج في الثقافة الكلية أم الابتعاد عنها أو الانفصال عنها ، وإذا ما كان البعض يؤكد علي أن التباين الثقافي يؤدي إلي التكامل فإن البعض الآخر يؤكد علي أنه كلما أمكن تمييز الثقافات الفرعية وبدرجة قوية كلما تعرض النسق السياسي إلي التهديدات كما حدث في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا حيث كان الولاء للجماعات العرقية أكبر (Roskin: P. 120).

إن الثقافة السياسية والثقافات السياسية الفرعية ليست مجرد تجمع من الأفراد أو ملامح إجمالية أو قيمية متجمعة وإنما هي نمط متفرد نسبياً يرتبط بمواقع الأفراد والجماعات بقوة ، وفي الوقت الذي يسمح هذا

التكوين بالتفرد والنمطية فإنه يسمح بل ويحتفظ بعلاقة ما مع المكونات الكلية للثقافة الأوسع . إن هذا التكوين يقوم بدور بارز سواء في حالات الاستقرار أو التغير من خلال آليات التقويم وتحقيق التكامل أو التفكك والانقسام وتوجيه السلوك السياسي وضبطه أو باعتباره مؤشراً لطبيعة النظام السائد ، وذلك علي الرغم من أن بعض الدراسات لم تجد إلا قليلاً من الشواهد علي وجود علاقة منتظمة بين الثقافة السياسية والإنجاز الاقتصادي والسياسي (Jakman : P.632).

وبالطبع فإن الثقافة السياسية بأطرها الفرعية والقومية لا تقف عند حد الجانب المعرفي والقيمي والاعتقادي والاتجاهي وإنما تمتد إلي البعد السلوكي الاجتماعي ... ومن ثم إذا أخذ هذا المفهوم أساس النمطية في ضوء عناصرها الثابتة والمتغيرة أيضاً فيجب أن يسمح بالمقارنات للثقافات داخل المجتمع الواحد بل والمقارنات بين أوجه الثقافة الواحدة والدراسات عبر الثقافات . وفي الوقت ذاته عليه يمكن الباحثين من القدرة علي استنباط مجموعة من الفروض القابلة للاختبار الإمبريقي وتمثل خطوة للتعميم في الوقت ذاته .

ولما كانت الدراسات السياسية والاجتماعية للثقافات الفرعية قد توجهت بدرجة أساسية نحو متغير العمر ونمط الحياة ، ولما كانت الدراسة الراهنة تتجه نحو دراسة ثقافة الديموقراطية في المجتمعات ذات الطابع القبلي ، فيتناول الباحث فيما يلي ملاحظاته حول بعض الدراسات المصرية خاصة في المجتمعات البدوية والقبلية نظراً لأن الدراسة الراهنة تقع في هذا الإطار .

أما الدراسات التي تناولت الثقافات الفرعية استنادا علـــي متغـير نمط الحياة ، أي بدوي ، حضري ، ريفي ، فلقد تناولت الثقافة السياســـية للفلاحين وثقافة الهامشيين والمناطق المتخلفة في المناطق الحضرية ، ثـــم ثقافة المجتمعات القبلية سواء كانت المعالجة لأنساقها بصفة عامـــة ومـــن بينها النسق السياسي ، أو معالجة للثقافة التقليدية القبلية السياسية .

لقد احتلت الدراسات الثقافية السياسية مكاناً بارزاً لدي البـــاحثين في الأنثروبولوجيا السياسية خاصة دراسة الزعامات القبلية وكفاءة النظـــم السياسية التقليدية وعمليات الصراع والتناقض بين القديم والحديث وتـــأثير النظم الحزبية علي الزعامات التقليدية وأسس التفاضل الرياسي (محجـــوب: ص ص ٣٣٢-٣٣٨) ، هذا إضافة إلي تأثير الـــهجرات مـــن وادي النيـــل والعكس ونشر الخدمات في تلك المجتمعات مما انعكس علي قوة النظـــام القبلي والضوابط المرتبطة بها (فاروق إسماعيل : في أحمد أبـــو زيـــد تقديـــم ١٩٩٦ ص ١٦٨) ، تلك العوامل مثل الهجرة ونمو المؤسسات الرسمية التي انعكست علي تكوين الصفوات في تلك المجتمعات حيث ظهرت إضافـــة إلي الصفوة الشعبية ، الصفوة الرسمية مثل قيادات الحكم المحلي ، الصفوة الوافدة مثل المهندس والطبيب وغيرهم (ببية موسي : فـــي أحمـــد أبوزيـــد ، ص١٩٥) .

ولقد تناولت تلك الدراسات عددا متنوعا من المجتمعات القبلية في مصر حيث تناول بعضها المجتمعات النوبية والواحاتية ، ثم المجتمعـــات القبلية بسيناء ، ثم مطروح ... ولهذا تتناول نماذج لتلك الدراســـات التـــي تمطت هذه المناطق .

فقد تناولت الدراسة التي أجريت علي الثقافة السياسية لبدو سيناء سلطة القبيلة والعمليات الانتخابية والتحولات التي طرأت علي ملامح تلك الثقافة . وأوضحت أن سلطة القبيلة لازالت أساسية في الترشيح والانتخاب ، مع تكامل عوامل النفوذ والمال والتوزيع بين القبائل في عمليات الاختيار ، كما ظهر تأثير متغيرات العمر والتعليم في الترشيح للانتخابات وارتباطها أيضاً بتقديم الخدمات، والوعي بقضايا السكان وسماته الشخصية وقوته الاقتصادية . (إلهام عفيفي : ص ٧٤٩) وتخضع تلك الثقافة السياسية لبدو سيناء إلي عوامل رسمية وغير رسمية لعل أبرزها المقعد والأسرة والمجالس الشعبية المحلية ومجلس رؤساء العشائر إضافة إلي وسائل الإعلام .

لكن تقديم الشباب لعمليات الترشيح قد يبدو في تناقض مع انخفاض معدلات التصويت للشباب أو الانضمام للأحزاب السياسية حيث أوضحت دراسة أخري أجريت علي المشاركة السياسية في شمال سيناء أن ٧٨% من عينة الدراسة لم يشتركوا في أي انتخابات بها وأن النسبة ذاتها لم تشترك في عضوية الأحزاب نهائيا (محمد علوان : ص٨١١) ، تلك الدراسة التي فسرت هذا الموقف بعدم الثقة في العملية الانتخابية ونتائجها. وقد يبدو منطقيا إذا ما كان الهدف محاولة استقطاب أصوات الشباب في تلك المجتمعات ومحاولة التعبير عن احتياجاتهم .

أما الدراسة التي أجريت في مجتمع الواحات والنوبة فقد اتجهت إلي دراسة الثقافة السياسية النوبية والواحاتية وتشكلها وجذورها وأصولها ومضامينها بالنسبة لنظام الحكم المحلي ودرجة التناقض أو التكامل معه

والبديلات الثقافية السياسية مع توضيح الخصوصيات الثقافية ونظرتهم إلي السلطة والقوة (علية حسين والسيد حامد . ص٧١١) .

ولم تخرج تلك الدراسة في نتائجها عن سابقتها حيث لازالت الثقافة النوبية والواحاتية تحتفظ بخصوصيتها ، فلازالت أسس شرعية موقع السلطة تستند علي القرابة وقوة الشخصية والمساعدة وأداء الخدمات والمعرفة بشئون القرية . بل لازالت الأسس التقليدية تتدخل في الاختيار والتمثيل في المجالس الشعبية . ومع هذا تؤكد الدراسة أيضاً ظهور بعض التحولات في اختيار ممثلي الرئاسة في القرية ، إلا أنها عادت فأكدت العودة إلي الثقافة والسلطة العصبية التقليدية نظرا لتعارضها مع ثقافة المكتب الخاص والذي يتمثل في ممثليهم في المجالس الشعبية والمحلية والذين يأتون من خلال الإجراءات الانتخابية أو الديموقراطية . فهل يظهر ذلك التعارض أيضاً حول المؤشرات الأخرى؟.

أما دراسة الثقافة السياسية لبدو مطروح فلقد انطلقت من تحليل مضمون الأمثال والحكايات الشعبية (محمد أبو عاشور : ص٧٨٢) ولم تخرج أيضاً تلك الدراسة علي الرغم من اختلاف منهجيتها ووحدات الدراسة عن نتائج سابقتيها . حيث أوضحت أن القبيلة لازالت تمثل الوحدة التي يتوجه إليها ولاء القبلي ومن ثم قواعد الضبط التقليدي . بل وتدخل الانتماء القبلي في توزيع المرشحين في المجالس النيابية وظهور موقف السخرية والنقد من أعضاء تلك المجالس .

إن معالجة تلك الدراسات تكشف عن عدة أسس مشتركة لعل أبرزها استمرارية تدخل الأساس والسلطة القبلية في الممارسة

الديموقراطية خاصة الانتخابات والترشيح لها ، بل وموقفهم وتوجههم نحو النظام السياسي ، مع بعض التغيرات والتوجه نحو دفع الشباب لتلك العمليات . ولعل هذا ما يدعو الوقوف علي السمات التقليدية وثقافة الديموقراطية والبحث عن موقف تلك الثقافات التقليدية ممثلة في المجتمعات القبلية ورؤيتها لمؤشرات ثقافة الديموقراطية .

الثقافة التقليدية وثقافة الديموقراطية

نحو بعض المؤشرات :

لقد احتلت فكرة التقليدية مكاناً بارزاً في الفكر الاجتماعي والنظرية الاجتماعية ودراسات التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة . لقد تناول هنري مين التقابل بين أساس مكانة القانون القديم مع الأساس التعاقدي للقانون الحديث والتي انعكست علي الأساس القانوني للفردية والمساواة عند لوكين **Lockean** . ثم جاءت ثنائية تونيس **Tonnies** : الجماعة المحلية والمجتمع ، ذلك المجتمع الذي يعتبر نموذجاً معقداً بتنظيماته . أما دوركايم فلقد أفرد عدة تمييزات بين المجتمع القائم علي التضامن العضوي وذلك القائم علي التضامن الآلي حيث يظهر في الأخير التماثل بين أعضاء المجتمع والذي يمثل المجتمعات القديمة ، ثم تمييزه بين ما هو مقدس Sacred وما هو علماني وذلك علي الرغم مما أضافه دوركايم علي ما هو مقدس – وتحفظنا علي هذا المعني ارتباطاً بدلالته الموقفية في دراساته هو– من حصانة وعدم القدرة علي تغييره علي الرغم من تفسيراته هو لتلك المقدسات وارتباطها بالحياة الجمعية في نشأتها . ثم تأتي المعالجة الرائدة التي قدمها ماكس فيبر حول أنماط السلطة ، فميز بين السلطة التقليدية والسلطة الكارزمية والسلطة القانونية.

لقد ربط النمط الأول بمكانة التقاليد وأبوية صاحبها ، واستخدام الذاتية والشخصية في التقييم وعدم وضوح تقسيم محدد للعمل ومن ثم ارتباط طاعة المرؤوسين بأصحابها .

ثم قدم تالكوت بارسونز مفهوم البدائل النمطية للتوجيهات القيمية (التوجه نحو الذات / التوجه نحو العمل - الوجدانية / الحياد - النوعية / الإنجاز - العمومية / الخصوصية) ، والتي تحمل في طياتها أسس التقييم الذاتي والتقييم الموضوعي .

وعلي الرغم مما أكدته هذه التصنيفات من وجود التقليدية في المجتمعات بدرجات نسبية كما جاء عند فريدريجز Riggs فإن جوزيف جسفيلد يؤكد وأن التقليدية والعصرية أضداد "وذلك الإيحاء الذي يستند علي حكم قيمي متحيز ضد التقليدي ونبذ كل ما هو قديم حتي لو كان مفيداً للمجتمع والترويج لكل ما هو جديد بغض النظر عن المساوئ التي قد ينطوي عليها" (البربري : ص٤٩ . ١٩٨٦) . ولعل هذا ما ظهر عند ماكس فيبر حينما قابل بين السلطة التقليدية والسلطة القانونية علي اعتبار أن القانونية تؤدي إلي تحقيق الفعالية والكفاءة أكبر من النمطين الآخرين . تلك التوجهات التي تعكس وقوف التقليدية عقبة أمام تغير المجتمع إلي الأفضل وتقدمه . لكن علي الطرف الآخر من المتصل يري البعض أن مصطلح التقليدية يجب ألا ينظر إليه علي أنه مجرد العودة إلي الأنماط الأصلية التي كان السلوك الإداري يتسم بها في فترة زمانية ماضية تاريخ المجتمع ، لكنها كما يؤكد ولتون ويتوجز Weinberg and Riggs أن التقليدية يجب أن تأخذ تعبيرها وعياً بالذات والقبول بعض أنماط السلوك التي تقوم القيم والتقاليد والعادات الموروثة مرجعاً خاصة

حينما يظهر فيض من القيم المتنافسة- والتي تبدو في رأيه أنها تمثل ضرورة للتكامل والتماسك الثقافي . (Banuazizi : P. 299) والأكثر من هذا يؤكد هذا الاتجاه بأن الفكر والسلوك التقليدي يمكن أن يكونا انعكاسيا وخلافا ومستجيبا للاحتياجات الفردية والجمعية بل ويمكن أن يرتبطا بالفكر والسلوك المعاصرين وما يقدمهما .

ويرى [illegible] من فكرة التقليدية أن يمكن [illegible] أبرز مؤشر [illegible] دراسات التحليلية والإمبريقية على النحو التالي:

- نمط التوجيهات القيمية والتي تشمل التصرف في ضوء السمات الشخصية أكثر من السمات العامة ، والتقييم الشخصي للموضوعات والأشخاص وتوجهات ضيقة تتصف بالغموض وعدم الوضوح نحو النظام السياسي وصراعا قائما علي الشك وعدم الثقة في مثل هذا النظام . واعتقاد القادة التقليديين في أحقيتهم لتلك السلطة .
- أسس توزيع المواقع والمكانات : يتصف هذا التوزيع بالجمود النسبي واستناده علي الأساس القرابي ، وصعوبة تداول مراكز الرياسة والزعامة وارتباطها بالأساس القبلي . وانعكاس ذلك علي العمليات الانتخابية الراهنة ، حيث استمرارية تدخل هذا الأساس في الترشيح للمجالس المحلية والنيابية .
- المشاركة : تتصف في البناء التقليدي بالمشاركة المحدودة سواء علي مستوي نوعية القضايا أو المجال والتقوقع داخل مجتمعاتهم المحلية ، وذلك علي الرغم من حدوث بعض التغيرات الناجمة عن دخول نظام

الحكم المحلي والتي أتاحت الفرصة لإبداء الرأي في الأشخاص الذين يمثلون الرجل القبلي .

- **العمليات :** إذا ما كان الصراع على الزعامات والأرض من هذه السمات إلا أن الوقت الراهن يشهد تغيرات تتجه نحو الصراع بين السلطة التقليدية وممثليها بل والمواطن التقليدي ذاته (خاصة القبلي) من ناحية والسلطة البيروقراطية والمحلية من ناحية أخري .

أما عن ثقافة الديموقراطية فهي تضرب بجذورها في الفكر الاجتماعي والسياسي والنظريات المعاصرة . ولسنا بصدد معالجة التطور التاريخي للديموقراطية في دولة المدينة أو أفلاطون وأرسطو وأصحاب نظريات العقد الاجتماعي ، أو موقف النظريات الصفوية والتي وضعت حاجزاً أمام العامة للمشاركة أو التأثير في السياسة العامة بل وتعكس إيحاءا بعدم قدرتهم علي إحداث التغيير أو النظرية التعددية والتي تسمح بوجود مراكز متعددة للقوة تؤثر في مدخلات النظام السياسي ومخرجاته .

إن تناولنا للديموقراطية مع التقليدية لا تعني أننا نضعهما في موقف مقارنة كطرفي نقيض مثل الديموقراطية والديكتاتورية ، أو التقليدية والمعاصرة ، لكن في ضوء مؤشرات التقليدية فيظهر أن بعضها يقف حجر عثرة أمام الديموقراطية بمؤشراتها . إن الديموقراطية نظام سياسي لكنها في الوقت ذاته ثقافة عامة ، ليست ثقافة القائمين علي النظام السياسي أو الصفوة الحاكمة وإنما هي نمط ثقافي يتصف بالموافقة والقبول والممارسة لآليات الانتخاب والتمثيل السياسي ، والتعددية وتداول السلطة والحرية والمساواة ودرجة عالية نسبيا من الوعي السياسي بما فيه من

التسامح والحوار المتبادل . إنها ليست مجرد معارف واتجاهات ومعتقدات وقيم وإنما هي ممارسة سلوكية تعكس تلك العناصر المعرفية والقيمية في الوقت ذاته .

فالانتخاب والتصويت يمثلان جوهر الديموقراطية لكن تظل هذه العملية شريطة المنافسة والبرامج ووصول السلطات الرئيسية إلي مواقعها من خلال هذه العملية والانتخاب الحر الآمن وضمان التمثيل للمصالح والاحتياجات والفئات وما يترتب علي هذا التمثيل من مسئولية والقابلية للحساب ، إنها القدرة علي الاختيار والتأثير في الوقت ذاته .

ومن ناحية أخري فإن وجود أكثر من حزب سياسي فعال مع جماعات للضغط المؤثر تمثل مؤشرا هاما . وتظل شروط القدرة علي التنافسية وإمكانية انتقال السلطة من حزب إلي آخر سلما وقدرة تلك الأحزاب علي التمثيل الفعال والدور الفعال في قضايا المجتمع وشئونه . لكن تظل الحاجة إلي الالتفاف حول أهداف وغايات مجتمعية دون الانقسامية .

إن التعددية والتداول يرتبطان أيضا بتوزيع السلطة علي مؤسسات وهيئات متكاملة .

ومن ناحية ثالثة فإن المساواة والتي تعكس توفير فرص متكافئة بصرف النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية أو اللغوية أو العقدية مع المساواة أمام القانون والحق في أن يكون للإنسان حكمه والقدرة علي النقد والتعبير عن الرأي .

إن الوعي السياسي يمثل إطارا هاما للمؤشرات السابقة والذي يمثل قدرة المواطن علي إدراك الأحداث السياسية والمعارف والقدرة علي الربط بين الأسباب والنتائج المرتبطة بالظواهر السياسية وتحليلها والوصول إلي جذور المشكلات وأسبابها وفهمها في إطارها المحلي والقومي والعالمي بل وقدرة الإنسان علي توظيف المعارف السياسية في الممارسة والتفسير .

إن المقارنة بين الثقافتين تدفع إلي التساؤل عن مدي إمكانية تكيف عناصر تلك الثقافة التقليدية مع ثقافة الديموقراطية خاصة مع التباين في موقف أفرادهما حول أساس السلطة وتداولها والمساواة في توزيع المكانات وإطار الوعي العام . وهل تقبل تلك الثقافة التقليدية التنازل عن هويتها في ظل الظروف المتغيرة ؟ ومدي إمكانية مقاومتها لتلك التغيرات والتحولات وما ملامح تلك التغيرات في تلك الثقافة التقليدية أو موقف أعضائها من الثقافة الديموقراطية وهل يمكن أن تظهر في داخلها ملامح انقسامية إلي إرهاصات ثقافات فرعية ونحو أي الاتجاهات . تلك قضايا تتناولها الدراسة الراهنة .

ثانياً : منهجية الدراسة :

لقد احتلت الدراسات الثقافية اهتماماً بارزا من جهود علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع ، كما اتجه الباحثون في الدراسات السياسية وعلم الاجتماع السياسي إلي دراسة أبعاد ومقومات الثقافة السياسية باعتبارها مقوما أساسيا من مقومات النظام السياسي وفي ارتباطها بالثقافة

العامة وطبيعة العلاقات وموقع الأفراد والجماعات والثقافـــات الفرعيـة بنائيا.

ومن هنا جاءت دراسات ابن خلدون وكلالـــهون ومالينوفسـكي وتايلور ، ثم دراسات لوسيان باي وصموئيل بيير وروبرت داهل وفيربـا وألموند وبول .

والثقافة السياسية تعتبر ثقافة فرعية من الثقافة العامة تؤثر وتتأثر بها ، ومن ناحية أخري فداخل تلك الثقافة السياسية تظهر ثقافات سياسـية للفقراء والهامشيين والكبار والشباب والبيروقراطيين والمثقفين والصفـوة والجماهير والفلاحين والقبليين والحضريين . وقد تنضـم بعـض تلـك الثقافات تحت لواء الثقافات السياسية الصراعية أو التكاملية ، وتتعـرض تلك الثقافات لتأثير التحولات في البيئة الاقتصادية والاجتماعيـة ، وفـي إطار التحولات العالمية .

ومع التغيرات التي تحدث في العالم وفي مصر خاصة التحـولات الاقتصادية والتحولات نحو الديموقراطية ومـا تعرضـت إليـه بعـض المجتمعات والثقافات المحلية من خطر الزوال سواء بالاندماج أو لاحتـواء الثقافة العامة لها أو محاولة الدولة بسط السيطرة عليها ظـهر الاهتمـام بدراسة تلك الثقافات عامة والثقافات السياسية لها خاصـة . لقـد كشـفت الدراسات الأنثروبولوجية السياسية في المجتمع المصري علي بعض هـذه الثقافات عن بعض التحولات سواء في الاهتمام بفئـة الشـباب ودورهـا السياسي أو اتساع نطاق الوعي العام لكـن ظلـت بعـض الخصـائص المتعارضة مع تلك التحولات خاصة نحو الديموقراطية فاسـتمر تدخـل

الأساس القبلي في توزيع المكانات والثبات النسبي لمواقع الزعامة وعدم التداول.

ومع الاهتمام بالمجتمعات الجديدة والمجتمعات البدوية ومد خدمات الدولة وسيطرتها إليها والنظر في خطر تعدد الثقافات الفرعية السياسية المناوئة للثقافة العامة ، تظهر قضايا اندماج تلك الثقافات واستقرارها ومدي تأثير العلاقات القرابية والقبلية بقوتها وتماسكها وتقاليدها علي حرية التعبير ، وفيما إذا كانت تلك الثقافات السياسية تمثل ثقافات فريدة جامدة يصعب استدماجها في الثقافة العامة .

ومن ثم لا يقتصر البحث عن توصيف الثقافة السياسية بوضعها الراهن وإنما يجب أن يمتد ليعبر عن موقف تلك الثقافة من الثقافات السياسية الأخري العامة أو الفرعية .

ويظهر في الوقت الراهن اتجاه السوسيولوجيين نحو الاهتمام بالثقافات السياسية القبلية خاصة بعد ظهور التيار الجديد في دراسة تلك الجماعات والذي يعطي أهمية كبري -منهجية وموضوعية- لوجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم في حياتهم ونظمهم وثقافتهم . ولقد حاز هذا الاهتمام خاصة بعد أن كان التركيز خلال عملية جمع البيانات علي استخدام الملاحظة المباشرة . ويؤدي هذا الاتجاه الجديد إلي تفسيرات خاصة بأعضاء المجتمع أنفسهم ومواقفهم من القضايا المختلفة : سياسية واقتصادية واجتماعية (أبو زيد : ١٩٩٦) .

ولما كان من الضروري وجود حد أدني من الاتفاق فيما بين الأفراد والجماعات بل والثقافات السياسية الفرعية حول قضايا وآليات

الممارسة السياسية ، باعتبار أن هذا الحد مستلزما أساسيا لأداء النظام السياسي وللتحول نحو الديموقراطية فإن ذلك يتطلب الوقوف علي موقف هذه الثقافات السياسية وأفرادها من القضايا السياسية العامة .. ولما كان المجتمع ينطلق نحو مزيد من الديموقراطية فإن مراجعة موقف تلك الثقافات من مؤشرات الديموقراطية اعتقادا واتجاها وقيما بل وسلوكا يمثل مطلبا أساسياً .

من هنا كان التساؤل الرئيسي للدراسة يتحدد فيما يلي :

ما موقف المواطن القبلي من مؤشرات الديموقراطية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية :

١- ما درجة ثقافة الديموقراطية لدي المواطن القبلي ؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة فيما بين الشباب والكبار حول ثقافة الديموقراطية ؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة فيما بين الجماعات المهنية حول ثقافة الديموقراطية ؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة فيما بين الجماعات ذات المستويات الدراسية المتباينة حول ثقافة الديموقراطية ؟

٥- هل توجد فروق ذات دلالة بين المجموعات الدخلية المتباينة حول ثقافة الديموقراطية .

ويرجع اختيار الباحث مشكلة الدراسة هذه أولا استجابة للتوصيات التي خرجت من بعض المؤتمرات وورش العمل حول ضرورة

محاولة الكشف عن العلاقة بين التعليم والفقر من ناحية ومؤشرات المشاركة والاندماج السياسي من ناحية أخري ، وكذلك ضرورة إجراء الدراسات المقارنة فيما بين التنظيمات السياسية وفيما بين الثقافات المحلية بل وداخلها وذلك إسهاما في فهم وتطوير وبلورة أطر نظرية أكثر ملاءمة لفهم الثقافة السياسية . ومن ناحية أخري يرجع ذلك إلي تلك التباينات في نتائج بعض الدراسات السابقة حول الثقافات القبلية حيث تؤكد بعض الدراسات تحقق تحولات نحو الديموقراطية في حين تؤكد البعض الآخر استمرارية احتفاظ تلك المجتمعات بأسسها التقليدية ، بل إن بعض تلك الدراسات ذاتها تؤكد بعض التحولات مع استمرارية الأسس التقليدية في الوقت ذاته .

ومن هنا تهدف الدراسة الراهنة نحو تشخيص موقف المواطن القلبي من ثقافة الديموقراطية وتحديد درجة تلك الثقافة بين أفرادها ثم الكشف عن التباينات والاقترابات فيما بين الجماعات المكونة لتلك المجتمعات حول ثقافة الديموقراطية . ولعل تحقيق تلك الأهداف سوف يكشف عن إمكانية مسايرة تلك الثقافات للثقافة العامة أو اندماجها أو الابتعاد أو الانفصال عنها والذي يسهم في وضع استراتيجيات المواجهة وآلياتها .

المنهج والأدوات :

تتطلب الدراسات الثقافية السياسية الوقوف ، التعرف علي الأبعاد الاعتقادية والاتجاهية والقيمية ، وفي الوقت ذاته تتطلب وفقا للاتجاهات الحديثة الوقوف علي وجهة نظر أفراد تلك المجتمعات القبلية حول قضايا

الدراسة بأنفسهم . ومن ثم يصبح المسح الاجتماعي منهجا ملائما يستخدمه الباحث علي عينة من المواطنين القبليين المقيمون في بعض قري صعيد مصر .

إلا أن محاولة الوقوف علي التباينات فيما بين الجماعات المكونة لهذه المجتمعات ومن ثم ملامح ثقافات سياسية فرعية تقتضي إجراء المقارنات فيما بين الشرائح العمرية (شباب وكبار) والشرائح المهنية (الموظفون والمزارعون والحرفيون . إضافة إلي الطلاب) والشرائح الدخلية (من هم تحت خط الفقر وفقا للمؤشرات القومية ومن فوق هذا الخط) والشرائح المتباينة وفقا لمتغير المستوي الدراسي ، ون ثم يصبح المنهج المقارن ضرورة منهجية في هذا المجال .

من هنا استخدم الباحث أداتين لجمع البيانات أولهما استمارة مقابلة مقننة تحوي مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة . وتتجمع هذه الأسئلة تحت عدة أبعاد أساسية تمثل ثقافة الديموقراطية والتي تتحدد في تداول السلطة وتوزيعها والتمثيل السياسي وأسس التعددية الحزبية وموقف الأفراد والجماعات منها والعدالة والحرية والمساواة ثم المشاركة التصويتية والانتخاب باعتباره بعدا سلوكيا أصيلا من أبعاد الثقافة السياسية وجوهراً للديموقراطية . هذا إضافة إلي الأسئلة المرتبطة بالعوامل التفسيرية وهي المهنة والدخل والمستوي الدراسي والعمر والانتماء القبلي.

ومن ناحية أخري استخدم الباحث دليل مقابلة مفتوحة يدور حول التاريخ الاجتماعي الثقافي للقبائل موضع الدراسة استخدمه من خلال

تدريب بعض جامعي البيانات الميدانية من أفراد تلك المجتمعات حيث يسهل من خلالهم جمع تلك البيانات هذا إضافة إلا الاطلاع علي بعض السجلات الرسمية والتي تتناول تاريخ تلك القبائل .

المجالات الجغرافية والبشرية والزمنية للدراسة :

أجريت الدراسة علي عزبة من قريتي الجحارين وأبو مناع حيث تبعد الأولي مسافة ستة كيلومترات عن مركز دشنا محافظة قنا والثانية مسافة ثلاثة كيلومترات عن المركز ذاته وحيث تتركز عينة من القبائل التي تعيش في صعيد مصر وجنوب الوادي وهي قبيلتا العرب والهوارة ، في حين توجد بعض القبائل الأخري بقرية التسعينات وهي أقرب إلي مدينة قنا منها إلي مركز دشنا .

ولقد حاول الباحث تمثيل القبيلتين والتي يبلغ تعداد الأولي (علي مستوي القرية ٤٨٠٠ نسمة تقريبا ، والثانية "الهوارة" ٢٣٠٠ نسمة) تم اختيار ١٤٤ مفردة من قبيلة العرب ، ١٢٦ من قبيلة الهوارة وذلك ممن يمثلون الفئة العمرية ١٨ عاما فما فوق، كما تم تمثيل الجماعات المهنية (موظفون – مزارعون – حرفيون) إضافة إلي الطلاب بتكرارات بلغت ٩٤ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٢٥ علي التوالي . واستغرقت عملية جمع البيانات ومراجعتها أربعة شهور بدءا من فبراير ٢٠٠٠ .

خطة التحليل الإحصائي :

استعان الباحث باستخدام الجداول التكرارية المركبة بغرض المقارنة وذلك بغرض التشخيص الأولي لموقف المواطن القبلي من ثقافة الديموقراطية ، ثم استخدم معاملات الارتباط للوقوف علي بعض العلاقات

فيما بين بعض المتغيرات التفسيرية والتابعة ، ثم استخدم معامل (ت) وذلك للوقوف علي الفروق بين المجموعات حول ثقافة الديموقراطية ومؤشراتها وذلك التباين في ضوء متغيرات العمر والمهنة والدخل والمستوي الدراسي. ولقد ظهر استخدام الارتباطات في شكل مصفوفات خاصة بالنسبة لأبعاد الثقافة الديموقراطية ومتغيراتها التفسيرية .

ثالثاً : مناقشة النتائج وتحليلها :

١ـ خصائص مجتمع الدراسة :

تحددت مجتمعات الدراسة كما سبق أن أوضح الباحث في قريتي أبومناع والجحاريد بمركز دشنا محافظة قنا .

وتعتبر قرية أبو مناع من القرى ذات الطابع الريفي وهي قرية يتبعها عدد من القرى التوابع تحمل الاسم ذاته وهي تقع علي مساحة كلية تبلغ ٣٢كم^{٢} يعيش عليها حوالي ٣٥ ألف نسمة ، أما من الناحية العمرانية فتوجد المنازل وتتوزع بطريقة عشوائية وضيق الشوارع . وعلي الرغم من استمرارية نمط النشاط الزراعي إلا أن بعض التحولات قد ظهرت في انصراف الشباب من مهنة الزراعة إلي الأعمال التجارية والسفر إلي الخارج أو الاستقرار في بعض الوظائف الحكومية من قبل . أما عن الحياة الاقتصادية فيلاحظ أنه بينما تسيطر إحدى القبائل وهي الهوارة علي النسبة الغالبة من الأراضي الزراعية بالقرية والعقارات ومشروعات تجارية ذات رأسمال كبير نسبياً ، تظهر فئات تكاد تغطي دخولها احتياجات الحياة اليومية وفئات من المعدمين . وعلي الطرف الآخر وفي ضوء ميكانيزمات التعويض تتجه التغيرات في صالح قبيلة العرب خاصة في ضوء متغير التعليم حيث ارتفاع نسبة التعليم لدي أعضائها وسيطرتها علي بعض الحرف الرئيسية وعوامل الهجرة مما انعكس علي المستوي المعيشي العام بها . وقد احتلت هذه القرية مكاناً بارزا عبر سنوات طويلة في المشاركة السياسية والترشيحات للمجالس النيابية والشعبية ، إلا أنه في الوقت الراهن ظهرت المنافسة من قبل قري أخري بل إن المنافسة ظهرت بين القبائل المسيطرة علي هذه القبائل ، وذلك الأساس القبلي والذي يحدد

نسب المرشحين للانتخابات التشريعية بالمناصفة تقريباً بين القبائل المسيطرة . ويحتل شيخ القبيلة مكانته استنادا علي كبر السن والهيبة والحكمة والفراسة وتدبر الأمور والقدرة علي احتواء المواقف المشكلة "ولم" شمل أفراد القبيلة .

ولما كان شيخ القبيلة يتمتع بسلطة إصدار أوامر لها صفة الإلزام فإنه نادرا ما يلجأ أفرادها إلي سلطة أعلي مثل "الشرطة" لحل مشكلاتهم فيما بينهم .

أما قرية الجحاريد فالزراعة أيضاً هي مجال النشاط الرئيسي إضافة إلي تربية الحيوانات وصناعة بعض منتجات الألبان . وتبعد هذه القرية عن مركز دشنا بمسافة ستة كيلومترات وتبلغ المساحة الكلية ١٢كم^{٢} يقطنها ١٦ ألف نسمة . وهي غير منتظمة عمرانيا وتتصف بالبناء العشوائي الداخلي . ويختلف النمط العمراني للمنزل وفقاً للأساس القبلي حيث قد يأخذ شكل المنزل شكلا اعتياديا (من الطوب اللبن وفي مستوي طابق أو طابقين وأحيانا من الطوب الأحمر والخرسانة المسلحة) وذلك بالنسبة لمنازل قبيلة العرب ، في حين نجد أن منازل قبيلة الهوارة لازالت تحتفظ بنظام البوابات والتي تحوي بداخلها توزيع البيوت والسقيفة وحظائر المواشي . وحتى بالنسبة للنمط المعماري الأول فإنه يلاحظ ارتفاع منسوب المباني في الشرفات .

ومن الملاحظ أن اختلاف الأنساب والمسميات القبلية لم يمنع من ممارسة الأفراد لحقوقهم السياسية الذين لهم مميزات القيادة والتمثيل النيابي والمحليات والنقابات . وقد يتجه الحال الآن إلي تحقيق اتفاق أو

توحيد الكلمة علي المرشحين حتى ولو من القبيلتين طالما أنه يحسن تمثيل مصالحهم .

ولقد خضعت بعض القبائل إلي بعض التحولات حيث انقسمت قبيلة العرب إلي عدد من العائلات تأخذ لنفسها اسم الجد الأكبر عادة . وهم أكثر انفتاحا علي العالم الخارجي وأكثر اهتماماً بتعليم أبنائها في مراحل التعليم العالي ووصولهم إلي المناصب القيادية في بعض المؤسسات الحكومية . أما قبيلة الهوارة فهي تنتشر في مراكز عديدة مثل أبو تشت وفرشوط ونجع حمادي ودشنا . ولقد تباينت أصولها حيث أرجعها البعض إلي هوار بن المثني باليمن ، بينما أرجعها البعض الآخر إلي الحسن بن علي أو إلي أشراف مكة وذلك وفقا لما جاء بالحجة الشرعية بمحكمة قنا ولقد نزلوا أولاً في منطقة البحيرة ثم انتشروا بعد ذلك في صعيد مصر . ولعل هذا التاريخ الطويل انعكس علي استمرار كثير من العادات -علي الرغم من التغيرات التي طرأت عليهم- خاصة فيما يتصل بزواج بناتهم من الآخرين . ومن ناحية أخري فإن سلطة حل المنازعات قد اتجهت إلي لجنة للصلح بدلا من الشكل القبلي المعروف بمجالس العرب . فوفقاً لآراء بعض الإخباريين فأن الشباب لم يعودوا يتقبلون تلك الأحكام التي يصدرها كبار السن كما أن هؤلاء قد انحسروا قليلاً . ومع هذا لازال منصب شيخ القبيلة مستمراً ويلقي إجماعا من أهالي القرية .

٢- خصائص عينة الدراسة :

تمثل متغيرات العمر والحالة المهنية والدخل والتعليم ، إضافة إلي الانتماءات العرقية والدينية أبرز المتغيرات التي تساعد علـــي تصنيـف الثقافات وتحديد مستواها من حيث درجة العمومية والفرعية .

ووفقا لمتغير العمر تظهر الدراسة أن الفئة العمرية مـن ١٨-٣٥ والتي تمثل فئة الشباب تمثل نسبة ٥١,٨٥% من عينة الدراسة في حين أن الفئة العمرية من ٣٥- فما فوق قد تمثلت بنسبة ٤٨,١٥% مـن إجمـالي العينة ز وذلك بحد أدني ١٨ عاماً وحد أقصي ٦٢ عاما ، ومن ثـم فـإن المرحلة الأولي من ١٨-٣٥ تمثل مرحلة لإمكانية القيام ببعض واجبـات المواطنة مثل التصويت في الانتخابات والاسـتفتاءات وتكـون المبـادئ والتوجهات الفكرية نحو القضايا بل وإمكانية الترشـيح لبعـض المواقـع السياسية مثل عضوية المجالس التشريعية وذلك علي الرغم من أن بعـض الدراسات تمثل فئة الشباب بالمرحلة من ١٥-٣٥ عاماً .

وعلي الرغم من أن جميع مفردات العينة يقيمـون فـي منـاطق ريفية، فإن التوزيع التكراري للعينة وفقا للحالة المهنية قد أوضح تمثيلـها في ثلاث فئات رئيسية فشملت الموظفين والمزارعين والحرفيين إضافـة إلي فئة الطلاب وذلك حتى يمكن إجراء المقارنات مع هذه الشريحة الهامة الممثلة للشباب علي الرغم من أن النشاط الدراسي لا يمثل في حـد ذاتـه عملا . ويظهر الموظفون بنسبة ٣٤,٨% من عينـة الدراسـة وتتقـارب داخلها نسبتي الشباب والكبار حيث بلغتا ٣٥,٧% ، ٣٣,٨% من إجمـالي التوزيع العمري لكل فئة علي حدة ، أما المزارعـون فيظـهرون بنسـبة

٢٥.٩% من إجمالي العينة ويزيد بداخلها كبار السن عن فئة الشباب ، أما الحرفيون فقد بلغوا ٣٠% في حين بلغت فئة الطلاب ٩,٣% .

أما عن الحالة الاجتماعية فلقد بلغت نسبة غير المتزوجين (العزاب) ٢٤,٨% ، في حين بلغت نسبة المتزوجين ٧٥,٢% وتظهر نسبة تزيد عن ٥٢% تقريبا من عينة الشباب لتدخل في فئة المتزوجين .

أما عن متغير الدخل الشهري وعلي الرغم من أنه لا يمثل المعيار الوحيد للتمثيل الطبقي أو التدرج الاجتماعي ، فإنه يتكامل مع متغيرات المهنة والتعليم مع درجة الوعي بالقضايا الخاصة والعامة لتفسر بعض التباينات الثقافية والسياسية .

ويتضح من تحليل البيانات المرتبطة بالدخول الشهرية للأسر والتي تشمل الدخل من النشاط الزراعي أو العمل ببعض الوظائف الحكومية أو المتوسط التقديري للدخل من الحرف أو الأعمال بالأجر ، أن ٥٠,٤% من إجمالي العينة تقع في الفئة الدخلية أقل من ٣٥٠جنيها ، في حين نجد ٤٤.١% في الفئة من ٣٥٠- أقل من ٧٠٠ جنيه شهريا للأسرة ، بينما لا تزيد نسبة الأسر التي يقع دخلها زيادة عن ٧٠٠ جنيه في الشهر عن ٥.٥% من إجمالي العينة .

ولعل هذا التصنيف للفئات الدخلية ووفقا لمؤشرات فقر الدخل يعكس أن أكثر من نصف العينة ٥٠,٤% تقع تحت خط الفقر وذلك وفقا لخط الفقر المبني علي أساس تكلفة الحاجات الأساسية كحد أدني للإنفاق الاستهلاكي والذي قدر بـ ٤١٦٨ جنيها للأسرة ، ٨١٤ جنيها للفرد في السنة ... ومن الملاحظ أنه إذا ما تم حساب هذا الخط وفقا لأسلس مسلة

الطعام والمقدر بـ ٢١٤٨ جنيها للأسرة سنويا ، ٥٩٤ جنيها للفرد سنويا (عن عام ١٩٩٦/٩٥) فسوف ينخفض عدد الأسر التي تقع تحت هذا الخط.

ولعل هذا الفقر في الدخل تزداد حدته حينما يتداخل مع متغيرات أخري خاصة حجم الأسرة ويكشف تحليل البيانات عن أن ٥٥,٣% من أسر عينة الدراسة يبلغ متوسط حجم كل منها ٦ أفراد فأكثر وهو أكثر من متوسط حجم الأسرة المصرية في حين يبلغ نسبة الأسر التي يقع متوسط حجمها في إطار خمسة أفراد فأقل ٤٤,٧% .

وعلي الرغم من أن تحليل البيانات المرتبط بالمستوي الدراسي لعينة الدراسة يكشف عن انخفاض ملحوظ في نسبة الأميين داخل العينة حيث بلغت ٨,١% إلا أن أصحاب المستويين المتوسط والجامعي يمثلون ٥١,٨% فقط من إجمالي العينة بينما تمثل المستويات الأخرى ٤٠% من هذه العينة ، وقد تظهر المشكلة أكبر إذا ما اتضح التباين في توزيع تلك المستويات داخل القبائل الممثلة في العينة حيث تهتم قبيلة العرب بتعليم أبنائها في المستويات التعليمية العليا بدرجة أكبر من مثيلتها .

وبالطبع فإن المستوي التعليمي يمثل أهمية خاصة ليس باعتباره عاملا لزيادة درجة الوعي العام فقط وإنما باعتباره عاملا لاحتلال المناصب القيادية بل وعاملا أساسيا في ترشيح القبائل ممثليها في الانتخابات التشريعية والمحلية .

٣- المواطن القبلي وثقافة الديموقراطية :

سبق أن اتضح أن ثقافة الديموقراطية تعكس مجموعة من مواقف القبول والرفض استنادا علي أسس تفضيلية توجه سلوكيات الإنسان خلال عمليات الممارسة السياسية سواء في المشاركة التصويتية أو عضوية الأحزاب والموقف من التعددية الحزبية وتداول السلطة وتوزيعها ومؤشرات العدالة والمساواة ولا يعكس هذا الموقف مجرد قبول ورفض وإنما يحمل في طياته آلية تقويمية لهذه الأنساق الفرعية .. فثقافة الديموقراطية ليست مجرد مؤشرات وإنما هي ثقافة مدعمة . ومن ثم تحديد موقف المواطن القبلي -ذو الثقافة- التي مازالت تقوم علي الأساس القرابي والقبلية حتي بعد التحولات التي طرأت علي تلك المجتمعات- من الديموقراطية بمؤشراتها باعتبارها ثقافة متباينة تمثل ضرورة اجتماعية وسياسية كما أنها تمثل ضرورة نظرية للدراسات في مجال الثقافة السياسية . وعلي هذا يمكن تحديد موقف المواطن القبلي من ثقافة الديموقراطية فيما يلي :

- الموقف من الحزبية وتعدديتها .
- الموقف من تداول السلطة وتوزيعها والتمثيل السياسي .
- المشاركة التصويتية .
- الموقف من المساواة .

وارتباطا بذلك يتحدد تصوره لدور الدولة في المرحلة الراهنة .

أ- الموقف من الحزبية وتعدديتها :-

إن الموقف من الحزبية وتعدديتها يعتبر إيجابيا إذا ما أوضح المواطن عضوية حزبية ومبادرة في تلك العضوية ثم رؤيته حول ضرورة الأحزاب وتقييمه لها ثم تفضيل التعددية الحزبية أي اتجاهه نحو ضرورة وجود حزبين فأكثر ليس فقط بشكل عددي وإنما ما تحتويه من تباينات . ولعل هذه المؤشرات تتكامل مع مؤشرات المشاركة التصويتية الواعية باعتبارها مؤشرات للتعددية الواعية .

ويكشف تحليل البيانات عن انخفاض ملحوظ في عضوية الأحزاب السياسية حيث بلغت نسبة الأعضاء ٦,٣% فقط بينما بلغت نسبة غير الأعضاء ٩٣,٧% . ومن الملاحظ أن نسبة الأعضاء في تلك الأحزاب تتقاسمها عضوية الحزب الوطني وأحزاب المعارضة خاصة حزب الوفد لكنها تميل لصالح الحزب الوطني حيث تصل نسبة العضوية فيه ممن لهم عضوية الأحزاب ٤,٨% بينما تصل عضوية أحزاب المعارضة إلي ١,٥%. ويكشف تحليل أساليب الانضمام عن قصور واضح في فعالية الأحزاب السياسية في التعبئة السياسية سواء من خلال النشرات أو اللقاءات أو الندوات . ومع هذا يظهر دور المبادرة الشخصية ليمثل ٣% من أساليب العضوية ثم يأتي دور الأقارب والأصدقاء في التعريف بالنشاطات الحزبية وأخيرا يأتي دور الأحزاب من خلال اللقاءات حيث أبرز ذلك ٠,٤% ممن لديهم عضوية بالأحزاب وهي نسبة ٦,٣% (راجع نظرة القبلي إلي ممثلي الأحزاب وأعضائها في الدراسات السابقة)

ولعل ما يدعم هذا أسباب عضوية هؤلاء إلي هذين الحزبين حيث جاء ترحيب الحزب بالمواطنين من خلال أساليب متعددة في المرتبة الأخيرة في ترتيب تلك الأسباب بينما جاء سبب الاقتناع ببرامج الأحزاب وإنجازاته في الترتيب الأول . في حين ظهرت أهمية اهتمام بعض الأحزاب بالمصالح الطبقية والتي أطلق عليها البعض مصالح الطبقة المتوسطة . ومع هذا تظل الروابط القرابية والعائلية أساسا للاختيار الحزبي حيث أوضحت حالة واحدة من أن هذا الحزب الذي ينتمي إليه هو حزب العائلة . ومن ثم تأتي العضوية عن طريق التقليد أو المحاكاة أو عدم القدرة علي الخروج علي الالتزام العائلي .

ويبدو التناقض واضحا في موقف المواطن القبلي التقويمي للأحزاب السياسية ودورها وفعاليتها وتعدديتها من جهة وعضويته في تلك الأحزاب والسعي نحوها من جهة أخري . فعلي الرغم من أن ٦,٣% فقط من إجمالي العينة قد انضموا إلي الأحزاب السياسية البارزة ، وهي تمثل نسبة متدنية علي هذا المؤشر ، فإن ٩٠,٧% من العينة يرون أن وجود الأحزاب ضروري لأداء الحكومة وظيفتها بشكل جيد أي أنهم يروت تلك الأحزاب ضرورة وظيفية لهذا الأداء وليست معوقا له ، كما تؤكد نسبة مرتفعة نسبيا تبلغ ٦٥,٩% بأن هذه الأحزاب تقوم بالفعل بدور بارز في قيامها بأدوارها في صالح المجتمع وشئونه ، بل الأكثر من هذا فإن الغالبية العظمي والتي تمثل ٩٩,٦% تري أهمية التعددية الحزبية أي وجود حزبين فأكثر علي الساحة السياسية وإن كانت نسبة عالية منهم ٧٧,٤% تحدد شروطا لتلك التعددية حيث تشترط عدم قيامها علي أساس عنصري أو تفتيت جهود المجتمع أو علي أساس قيم غير دينية ، والذي

يكشف عن توجه ديني لتلك التعددية . لكن في الوقت ذاته تتجه نسبة قليلة نحو التقييم السلبي لتلك الأحزاب حيث يري ٢,٦% بأن الأحزاب ليس لها ضرورة ولا حاجة لنا بها ويعلل هؤلاء رأيهم من خلال المقابلات المفتوحة بأنه إذا ما كان الهدف من وجود الأحزاب ليس الوصول إلي السلطة -وإنما هو خدمة الصالح العام وتحقيق تقدم المجتمع والاتفاق علي قيمة عامة وغايات نهائية فإن التعددية تصبح غير مطلوبة ولماذا الانقسام والتفتت . وقد يكون هذا الرأي له وجهته إلا أنه ليس من الضروري مع وجود التعددية الحزبية أن يكون هناك اختلافا علي الأهداف والغايات والقيم التي تحكم المجتمع خاصة في عموميتها وقد يتزامن مع وجود أهداف وقيم عامة مقبولة ومتفق عليها تباين في الوسائل واساليب تحقيق تلك الأهداف .

إلا أن هذا التناقض الظاهري في موقف المواطن القبلي قد يتبدد إذا ما تعرفنا علي أسباب عدم انضمام الغالبية العظمي لتلك الأحزاب تلك الأسباب التي ارتبطت بالخبرات السياسية السابقة وشيوع المفهوم الشائع عن السياسة لدي العامة من الناس بل والشعور بعدم الاقتدار السياسي .

ويأتي ترتيب هذه الأسباب علي النحو التالي :

أن السياسة لها أشخاص معينون حيث بلغت نسبة من أشاروا إلي هذا السبب ٣٢,٦% وهو يعكس اعتقادا بعدم الثقة في الذات بل وعدم القدرة علي تغيير أوضاعهم واكتساب مهارات جديدة وأن مثل هذا العمل يتطلب إمكانات وقدرات غير متوافرة لديهم ، في حين تأتي أولوية الاهتمام بالأسرة والأبناء في مقدمة أولوياته للبعض منهم حيث أوضح

ذلك ٢٤,٤% ثم الشعور بعدم الاقتدار السياسي ٢١,٢% والذي يعكس عدم قدرتهم علي التأثير في الأحزاب السياسية وأن هذا الانضمام لن يفيد شيئا مما يعكس درجة عالية من السلبية واللامبالاة وعدم الثقة السياسية في الوقت ذاته . بل إن هناك نسبة ملحوظة ٨,٩% قد أوضحت أنه ليس لها اهتمام أصلا بالسياسة وما يرتبط بها بل وأشارت حالات محدودة إلي عدم اقتناعها بفكرة الأحزاب أصلا أو بالأحزاب الموجودة علي الساحة حاليا ٠,٧% ، ١,٥% علي التوالي .

وحتى تدعم تلك الأحزاب دورها المجتمعي طالبتها عينة الدراسة بالاهتمام بعدة قضايا تمثلت أولوياتها في البطالة (٦٨,٥%) والتعليم والأمية (٥٠,٧%) ومستويات الدخول والأسعار (٤٧,٨%) ومواجهة التعصب والثأر (٤٠,٤%) . ثم تأتي مجموعة القضايا المرتبطة بالشباب والمزارعين والخدمات وتنمية الجنوب . وأخيرا مشكلات العمالة الأجرية ثم المشكلات المرتبطة بالعمليات الانتخابية والوعي . ومن ثم تظهر تلك المشكلات المرتبطة بتحسين مستويات المعيشة والدخول والوعي والعلاقات فيما بين القبائل في مقدمة تلك القضايا . ومن الملاحظ أن هناك تباينا -عمريا- فيما يتصل بالقضايا الملائمة حيث يهتم الكبار بقضايا الأمية في حين يهتم الشباب بأولوية قضايا التعليم العام والجامعي .

أما قضايا المزارعين فتشمل توفير مستلزمات الزراعة بسعر منخفض وتخفيض أسعار الفائدة وتسليم المضارين من القانون أرضا جديدة والاهتمام بأسعار القصب والجمعيات التعاونية "الخاوية علي عروشها علي حد تعبير البعض منهم" ولعل ما يكشف عن أهمية قضايا

الوعي والتعليم بمفهومه الواسع خلـــط المبحوثيـــن فيمـــا بيـــن معـــاني المصطلحات حيث يؤكد البعض ضرورة الاهتمام بـــالمواطن أولا! وهـــم بالطبع –من خلال الحوارات يقصدون– العامة من الناس أو الفقـــراء أو "المحتاجين" ولعل هذا يعكس خلطا يختلط مع مفهوم المواطن كمفهوم عـلم يشير إلي حقوق سياسية وجنسية وكافة الحقوق المترتبة عليها .

إن موقف المواطن القبلي من الحزبية وتعدديتـــها يرتبـــط بعـــدة عوامل :

–علاقة المواطن القبلي بالنظام السياسي والمؤسسات الممثلة له.

– فعالية الأحزاب السياسية وأدائها لأدوارها .

– طبيعة الخبرات السياسية السابقة ودرجة الثقة السياسية التبادلية

– درجة الوعي العام للمواطن القبلي .

– الأسس التي تنهض عليها عملية تأسيس الأحزاب السياسية .

ب- تداول السلطة وأسس التمثيل :

ترتبط التعددية الحزبية كمؤشر مـــن مؤشـــرات الديموقراطيـــة بمؤشرات أخري لعل أهمها تداول السلطة والتمثيل السياسي .. وهذا يعني قدرة تلك الأحزاب علي التنافسية وإمكانية وفرصة انتقـــال الســـلطة مـــن حزب إلي آخر سلما . ولعل هذا يؤكد المقولة التـــي تـــري أن التنـــافس الحزبي لا يسير باطراد بالضرورة مع عدد الأحزاب ويزيد بزيادتها وفـــي الوقت ذاته يرتبط بقدرة الأحزاب المتنافسة علي الوصول إلي الســـلطة أو فرصة الوصول إليها ، مع قدرة تلك الأحزاب علـــي تمثيـــل المصـــالح

والفئات وتجميعها . ولعل ذلك يظهر في ترتيبات الانتخابات التشريعية ٢٠٠٠ والتي تدار تحت إشراف قضائي مما يسمح بتلك التنافسية .

ويحدد موقف المواطن القبلي من أبعاد التداول وأسس التمثيل من خلال اعتقاده في إمكانية وصول الأحزاب إلي السلطة ، ورؤيته حول تعيين بعض الأعضاء في المجلس ونسبة تمثيل العمال والفلاحين ٥٠% بل وتقييمه لعلاقة أعضاء المجلس بالعامة ثم رؤيته حول تقلد المواقع وتغيرها.

ويكشف تحليل البيانات (جدول ١٨) اعتقاد نسبة ملحوظة تصل إلي ٢٧,٠٤% من عينة الدراسة في إمكانية وصول كافة الأحزاب إلي السلطة مما يعكس إمكانية التداول ، في حين أوضح ٧٢,٩٦% عدم اعتقادهم في ذلك .

وأرجعت نسبة تصل إلي ٥٠% هذا الاعتقاد في إمكانية وصول الأحزاب إلي السلطة إلي مناخ المنافسة موجود بما يرتبط به من مناخ للحريات والتعبير وآلية الانتخابات وذلك علي الرغم من أن جمع البيانات قد تم قبل القانون الذي صدق عليه المجلس التشريعي حول الإشراف القضائي الكامل ، ولعل هذا ما عبرعنه البعض من اعتقادهم بأن الديموقراطية في مصر علي طريقها وأن الحرية قائمة "وإلا لم تكن أنت كجامع للبيانات ولا الباحث الذي معك يمكن أن يوجه مثل تلك الأسئلة أو يقوم بتلك الدراسة" .

ومن ثم يعتقد الباحث أن هذه النسبة قد ترتفع إذا ما أعيد جمع البيانات في فترة لاحقة .. لكن هناك نسبة ملحوظة تري إمكانية وصول

هذه الأحزاب إلي السلطة لكن بشروط تمثلت في ضرورة إخلاص تلك الأحزاب عملها وأداءها لأدوارها كما ربطت نسبة أخري هذه الإمكانية بطبيعة التغير الذي يمثل علي حد تعبير المبحوثين سنة كونية . ومن ناحية أخري فلقد ربط البعض هذه الإمكانية بموافقة القاعدة الشعبية ٨,٢٢% لكن تلك الموافقة وهذا الاعتقاد الشعبي في أحقية البعض للوصول إلي السلطة يرتبط كما جاء عند ماكس فيبر بمدي تمتع هؤلاء بالمؤهلات والخبرات اللازمة لهذا الموقع ، ومن ثم تعطيهم أساسا شرعيا .

وعلي هذا يرتبط اعتقاد البعض في إمكانية وصول الأحزاب المتعددة إلي السلطة باحتمالية متساوية بعدد من المتغيرات بعضها كامن في طبيعة النظام السياسي وآلياته ، وكفاءة وفعالية الأحزاب السياسية ، والتطابق بين تلك الفعالية واعتقاد القاعدة في أهلية تلك الأحزاب وصولا إلي السلطة . وبينما تعكس هذه المتغيرات أساسا إيجابيا فإن البعض الآخر يرتبط بأساس سلبي حيث يترك هذا الوصول إلي حدوث التغير التلقائي .. وبشكل آخر فإن هذه التفسيرات تقع علي متصل بين المبادرة والمسئولية من ناحية والسلبية وعدم الاقتدار من ناحية أخري .

ومن ناحية أخري تعتقد نسبة مرتفعة تصل إلي ٧٢,٩٦% في عدم إمكانية وصول الأحزاب المختلفة إلي السلطة ولقد تحددت تبريراتهم في ذلك في إطار الحزب الحاكم والأحزاب المنافسة والمواطن ذاته . فلقد أرجعت نسبة تصل إلي ٣٧,٥٦% عدم اعتقادهم هذا إلي قوة الحزب الحاكم والدرجة العالية لتنظيمه وقيامه بالمهام المنوطة به ، ويتكامل مع

هذا التفسير إرجاع البعض عدم إمكانية وصول الأحزاب الأخري للمنافسة علي السلطة إلي عدم قدرتها علي المنافسة وضعف قدراتها (٣٤,٠١%) .

ولعل هذا ما يتفق مع بعض تفسيرات ضعف نتائج المعارضة في انتخابات ١٩٩٥ حيث يرجع إلي ضعف التنسيق بين أحزاب المعارضة ، "أو فيما بين المعارضة والمستقلين" (الجوهري : ص١٢٨).

وهناك نسبة تقترب من النسبتين السابقتين إلا أنها تضع تبرير عدم الاعتقاد في إمكانية وصول الأحزاب إلي السلطة علي عاتق المواطن حيث إمكانية تأقلمه علي الوضع الحالي ٢٧,٩% أو اللامبالاة الشديدة حيث يرون أن وصول حزب ما إلي السلطة لن يغير في واقعهم شيئا وذلك لاهتمامهم بقضاياهم المباشرة أو كما أشار بارسونز فإن نمط توجيهاتهم القيمية تتجه نحو الخصوصية وليس الاهتمام بالقضايا العامة .

بل إن ما عبر عنه البعض من المبحوثين يعكس عدم ثقة في قدرات وإمكانات الأحزاب الأخرى حيث تظهر في التعليقات التالية : "السلطة لها متطلبات ومؤهلات معينة ، السلطة مش سهل أي حد يوصلها والسلطة عايزة ناس معينين ، ليس لدي الأحزاب الأخرى القدرة علي دخول حلبة الانتخابات بفعالية ، وبعض هذه الأحزاب ليس مهتما بالوصول للسلطة ومفيش منافسة منها زي مايكون ملهاش وجود أصلا ولن تضيف شيئا جديدا".

أما عن قضية التمثيل والتي تنعكس في موقف المواطن القبلي من تعيين الأعضاء في المجلس التشريعي وتحديد نسبة ٥٠% للعمال

والفلاحين ، فلقد وافقت النسبة الغالبة من عينة الدراسة علي هذين المؤشرين ٩٢,٩٦% ، ٩٨,٥% علي التوالي ..

ولقد أرجعت النسبة الغالبة ممن وافقوا علي أسلوب تعيين البعض هذه الموافقة إلي الخبرة التي يتمتع بها هؤلاء المعينون وتقديمهم للخدمات بدون عائد أو مصلحة يحصلون عليها مقابل ذلك مثل المرشحين . إلا أن هناك نسبة ملحوظة تعكس شعورا متواصلا بالارتكاز علي الحكومة كما تعود المواطنون عامة والمواطن الريفي خاصة حيث ينظرون إلي الحكومة باعتبارها صاحبة القرار وصاحبة السلطة والمتصرف الوحيد في شئونهم ، فقد أشار هؤلاء ١٢,٤% بأن هذا الموضوع يخص الحكومة وهي حرة ، بل تقول نسبة أخري ٥,٢% بأن هذا كله خير للبلد" أو أن هذا له سبب جائز في فكر هؤلاء بأنه يمكن تمثيل غير القادرين علي الوصول إلي المجلس علي الرغم من إمكانية تمثيلهم لبعض الفئات في المجتمع .

أما من لم يوافقوا علي تعيين بعض الأعضاء في المجلس التشريعي فلقد أرجعوا ذلك إلي أن هذا المبدأ فيه إضرار بمبدأ المساواة وأنه يمثل ظلما للمرشح والذي يفوز عن طريق الانتخاب وأن هؤلاء لا يصلون إلي مواقعهم عن طريق القاعدة . بل إن بعض هؤلاء تحكمهم النظرة التقييمية الذاتية والخاصة والتي ترتبط بتوجه المواطن القبلي ، حيث يرون أن هؤلاء الأشخاص لا يعرفونهم ومن ثم فقد ينظر هؤلاء إلي أسباب المعرفة الشخصية كمعيار للفعالية بدلا من التعيين علي أساس

الخبرة أو العلم أو تقديم المشـــورة الفنيـــة أو القانونيـــة أو الاجتماعيـــة المتخصصة .

أما عن موقف المبحوثين من نسبة تمثيل العمال والفلاحين فـــي الانتخابات التشريعية بـــ نسبة ٥٠% فلقد أوضحت النسبة الغالبة ٩٨,٥% إلي أنهم يوافقون علي هذا التحديد فيما لم ترفض هذا التحديد سوي نســبة ضئيلة تصل ١,٥% فقط . ولقد ظهر بشكل واضح التفسير مـــن خـــلال الثقافة الريفية عامة والقبلية خاصة حيث أوضحت نسبة كـــبري ٦٦,٥% أن الفلاحين المرشحين "دول هم أهلنا ونحن منهم" بل ويرجعون ذلك إلـــي أنهم يعتقدون أنهم النسبة الغالبة في المجتمع كله وعليه يجب تمثيلهم بنسبة أكبر من هذا وليس مجرد ٥٠% ، إلا أن البعض الآخر ويبلغون ١٠,٩% يرجعون أهمية تحديد هذه النسبة لضمان تمثيل العمـــال والفلاحيـــن فـــي المجلس وقد يعكس ذلك إحساسا بعدم قدرة هؤلاء الفلاحين علي الوصـــول إلي المجلس سواء بسبب انخفاض المستوي الاقتصادي لهم أو انخفـــاض درجة الوعي العام أو عـــدم القدرة علـــي خـــوض العمليـــة الانتخابيـــة ومتطلباتها .

ولا يتوقف موقف المواطن من قضية التمثيل عند تمثيل العمـــال والفلاحين أو التعيين وإنما يعكس تقييما لأعضاء المجالس النيابيـــة فـــي إدراكهم لمشكلات مجتمعهم ، ولقد أوضحت النسبة الكبرى (٧٩,٦%) أن أعضاء المجالس يدركون احتياجات المجتمع ومشكلات المواطنين ، بل إن ذلك لا يقف عند الأعضاء المنتخبين وإنما ينسحب أيضا إلـــي القيـــادات الطبيعية والتي تؤدي دورا فاعلا في المجتمعـــات القبليـــة عنـــد اختيـــار

وترشيح أعضاء المجالس النيابية ، إلا أن هناك نسبة ملحوظة قد أكدت أن هؤلاء قد لا يعرفون كل شئ عن مشكلاتهم ويرجع البعض ذلك في المقابلات المفتوحة إلي ترك بعض هؤلاء مجتمعاتهم والإقامة في العواصم والانشغال بأعمالهم ومواقعهم الجديدة ، أو قد يرجع ذلك كما تؤكد بعض القيادات الشابة إلي أن أهل المنطقة يرغبون في أن يعرف هؤلاء المرشحين "كل صغيرة وكبيرة عنهم" . ثم أوضحت نسبة قليلة بأن هذه القيادات المنتخبة بل والطبيعية لا تعرف عن مشكلاتهم واحتياجاتهم شيئا . ولعل هذا ينعكس علي طبيعة علاقة المواطن القبلي بما يمكن أن يطلق عليه ثقافة المكتب الخاص والذي يتمثل في ممثلي السلطة في المجالس النيابية والذين يأتوا من خلال الإجراءات الانتخابية خاصة ، بل وقد ينعكس بالضرورة أيضا علي السلبية السياسية في المشاركة التصويتية .

ومن ثم فإن استمرارية هذه القيادات في مواقعها والتي تعكس أساسا لتداول المواقع ترتبط من وجهة نظر المواطن القبلي -مع تباين الأعمار والمستوي الدراسي والدخل- بالعطاء وفتح الباب للقيادات الشابة حيث أكدت ذلك النسبة الكبرى من العينة ٩٥,٩% ، في حين أشارت نسبة صغري ٣,٧% بضرورة استمرار القيادات علي الرغم من تقدم أعمارهم في أماكنهم لفترات طويلة لتقديم الخبرة . ولعل هذا التوجه نحو الدفع بالقيادات الشابة ما تؤكده الدراسات التي أجريت لبدو سيناء (**إلهام عفيفي: ١٩٩٤) (محمد علوان : ١٩٩٤)** .

ولا تقتصر شروط الاستمرارية علي العطاء وفتح الباب للقيادات الشابة وإنما ترتبط بأساس الوصول إلي تلك المواقع القيادية العليا حيث

تتباين توجهات المواطن القبلي نحو هذا الأساس ، حيث أكـــدت النســـبة الكبرى ٦٠,٧% أن احتلال تلك المواقع لا يأتي إلا بترشيح الآخرين لـــه خاصة المواقع التي تقوم علي أساس الانتخاب ولا تطلب ، في حين تؤكـد نسبة ٣٨,٩% علي أنه يمكن لهؤلاء أن يرشـــحوا أنفســـهم أو يرشـــحهم الآخرون سواء بشكل فردي أو بشكل تنظيمي من خلال الحـــزب الـــذي ينتمي إليه .

ولعل هذه الأسس تعكس الاعتقاد في أهميـــة التعدديـــة الحزبيـــة وترشيح القاعدة لمن يحتلوا مواقعهم بالانتخاب .

جـ المشاركة التصويتية :

تمثل المشاركة التصويتية مقوما أساسيا مـــن مقومـــات العمليـــة الانتخابية والتي تمثل بدورها جوهر ثقافة الديمقراطية .. ومن ثـــم فـــإن اكتساب المواطن صفة الناخب لا تعني بالضرورة اكتساب صفة المصوت . ومن ثم تتكامل مؤشرات الحصول علي بطاقة انتخابية مـــع الممارســـة التصويتية والأسس التي تستند عليها هذه الممارسة . أو ما يطلـــق عليـــه المعايير التفضيلية للاختيار .

ويكشف تحليل البيانات (جدول٣١) عن أن النسبة الكبرى ليـــس لديها بطاقة انتخابية وتصل إلي (٦٥,٥%) في حين تنخفض نســـبة مـــن لديهم تلك البطاقة حيث تبلغ ٣٤,٤٤% وقد يبدو أن هنـــاك تناقضـــا فـــي موقف هؤلاء حيث ترتفع نسبة المشاركة التصويتية خاصة في الانتخابـات التشريعية ، مع انخفاض نسبة من لديهم بطاقـــة انتخابيـــة ، إلا أن هـــذا التناقض يختفي حينما يوضح هؤلاء أسباب عدم استخراجهم لتلك البطاقة .

فلقد أرجعت النسبة الكبرى هذا الموقف إلي أنهم يصوتون باستخدام البطاقة الشخصية أو العائلية (٨١,٩%) ومن ثم فلا حاجة لهذه البطاقة . إلا أن البعض يعكس في استجابته عدم الوعي بالاجراءات المرتبطة باستخراج تلك البطاقة وتعقدها ، أو أنه لا يهتم أصلا بالعملية الانتخابية أو السياسية عموما ويعطي أولوية لشؤونه الأسرية والخاصة .

أما عن المشاركة التصويتية في آخر انتخابات لمجلس الشعب ، والمجالس المحلية واستفتاء الرئاسة فتعكس توجها نحو مدي ارتباطها بمصالحهم القبلية والحرص علي تمثيلها في مقابل القبائل الأخرى خاصة الانتخابات التشريعية والتي تتضمن شكلا من أشكال الصراع والمشاحنات في حين أن انتخابات المحليات تتدخل فيها الاتفاقات وأسس الترشيح المشترك والذي قد يصل في بعض الحالات إلي التقاسم بين القبائل . أما الاستفتاء فلا تتدخل فيه تلك الصراعات القبلية ومن ثم لا تمثل – من وجهة نظرهم – موضع اهتمام مباشر في ضوء دوائر الاهتمام .

من هنا يكشف تحليل البيانات أن انتخابات مجلس الشعب تأتي في مقدمة الانتخابات التي يشارك فيها المواطن القبلي حيث بلغت نسبة المشاركة ٩٥,١٩% تزيد لدي الكبار حيث تصل إلي ٩٩% من أعداد كبار السن في العينة ، بينما تنخفض نسبيا لدي الشباب حيث تصل إلي ٩١,٤% (جدول٣٢) في حين تنخفض تلك المشاركة انخفاضا نسبيا ملحوظا في المشاركة في انتخابات المجالس الشعبية المحلية حيث تصل إلي ٥٠,٣٧%بنسبة تكاد تتطابق بين الشباب والكبار . ثم تصل إلي ٣٢,٢٢% فيما يتصل باستفتاء الرئاسة مع ارتفاع في نسبة المشاركين من

الشباب تصل إلي ٤١,٤٧% وانخفاض لدي الكبار لتصل ٢٢,٣% فقط من مفردات عينة الكبار .

ولعل هذا يسير مع ما يجمع عليه كثير من المراقبين والرسميين في الوزارات المعنية علي انتخابات مجلس الشعب في مصر هي الأكثر تعبيرا والأكثر أهمية من حيث اهتمامات الناخبين ، سواء للتنافسية أو تطلع كل الأحزاب السياسية للمشاركة فيها (التنمية البشرية : ١٩٩٥.ص٥٦)

إلا أن ارتفاع نسبة التصويت في انتخابات المجلس التشريعي قد لا يمثل في حد ذاته مؤشرا كافيا لثقافة الديمقراطية ، لأنه لا يقوم علي أساس موضوعي أو أساس الإنجاز وإنما يرتبط بأسس العزو والانتساب ، حيث أوضحت نسبة ملحوظة (٣٧%) بأنهم قد توجهوا لتلك الانتخابات لمجرد أن الأهل والأقارب يذهبون إليها ومن ثم تقوم لهذه المشاركة علي مجرد المجاملات أو الذهاب للتصويت لعدم القدرة علي الخروج عن العادات القبلية والانسياق السياسي اللاواعي . وذلك علي الرغم من وجود نسبة متقاربة ٤٠% تشير إلي أن سبب التصويت في هذه الانتخابات هو ارتباطها بالحق والواجب في الوقت ذاته . ولعل هذا يتطابق مع موقفهم من انتخابات المجالس المحلية حيث أوضحت نسبة ٤١,٩% ممن ذهبوا للتصويت في تلك الانتخابات أن هؤلاء المرشحين من أهلهم وأن الجميع يذهبون للتصويت في تلك الانتخابات ومن الصعوبة التخلف عن ذلك .

ولعل ما عبر عنه البعض في المقابلات المفتوحة يكشف عن استمرارية الأساس القرابي والقبلي في تلك المشاركة

" أنا راجل كبير لي كلمة في البلـــد ولازم أروح معـــاهم حتـــي نصوت لمرشحنا ، علشان نكون في المقدمة ونصفي الجو "

" ده مشوار مهم علشان الناس في البلد كلها بتروح "

" ده يوم الناس كلهم بيبقوا متجمعين وما نقدرش نتخلف"

ومع هذا فإن موقفهم ذلك لم يمنع من أن نسبة ملحوظـــة تقـدر بـــ٤٧,٨% تعكس اختيارا موضوعيا يتمثل في اختيار الأصلـــح ، أو لأن هؤلاء يقدمون لهم الخدمات الكاملة .

أما استفتاء الرئاسة فإن السبب الرئيسي يرتبط لديـــهم بـــالواجب الوطني ومن ثم يتسع هذا السبب من المستوي القبلي إلي مستوي الوطـــن ككل ٧٨,٣٠% (جدول٣٣) .

أما عن أسباب عدم المشاركة التصويتية فتبدو وأنها تقع في إطار واحد وتعكس منظورا مشتركا ، حيث أوضح ٣٨,٤٦% ممن لم يذهبـــوا للتصويت في الانتخابات التشريعية أنهم تخوفوا من المشاحنات القبلية التي تحدث في تلك الفترة ، في حين أكدت نســبة عاليـــة ٧٠,٩% ممـــن لـــم يصوتوا في انتخابات المجالس الشعبية أن هذه الانتخابات ليســـت هامـــة بالنسبة لهم ولقد دعمهم في ذلك من يروا أن هؤلاء لا يقدمون الخدمـــات بالنسبة لهم .. إلا أن هناك عوامل أخري لا ترتبط بأسس التقويم السياســي التي تحدث عنها روبرت داهل وباعتبار الثقافة السياسية أداة رئيسية لـــها وإنما ترتبط بدور الإعلام السياسي عن تلك المجالس ووظائفها وأهدافـــها وهذا ما أكدته نسبة ملحوظة ممن لـــم يصوتـــوا فـــي تلـــك الانتخابـــات ١٩,٤%حيث أكدت أنهم لم يسمعوا عنها .

وتبدوا النظرة المحدودة للمواطن القبلي والرؤية للمصـــالح فـــي ضوء احتياجاته ومصالحه المباشرة وعلاقاته الشخصية والقرابية فيما عبر عنه البعض من عدم المشاركة في استفتاء الرئاسة بأنها غير هامة بالنسبة لهم (٥٦,٨%) ، كما تكشف عن عدم وعـــي واضـــح بأهميـــة الصـــوت الانتخابي في عمليات الاستفتاء أو لخبرات سياسية سابقة حيث أوضحـــت نسبة ملحوظة بأن صوتهم لن يؤثر كثيرا في الاستفتاء ، بل أن نســـبة – علي الرغم من انخفاضها لاتعي في الأصل المقصود بكلمة الاستفتاء وهذا ما عبر عنه البعض " في الأول نعرف يعني إيه استفتاء".

وعلي هذا فإن المنظـــور الضيـــق والإطـــار القرابـــي والقبلـــي وانخفاض درجة الوعي والخبرات السياســـية الســـابقة وأعمـــال العنـــف والمشاحنات التي تحدث تمثل عوامل أساسية في المشاركة التصويتية .

إن منظومة المشاركة التصويتية بمؤشراتها إســـتخراج للبطاقـــة الانتخابية والممارسة الفعلية ومعايير التفضيل للمرشحين . ولعـــل تلـــك المعايير ترتبط بما أطلق عليه بارسونز البدائل النمطية للتوجيـــه القيمـــي خاصة متصل النوعية في مقابل الإنجاز وهل يوجه الفاعل نفســـه نحـــو الآخرين وتقييمه لهم وفقا لخصائصهم الذاتية أو وفقا لما يفعلـــه أو عملـــه وإنجازه ؟

وعلي هذا فإذا ما كانت معايير تفضيل الناخبين للمرشحين علـــي أساس الانتساب تشير إلي العزوة والعائلة والقبيلة والمعرفة الشـــخصية ، فإن معايير الإنجاز تشير إلي العلم والخبرة والانتماء الحزبي .. وتشـــير

المعايير المشتركة إلي الجمع بين عنصرين أو أكثر من المجموعتين السابقتين .

ويكشف تحليل البيانات (جدول٣٦) والمرتبطة بمعايير التفضيل أن نسبة ملحوظة تصل ١٥,٩% تؤكد أن الاختيار يتم استنادا علي الانتماء العائلي والقبلي وما يتمتع به المرشح من عزوة في حين تنخفض نسبة من أكدوا علي معايير العلم والخبرة والانتماء الحزبي حيث أشار إلي ذلك ٩,٣% فقط .. وتظل هذه المعايير التفضيلية تعكس في طياتها احتفاظ المواطن القبلي ببعض عناصر الثبات والتغير في تلك الثقافة حيث أبرزت القابلية العظمي أنها تستخدم في تقييمها للمرشحين معايير مشتركة أي الاستناد علي العلم والخبرة والانتماء الحزبي وفي الوقت ذاته الانتماء العائلي والقبلي والمعرفة الشخصية بالمرشحين . ومن ثم تظل المعايير القائمة علي الانتساب تسيطر علي المواطن القبلي في مشاركته التصويتية علي الرغم من بعض التحولات ..

ويسير هذا الاستنتاج مع تفضيلات عينة الدراسة للنظم الانتخابية حيث أكدت النسبة الغالبة ٧٠,٥% تفضيلها لنظام الانتخاب بالقائمة (جدول٢١) .. أما من يفضلوا نظام الانتخاب الفردي فيرجعوا ذلك إلي أنهم قد تعودوا عليه وفهموه إضافة إلي أن هذا النظام يسمح في رأيهم بمعرفة الناخبين للمرشحين معرفة شخصية (٢٨,٧٧%،٥٨,٤٩% علي التوالي) وبينما تؤكد نسبة ملحوظة أنه يؤدي إلي شدة المنافسة التي تنعكس علي طبيعة المشاحنات التي تظهر خلال العمليات الانتخابية ، فإن هناك نسبة أخري ملحوظة تبلغ ٢,٧٣ اتكشف عن عدم وعي بطبيعة هذا

النظام وأهدافه وأثاره وآلياته حيث تؤكد أنهم قد اختاروه ليس لسبب إلا وأنهم يسمعون أنه رأي الآخرين ورأي الصحف التي تفضل هذا النظام .

وعلي الطرف الآخر يري هؤلاء الذين يفضلون نظام الانتخاب بالقائمة أنه يؤدي إلي القضاء علي العصبية والمشاحنات ، كما أنه يعطي فرصة لانتخابات حره في رأيهم ٤٨,٢٧% ، ٣٤,٤٨% علي التوالي .

. وقد يظهر بعض التناقض في تعليقات المبحوثين حيث يؤكد البعض أن النظام الفردي يناسب الصعيد ونظام القبائل في حين يري البعض أن النظام بالقائمة هو المناسب . ولكن هذا التناقض يتبدد إذا ما اتضح أن المعرفة الشخصية بالمرشحين وهي الأساس القبلي ترتبط بالنظام الفردي ، ومن ناحية أخري فإن النظام بالقائمة قد يؤدي إلي تجنب المشكلات والمشاحنات وأعمال العنف .. ومن ثم فإن كلا منهما يعكس تبريرا من منظور مختلف .

د- معتقدات المواطن القبلي نحو المساواه :-

يشير مفهوم المساواة إلي توفير فرص متكافئة بصرف النظر عن الانتماءات العرقية أو القبلية أو اللغوية أو العقدية وفي الوقت ذاته يعكس اختفاء الامتيازات الخاصة لفئات أو أساس ما في احتلال المواقع ويرتبط ذلك بالطبع المساواة في تولي الوظائف والمعاملة في ضوء المؤهلات والشروط .

ويرتبط بهذا البعد معيار القوة وانعكاسه علي إنهاء مصالح السكان وأسس احتلال المواقع والربط بين التميز الاقتصادي ممثلا في الحيازة الزراعية والترشيح للمجالس التشريعية والمحلية .

وإذا ما كانت المعتقدات تعني أحكام يصدرها الأفراد علي الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، تلك الأحكام الآتية من الملاحظة المنتظمة ومن الخبرات السابقة ويرون أنها صحيحة " علي الرغم من أنها قد تكون خاطئة من وجهة نظر الآخرين" ويؤمنون بها وتفسر لماذا يسلك الإنسان سلوكا سياسيا معينا دون غيره ، فإن تحليل البيانات المرتبطة بمعتقدات المواطن القبلي حول المساواة تكشف عن خبرات سلبية وتوجها يعكس واقعه من ناحية أخري علي بعض المؤشرات .

فلقد أوضحت النسبة الغالبة ٨٧,٨% أن القوة التي يتمتع بها الشخص تحدد إنهاء المصالح ، وإن المؤهلات سواء علمية أو خبرات لا تكفي لوحدها وصولا للموقع ٨,١% أي أن هناك معايير أخري غير موضوعية ومن ثم ترتبط بالأساس التقليدي لمحاربة السلطة والوصول إليها كما جاءت عند ماكس فيبر .

أما النسبة الغالبة ٩٦,٧% فلقد أكدت رفضها لوجود معايير اقتصادية منمثلة في الحيازة الزراعية أو الملكية كأساس للترشيح للمواقع السياسية خاصة في المجالس التشريعية والمحلية ولعل رفض تلك الغالبية يرتبط بالتوزيع الدخلي لعينة الدراسة حيث يمثل ٥٠% من هذه العينة فئة من يقعون تحت خط الفقر .

ولعل هذه المعتقدات السلبية المرتبطة بالمساواة تنطلق لدي المواطن القبلي من ناحية من طبيعة النسق السياسي القبلي والسيطرة علي الزعامة من خلال فئات عمرية محددة وتوارث تلك الزعامات وشروط عضوية المجالس العرفية والتي سادت لسنوات طويلة – علي الرغم من

المتغيرات التي طرأت علي بعض هذه الأسس لأنه ليس من اليسير تغـير تلك المعتقدات التي تكونت من خلال المشاهدات وعبر سنوات طويلـة ، ومن ناحية أخري تنطلق من طبيعة العلاقة بين المواطن وممثلي السـلطة البيروقراطية بل وموقف هذا المواطن من ممثلي السلطة المنتخبة . تلـك العلاقة التي تعكس دلالات الشك وضرورة استخدام الوسـاطة أو بعـض الحالات التي تمثل شكلا من أشكال الانحراف . ومن العادة تعميم الخبرات السلبية لدي المواطن خاصة وأن التعامل مع الموظف البيروقراطي هـو تعامل مع شخص مفرد إلا أنه يمثل في الوقت ذاته – من وجهـة نظـر المواطن – واجهة النظام السياسي والحكومة خاصة .

إن المساواة بهذا المعني تعكس أساسا لقضية الحريـة والتـي لا تنفصل بدورها عن دور الدولة وسلطتها . وعلـي الرغـم مـن تشـكك المواطن في ممارسات بعض العاملين في القطاع الحكومي ممـا ينعكـس علي اعتقادهم في أسس المساواة ، فإن نسبة غالبة من المبحوثين تفضـل تدخلا حكوميا قويا سواء في الاقتصاد الـذي لا ينفصـل عـن الحريـة السياسية (٥٦,٧%) بل اندمـاج كـامل (٣٤,٤%) أو فـي أداء عمـل التنظيمات الحزبية والجمعيات والنقابات والتي تعكـس أسـاس المجتمـع المدني إلا أن هذا يتنافي مع التحولات والتغيرات العالمية في ظل عصـر العولمة وتغير أدوار الدولة ووظائفها " حيث يصبـح مـن الضـروري التعامل والتكامل مع تلك المؤسسات وليس الهيمنة عليها لكن في ظل إطار جديد ينظم تلك العلاقة مع فتح الحريات والتي تمثـل أساسـا للشـرعية السياسية " (تورتز ترجمة البهنسي ص١٤٥).

إن هذه التحولات والتغيرات لا تمنع من أن يتوقع المواطنون بل يرغبون من الحكومة مزيدا من الخدمات من خلال هذا التدخل ، ولعل هذا يرتبط أيضا ببعض التجارب والخبرات السلبية بين المواطن وبعض تلك التنظيمات السياسية والجمعيات السابقة .

إن تلك المعتقدات تلقي بظلالها علي إمكانية تحقيق التغيرات والتحولات نحو ثقافة الديموقراطية .

رابعا : تفسير النتائج :

ثقافة الديموقراطية لدي المواطن القبلي :

<u>ثقافة سائدة أم إرهاصات ثقافات سياسية فرعية.</u>

تمثل ثقافة الديموقراطية نمطا ثقافيا سياسيا إقليميا أو قوميا أو فرعيا تدعيميا وفعالا يعكس الموافقة والقبول والممارسة لآليات الانتخاب الواعي والتمثيل السياسي للمصالح والفئات ، والتعددية الحزبية وتداول السلطة وتوزيعها والمساواة والحرية ، ودرجة عالية من الوعي السياسي بما فيه من التسامح الفكري والحوار المتبادل .. وهي ليست نمطا معرفيا أو قيميا أو اعتقاديا واتجاهيا فقط وإنما هي نمط سلوكي في الوقت ذاته .

لكن موقف الجماعات والثقافات الفرعية المكونة للثقافة العامة ليس بالضرورة يكون موقفا متناغما أو متطابقا مع أبعاد تلك الثقافة ومؤشراتها . وإنما يمكن أن تتباين وفقا للمتغيرات المستخدمة في تصنيفها مثل العمر والمهنة ونمط الحياة أو الاختلافات العرقية والدينية والإقليمية ، أو المنظور العام لتلك الثقافات علي بعدي الصراع والتكامل..

لقد اتجهت الدراسات السابقة -الأجنبية منها- إلي البحث عن دراسة أبعاد الثقافة السياسية في الدول ذات النمط الديموقراطي ، إلا أنها حاولت في البعض منها التعرف علي موقع الثقافة التقليدية بجانب ثقافات فرعية أخري سائدة ، وفي الوقت الذي بحثت فيه عن عناصر تلك الثقافات السياسية متمثلة في علاقة الفرد بالنظام ، المشاركة ، الاقتدار ، وإدراك الشرعية ، فلقد تناولت أيضا العوامل المؤثرة علي ظهور تلك الثقافات الفرعية خاصة الموقع في بناء السلطة والقوة والمتغيرات الطبقية والاختلافات العرقية .

أما الدراسات المصرية في مجال الثقافة السياسية فلقد انطلقت في تصنيفها لتلك الثقافات الفرعية من متغيرات العمر (شباب/كبار) ، النوع (دراسات ثقافات للمرأة) ، نمط الحياة (ثقافات سياسية للفلاحين وللبدو والهامشيين) ، التعليم (ثقافات سياسية للطلاب والتلاميذ) ثم تناولت العوامل التي انعكست على تكوينها وتفسيرها مثل التاريخ الاجتماعي السياسي ونمط النشاط الاقتصادي السائد فى الأوضاع الطبقية ، نمط السلطة ونمط التنشئة ودور المؤسسات ودرجة التحولات .

أما الدراسات الثقافية السياسية التي أجريت بصفة خاصة على المجتمعات البدوية والقبلية ، فلقد حددت مؤشرات الثقافة التقليدية وتوصيف لها في ضوء نمط التوجيهات وتوزيع المكانات وتداول المراكز وأسس هذا التوزيع ودرجة المشاركة ومستواها إلا أنه لم يظهر من خلال تلك الدراسات التباينات الداخلية في تلك الثقافات في ضوء متغيرات العمر والمهنة والدخل ولعل هذا ما تسعي الدراسة الراهنة إلي الوقوف عليه لكن

مع اختلاف المنظور حيث تسعي إلي الوقوف علي تلك التباينات لكن في موقف المواطن القبلي من مؤشرات ثقافة الديموقراطية وهل أصبحت جزءا مكونا لثقافته السياسية ؟.

إن محاولة الكشف عن التباينات فيما بين الجماعات العمرية والمهنية والداخلية والتعليمية تتطلب تحديد موقع المواطن القبلي علي متصل ثقافة الديموقراطية والذي يبدأ بحصول الفرد علي الدرجة العليا علي مؤشرات تلك الثقافة وينتهي بحصوله علي الدرجة الدنيا علي مؤشراتها وبحساب الأوزان التقديرية للمؤشرات المرتبطة بالأبعاد الرئيسية لثقافة الديموقراطية (الحزبية ، التداول والتمثيل ، المشاركة التصويتية وأسسها ، الموقف من المساواة) يمكن تحديد المتصل القياسي (والذي يمكن علي أساسه تقدير درجة ثقافة القبليين وموقفهم من ثقافة الديموقراطية) علي النحو التالي

وبحساب متوسط درجات ثقافة الديموقراطية لدي المواطن القبلي فإن هذا المتوسط يصل إلي ٣٥,٩٩٦ درجة وبمقارنته بالمتصل القياسي فإن ذلك يعني أن عينة الدراسة في المتوسط تتجه نحو مزيد من ثقافة الديموقراطية وإن كان هذا المتوسط يدور حول النقطة الوسطي للمتصل، ومن ثم فإن ثقافتهم السياسية لم تنخفض فيها كافة مؤشرات الديموقراطية أو لم تنخفض فيها تلك المؤشرات بدرجات كاملة . ولقد بلغت نسبة من يقعون عند هذه النقطة من المتصل ٥٣,٧% .

ولعل هذا يظهر إذا ما روجعت أوزانهم التقديرية حول أبعاد تلك الثقافة . فالمتصل القياسي الفرعي لموقف المواطن القبلي من الحزبية وتعدديتها يبدأ من ست درجات وينتهي عند خمس عشرة درجة .. وهذا يعني أن النقطة الوسطي تتحدد في عشرة درجات ونصف علي النحو التالي :

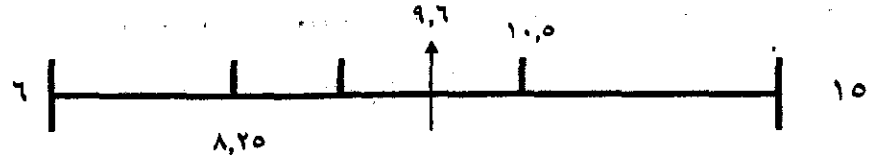

وبمقارنة متوسط درجات عينة الدراسة علي هذا البعد والذي يبلغ ٩,٥٩٦ بجدول التوزيع التكراري يتضح أن ٦,٧% فقط من عينة الدراسة قد حصلوا علي إحدى درجة فأعلي وأن ٩٣,٣% قد حصلوا علي عشر درجات فأقل وهي أقل من المتوسط القياسي ومن ثم درجة أدني من ثقافة الديموقراطية على هذا المتصل ويظهر ذلك خاصة بالانخفاض الملحوظ في عضوية الأحزاب السياسية والتي بلغت ٦,٣% فقط ، وانخفاض دور المبادرات الشخصية في الالتحاق بها .

أما عن موقف المواطن القبلي من قضايا التداول والتمثيل اعتقادا وتقييما ، فإن متوسط أوزان استجابتهم تقع علي الربع الثالث من المتصل ونحو مزيد من ثقافة الديموقراطية حيث بلغت نسبة هؤلاء ٨١,٧% من عينة الدراسة والذين حصلوا علي تسع درجات فأعلي ... ويظهر ذلك في المتصل القياسي التالي وموقع عينة الدراسة منه .

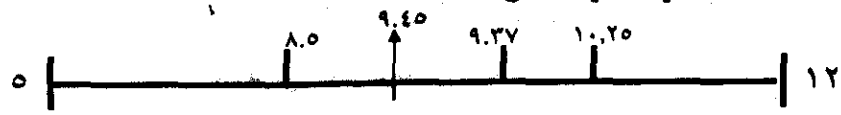

أما بعد المشاركة التصويتية فيعبر عنه بمؤشرات الحصول علـي بطاقة انتخابية والتصويت في الانتخابات والاستفتاءات الأخيرة وأســـاس التصويت بين الانتساب والإنجاز . وبمقارنة متوسط درجات عينة الدراسة علي هذا البعد والذي بلغ ٨,٠٨ بالمتصل القياسي والذي تتحـــدد النقطـــة الوسطي فيه بثماني درجات وبالتوزيع التكراري للعينة علي هذا المتصل ، يتضح أن ٦٣,٣% يقعون في الربع الثالث من المتصل والذي يتجه نحـــو مزيد من المشاركة الواعية .

ويتضح ذلك في المتصل التالي :

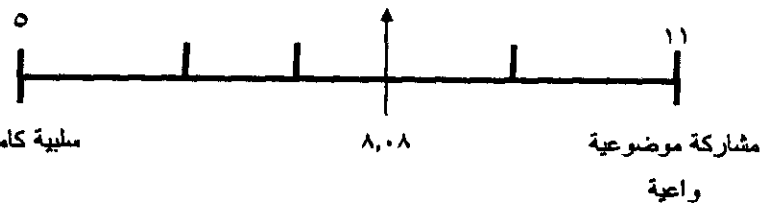

متوسط أوزان استجابات عينة الدراسة علي متصل المشاركة وأسسها

أما عن متصل موقف المواطن القبلي من قضايا المساواة والتـــي تنعكس بالتالي علي الحرية ، اعتقادا وتفضيلا ، وبمقارنة متوســـط أوزان الاستجابات ، بالنقطة الوسطي علي المتصل القياسي وبجـــدول التوزيـــع التكراري لأوزانهم يلاحظ أن ٧٧,٨من عينة الدراسة قد حصلوا علي ست درجات فأقل .. ويعكس هذا مستوي منخفضا من المعتقدات والتفضيـــلات السياسية .. إلا أن استجاباتهم تعكس تباينا داخليا علي هذا المتصل فبينمـــا تتصف معتقداتهم نحو أسس تقلد المواقع وإنهاء مصالح المواطنين بالسلبية حيث يتفقون في سيادة معايير القوة وأسس العزو في الاختيـــار للمواقـــع

وإنهاء مصالح المواطنين ومن ثم موقعا مضادا لثقافة الديموقراطية ، فإنهم يقعون موقعا إيجابيا نحو رفضه أسس التمييز عن الترشيح للانتخابات خاصة الأسس الاقتصادية . ويتضح ذلك من المتصل التالي :

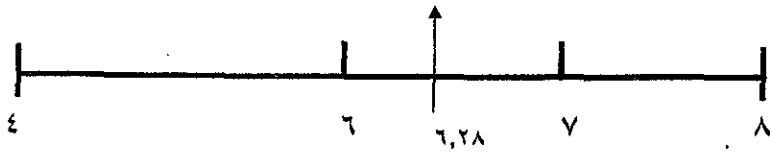

وبصفة عامة يمكن القول :

- إن الثقافة السياسية للمواطن القبلي تقع في الربع الثالث من متصل ثقافة الديموقراطية ومن ثم تتحرك نحو الربع الأعلي .
- أن هناك تباينا داخل تلك الثقافة علي أبعادها الأربعة الرئيسية حيث ترتفع درجاتهم نسبيا علي بعدي التداول والتمثيل ، المساواة في حين تنخفض علي بعدي المشاركة والحزبية والتعددية وأسسها .

وإذا ما كانت التحليلات قد كشفت عن تباينات فيما بين الأوزان التقديرية لعينة الدراسة علي أبعاد ثقافة الديموقراطية فإن تحليل دلالة الأوزان باستخدام اختبار (ت) تكشف عن عدة نتائج :

- لاتوجد فروق ذات دلالة فيما بين الشباب والكبار علي مجموع أبعاد الثقافة الديموقراطية حيث بلغت دلالة الفروق ٥٤٢, ، في الوقت الذي وجدت فيه فروق ذات دلالة فيما بين الشباب والكبار علي بعد الحزبية وتعدديتها وأسسها حيث بلغت دلالة الفروق ٠٠٣, ، لم يكشف التحليل عن وجود فروق ذات دلالة بين المجموعتين علي أبعاد الموقف

من تداول السلطة وتوزيعها وأسسها والتمثيل ، والمساواة والمشاركة حيث وصلت دلالة الفروق ,٣٢٦ ،,١٩٥ ،,٣٢٨ علي التوالي ولعل هـــذا مـــا تؤكده معاملات الارتباطات حيث أظهر التحليل وجود علاقـــة ارتباطيـــة سلبية (غير دالة) بين العمر والثقافة الديموقراطية لدي المواطـــن القبلـــي حيث بلغ معامل الارتباط -,٠٦

- توجد فروق ذات دلالة فيما بين الطلاب من ناحية والحرفييـــن والمزارعين من ناحية أخري ، كما توجد فروق ذات دلالـــة فيمـــا بيـــن الموظفين من ناحية والحرفيين والمزارعين من ناحية أخري حيث بلغـــت دلالات الفروق (...، ...، ...، ...، ... ، علي التوالي) في حيـــن كشـــف التحليل عن عدم وجود فروق ذات دلالة فيما بين الطلاب والموظفيـــن ، وفيما بين الحرفيين والمزارعيـــن وذلـــك علـــي مجمـــوع أبعـــاد ثقافـــة الديموقراطية بل وكل بعد علي حده .

ويكشف تحليل البيانات من المصفوفة الارتباطية عن تأثير واضح لمتغير المهنة علي ثقافة الديموقراطية وباعتبارها متغيرا تفسيريا للتباينات فيما بين المجموعات علي تلك الثقافة حيث بلغ معامل الارتباط بين المهنة وثقافة الديموقراطية ٠,٢٢ وهي علاقة ذات دلالة إحصائية كما اتضحـــت تلك العلاقة مع كل من الموقف من الحزبية والمشاركة التصويتية حيـــث بلغت ٠,١٦** ، ٠,٢٨** علي التوالي

ومن ناحية أخري يكشف التحليل عن وجود تباينات فيمـــا بيـــن المجموعات علي بعض الأبعاد دون الأخري ، حيث لاتظهر أية فـــروق علي بعد تداول السلطة وتمثيلها ، ومن ثـــم يعكـــس اتفاقـــا بيـــن تلـــك

المجموعات علي موقفهم من قضايا التداول والتي تتمثل في إمكانية وصول الأحزاب إلي السلطة واستمرارية القيادات في المواقع ونسبة تمثيل العمال والفلاحين وتعيين بعض الأعضاء في المجالس التشريعية وتقييمهم للعلاقة بين المواطن والقيادات المنتخبة والطبيعية .

كما تظهر هذه التباينات في الفروق فيما بين المجموعات المهنية (إضافة) إلي الطلاب علي بعد الموقف من الحزبية ، فبينما توجد فروق ذات دلالة فيما بين الموظفين من ناحية والحرفيين والمزارعين من ناحية أخري ، لاتوجد فروق ذات دلالة علي البعد ذاته فيما بين المجموعات الأخرى .

وقد يفسر الدخل باعتبارها مؤشرا للمكانة الاجتماعية والاقتصادية الفروق فيما بين الموظفين من ناحية والحرفيين والمزارعين من ناحية أخري ، وفيما بين الحرفيين والمزارعين ، إلا أنه لايفسر الفروق أو عدمها فيما بين الطلاب من ناحية والحرفيين والمزارعين والموظفين من ناحية أخري .. وقد يرتبط هذا بأن المتصل يمثل دخلا للأسرة والتي تشمل الطلاب في داخلها في الوقت ذاته .

أما تأثير المستوي الدراسي علي تلك الفروق فيحتاج إلي دراسات أخري حيث أمكنه تفسير الفروق فيما بين الطلاب من ناحية والحرفيين والمزارعين من ناحية أخري ، وفيما بين الموظفين من ناحية والحرفيين والمزارعين من ناحية أخري ، إلا أنه علي الرغم من وجود فروق ذات دلالة في المستوي الدراسي بين الطلاب والموظفين ، وفيما بين الحرفيين

والمزارعين إلا أنه لم توجد فروق ذات دلالة فيما بين هذه المجموعات فيما يتصل بثقافة الديموقراطية .

- توجد فروق ذات دلالة فيما بين من هم تحت خط الفقر ومن هم أعلي هذا الخط فيما يتصل بثقافة الديموقراطية سواء تم حساب هذا الخط علي أساس تكلفة الحاجات الأساسية والذي يقدر هذا الخط بمتوسط دخل شهري للأسرة بمبلغ ٣٥٠جنيه ، أو حسب علي أساس سلة الطعام والذي يقدر هذا الخط بمتوسط دخل شهري للأسرة ٢٠٠جنيها ..

إلا أن هناك بعض التباينات في تلك الفروق علي بعض الأبعاد دون الأخرى ففي حين توجد فروق فيما بين المجموعتين علي أبعاد الحزبية وتداول السلطة والمشاركة ، لاتوجد فروق فيما بينهما علي بعد المساواة . أما إذا ما استخدم خط الفقر مقدرا علي أساس تكلفة الحاجات الأساسية (٣٥٠ جنيها شهريا للأسرة) فلا تظهر الفروق فيما بين المجموعتين إلا علي مجموع ثقافة الديموقراطية والموقف من تداول السلطة وتوزيعها فقط . ويتداخل مع متغير الدخل متغير الحالة المهنية والمستوي الدراسي حيث توجد فروق فيما بين المجموعات الدخيلة علي هذين المتغيرين أيضا مما يعكس تكامل منظومة الدخل والمهنة والتعليم في تفسير تلك التباينات .

- أما المستوي الدراسي فلا ينظر إليه باعتباره مجرد تحصيل دراسي أو شهادة رسمية وإنما ما يعكسه من درجة أعلي في المعرفة والوعي ومن ثم توظيف تلك المعارف والمعلومات في تفسير الأحداث والظواهر والوقوف علي جذور تلك المشكلات ، بل وما يعكسه من

معارف وقيم ومعتقدات يبثها التعليم الرسمي . ويكشف التحليل عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المجموعات التي تقع في مستوي متوسط وجامعي من ناحية والمجموعات التي تقع في المستوي الإعدادي وما أدني من ذلك علي مجموع أبعاد ثقافة الديموقراطية وعلي جميع الأبعاد فيما عدا تداول السلطة وتمثيلها فلا توجد فروق ذات دلالة .. وتتكامل في التفسير مع هذا المتغير كل من العمر والمهنة والدخل الشهري للأسرة في تفسير تباينات المجموعات ذات المستويات الدراسية حول ثقافة الديموقراطية .

ولعل ما يؤكد تأثير المستوي الدراسي علي تصنيف المجموعات علي متصل ثقافة الديموقراطية ما يظهر من تحليل المصفوفة الارتباطية حيث وجدت علاقة ارتباطية ذات دلالة بين المستوي الدراسي وثقافة الديموقراطية بلغت ٣٨, ، كما وجدت علاقة دالة بين هذا المتغير من ناحية وأبعاد الموقف من الحزبية والمشاركة والمساواة حيث بلغت ٢٧, ، ٤٨, ، ٢١, علي التوالي بينما لم تظهر دلالة العلاقة بينه وبين الموقف من تداول السلطة وتمثيلها .

خامسا : النتائج العامة للدراسة :

تكشف الدراسة الراهنة عن عدد من النتائج يمكن تحديدها فيما يلي :

- استمرارية بعض ملامح الثقافة السياسية التقليدية والتي تتمثل في استمرارية أسس توزيع السلطة حيث استمرت مكانة شيخ القبيلة استنادا علي مؤشرات العمر والحكمة والقدرة علي مواجهة المشكلات ولم

شمل القبيلة ، مع وجود بعض الانقسامات القبلية إلي عائلات تحمل اسم الجد الأكبر ، ومن ناحية أخري تظهر استمرارية السلطة القبلية في الترشيحات للانتخابات التشريعية والمحلية ، وهذا ما أكدته نتائج التحليل الإحصائي حول أساس التصويت والذي أكد علي استمرارية الأساس التقليدي مرتكزا علي العزو والانتساب ومتمثلا في المعرفة الشخصية والعزوة والانتماء القبلي والعائلي . ثم نظرة الحذر إلي السلطة الرسمية والمحافظة علي هوية خاصة في حل المشكلات والأزمات وتزايد الاهتمام بالتعليم بل ومقاومة الشباب لبعض التقاليد المرتبطة بحل المنازعات .

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول استمرارية تدخل السلطة القبلية في الممارسة الديموقراطية خاصة الانتخابات والترشيح لها بل وموقفهم نحو النظام السياسي والسلطات الممثلة له والتوجه نحو تراجع متغير العمر وتقدم متغير التعليم في تلك الممارسة (إلهام عليفي ١٩٩٤) (عليه حسين والسيد حامد ١٩٩٤) (محمد أبو عامود ١٩٩٤) كما تتفق مع بعض خصائص الثقافة السياسية التقليدية التي أشار إليها إلادار في دراسة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي أكد من خلالها أنها تتصف بدرجة عالية من عدم الثقة في السلطة (Elazar:1999)

– علي الرغم من أن درجة المواطنين القبليين الذين يمثلون الدراسة علي متصل ثقافة الديموقراطية تزيد عن النقطة الوسطي للمتصل القياسي حيث تبلغ في المتوسط ٣٥,٩٩ درجة إلا أنها تعتبر منخفضة

نسبيا وتعكس في الوقت ذاته استمرارية بعض المؤشرات التي تمثل تعارضا ومعوقا مع هذه الثقافة السياسية .

إن ثقافة الديموقراطية تعني موافقة وقبولا وسلوكا لمؤشراتها ولاتقف عند حد المعتقدات والقيم وإنما تتجه نحو الممارسة أيضا .. ومع هذا تظهر تباينات داخل هذا النمط الثقافي السياسي القبلي من ثقافة الديموقراطية حيث ترتفع درجات هؤلاء المواطنين علي بعدي التداول والتمثيل والمساواة ، وتنخفض نسبيا علي بعدي التعددية الحزبية وأسسها والمشاركة .

وقد يرجع الارتفاع حول أبعاد التداول والمساواة إلي التغيرات التي أصابت تلك الثقافة القبلية التقليدية نحو التراجع عن أسس العمر والجمود في تولي مواقع الزعامة ومن ثم الرغبة في كسب دعم الشباب لمرشحيهم من خلال ترشيح بعضهم للمواقع القيادية بل ومقاومة هؤلاء الشباب للأحكام التي تصدرها بعض المجالس التي لازالت مستمرة أو في شكل لجان الصلح ، وانتشار التعليم في تلك المجتمعات والتي دفعت النسبة الغالبة إلي رفض أسس التمييز الاقتصادي للترشيح .

أما انخفاض درجاتهم علي متصلي المشاركة والحزبية فيرجع إلي استمرارية تدخل السلطة القبلية في الترشيح علي الرغم من أنها تدفع ببعض الشباب لبعض المواقع ، والأسس التقليدية في التصويت استنادا علي العزو والانتساب وتباين أنساقهم التفضيلية حول الانتخابات والاستفتاءات المتباينة وربطها بالمصالح القبلية والمباشرة .

أما الانخفاض الواضح علي بعد التعددية الحزبية والذي يظهر في ضعف العضوية والمبادرة فيها فقد يرجع إلي أسس التقييم التي تستند عليها مشاركتهم الحزبية وإعطاء الأولوية للاهتمامات الأسرية ، الخبرات السلبية للبعض عن بعض تلك الأحزاب وموقف " المتفرج والمراقب" الذي يمثل سمة في علاقة المواطن بالحكومة وسلطاتها والتي تمثل امتدادا لموقف المواطن من الدولة بمؤسساتها وتنظيماتها باعتبارها المسؤول الأساسي عنه .

– إن ثقافة الديموقراطية لدي المواطن القبلي تتنازعها عناصر تقليدية ومتحولة نحو الديموقراطية وتنعكس علي عدة مؤشرات لأبعاد الحزبية والتداول والتمثيل والمساواة والمشاركة .

أما فيما يتصل ببعد التعددية الحزبية فتكشف هذه الثقافة عن درجة منخفضة ملحوظة من عضوية الأحزاب والمبادرة سعيا نحو تلك العضوية في حالاتها النادرة نسبيا . مع تناقض واضح بين عدم العضوية الحزبية وأساس الاعتقاد والتقييم لفاعلية هذه الأحزاب . ذلك التناقض الذي يمكن تفسيره في ضوء الخبرات السابقة للبعض وأولوية الاهتمامات الأسرية وموقف " المراقب المتفرج" . كما يستمر الأساس المباشر والنظرة الضيقة في تحديد أولوية المصالح التي يجب أن تهتم بها الأحزاب السياسية والتي تنتهي بالقضايا السياسية .

أما موقف المواطن القبلي من بعد تداول السلطة والتمثيل فيعكس في مؤشراته تزاوجا بين عناصر الاستمرار والتغير بين التقليدية والديموقراطية . فبينما يعكس توجها نحو ضرورة الأساس التميزي

متمثلا في تحديد نسبة ٥٠% للعمال والفلاحين ، يؤكد علي ضرورة فتح الفرصة أمام القيادات الشابة استنادا علي العطاء والفعالية . ومن ناحية أخري فإنها ثقافة يسودها عدم الاعتقاد في تداول السلطة بين الأحزاب السياسية إلا أنه التفسير لا يعكس المعني المباشر لهذا الاعتقاد ، حيث يرجعونه إلي قوة الحزب الحاكم وفاعليته وإلي عدم قدرة الأحزاب الأخري علي المنافسة وضعف قدراتها . .

إن موقف المواطن القبلي من بعد المساواة يعكس اعتقادا في سيادة معايير القوة والمؤهلات غير الموضوعية أساسا لإنهاء المصالح أو تقلد المواقع وهي ترتبط بالأسس التقليدية للسلطة التقليدية عند فيبر .. ومن ناحية أخري فإنها تنطلق من خبرة المواطن بطبيعة النسق السياسي القبلي والسيطرة علي الزعامة من خلال فئات عمرية محددة وتوارث تلك الزعامات وشروط العضوية في المجالس العرفية وطبيعة العلاقة فيما بين المواطن والموظف البيروقراطي .. ومع هذا يظهر اتجاه نحو رفض أسباب التمييز الاقتصادي في عمليات الترشيح وتفضيلهم فتح الفرصة أمام الجميع .

أما بعد المشاركة علي ثقافة الديموقراطية لدي المواطن القبلي فيتصف باستمرارية السلطة القبلية في الترشيح والأساس التقليدي في التصويت القائم علي العزو والانتساب وعدم القدرة علي الخروج علي التقاليد القبلية وأسس المجاملات بل وما يمكن أن يطلق عليه الانسياق السياسي القبلي اللاواعي أو المشاركة التصويتية التعبوية التي تظهر نتيجة حشد زعماء القبائل أو كبار العائلات لمن يعملون معهم للتصويت لصالح

أحد المرشحين ، وعلي الرغم من المشاركة التصويتية العالية في بعض الانتخابات تنخفض في انتخابات واستفتاءات أخري حيث تحتل الانتخابات التشريعية أولوية ، إلا أن هذا لم يمنع ظهور بعض التحولات في نظرة القبلي في أسباب المشا كة التصويتية والتي أكدها البعض من أنها لاختيار الأصلح .

- تكامل متغيرات الدخل والحالة المهنية والمستوي الدراسي في تفسير التباينات فيما بين جماعات المجتمع علي متصل ثقافة الديموقراطية . ومن ثم يمكن تصنيفها وفقا لهذه المتغيرات وهذا المتصل إلي ثقافة خط الفقر وما فوقه ، الطلاب والموظفون من ناحية والحرفيين والمزارعين من ناحية أخري ، من هم أدني من المستوي الدراسي المتوسط ومن هم أعلي من المتوسط .

ولعل هذا ما يتفق مع أسس التصنيف للثقافات السياسية الفرعية التي افترضتها التحليلات والدراسات السابقة خاصة الأساس المهني والتعليمي والدخلي والطبقة عامة .(Pye: P.103) (Roskin : P. 129) حتى أن البعض مثل ميشيل بريك Brake يري أن عضوية تلك الثقافات يمكن أن يطلق عليها ثقافة طبقة سواء إمتدادا لها أو اعتراضا عليها ولعل هذا بالطبع ما عكسته المادية التاريخية من انعكاس للبناء الطبقي وتأثيره علي الأفكار والمؤسسات (نعيم : ص ١٥٦) .

ومن ناحية أخري تختلف الدراسة الراهنة ونتائجها فيما يتصل بمتغير العمر أساسا للتصنيف مع نتائج الدراسات السابقة تلك التي أكدت

وجود قيم ومعايير لدي الشباب تختلف عن قيم ومعـــايير الآبـاء .(ليلـة عص١٩٧) (السيد عبد العاطي عص٤٣٤) (المنوفي ص ص٢٤٧-٢٦٠).

إن هذه النتائج تدفع إلي البحث والدراسة لثقافات سياسية فرعيـــة وليدة داخل تلك المجتمعات التقليدية ، تلك الثقافات التي ترتبط بـالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتغيرات في الأوضـــاع الطبقيـة وتغير دور الدولة ووظيفتها .

المراجع والهوامش

١- أبوزيد ، أحمد

1996 : المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل : أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكان (٢٩-٣٠مارس ١٩٨٩). " تقديم في أحمد أبو زيد" (إشراف وتقديم).

٢- أبو عامود ، محمد سعد

1994 : "الثقافة السياسية لبدو مطروح : من خلال الأمثال والحكايات الشعبية " في مصر بين الاستمرارية والتغير . مرجع سابق ص ص ٧٨٢-٨٠٩.

٣- إسماعيل ، فاروق

1996 : "البناء القبلي والعلاقات القبلية " في أحمد أبو زيد (إشراف وتقديم) المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل : أعمال المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية . مارس ١٩٨٩. القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٤- البرباوي ،علي

1986 : "نقد المفهوم الغربي للتحديث " في : مجلة العلوم الاجتماعية مجلد ١٤ عدد ٤. جامعة الكويت

٥-المنوفى ،كمال

1980 : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية . بيروت : دار ابن خلدون.

٦- بدر الدين ، إكرام وعبد الغفار رشاد
1985 : "الرأي العام المصري وقضايا الديموقراطية والهوية : دراسة ميدانية استطلاعية . القاهرة : نهضة الشرق .

٧- تيماشيف ، نيقولا ، ترجمة محمود عودة وآخرون
1982 : نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها . القاهرة : دار المعارف .

٨- حسين ، عليه حسن ، السيد أحمد حامد .
1994 : " الثقافة السياسية : بحث أنثروبولوجي في الواحات والنوبة : في الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير . مرجع سابق ص ص٧١١-٧٤٧.

٩- داهل ، روبرت ، تعريب وتعليق خيري حماد
1965 : الجديد من التحليل السياسي . القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر .

١٠- دود ، س . هـ . ترجمة عبد الهادي الجوهري
1999 : "التنمية السياسية" في عبد الهادي الجوهري أصول علم الاجتماع السياسي . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

١١- روشيه ،جي ، ترجمة محمد الجوهري وأحمد زايد
1981 : علم الاجتماع الأمريكي : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز . القاهرة : دار المعارف.

١٢-زايتلن ،إرفنج ،ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان
1998 : النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : دراسة نقدية . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

١٣- سميع ، صالح حسن
1988 : أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي ، القاهرة . الزهراء للإعلام العربي .

١٤- عبد الرحمن حسن ،حمدي
1994 : " ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين : دراسة ميدانية في قرية مصرية " في " الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير . كمال المنوفي ، حسنين توفيق (تحرير) . أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية. القاهرة ديسمبر ١٩٩٣ . المجلد الأول ص ص ٣٣٥-٣٨٥.

١٥- عبد العاطى السيد ، السيد
1999 : المجتمع والثقافة والشخصية : دراسة في علم الاجتماع الثقافي . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

١٦-عفيفي ، إلهام
1994 : "الثقافة السياسية للبدو في سيناء" في الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير . مرجع سابق ص ص٧٤٩-٧٨١.

١٧- علوان ، محمد السيد
1994 : "المشاركة السياسية للشباب في شمال سيناء: دراسة ميدانية : في مصر بين الاستمرارية والتغير . مرجع سابق ص ص ٨١٠-٨٧٧.

١٨- ليلة ، علي

1995 : الشباب في مجتمع متغير : تأملات في ظواهر الإحياء والعنف . الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

١٩- محجوب ، محمد عبده

1981 : الأنثروبولوجيا السياسية: مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية . الإسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠- معهد التخطيط القومي

1995 : "مصر : تقرير التنمية البشرية . القاهرة : معهد التخطيط القومي .

٢١- موسى ، لبيبة

1996 : " الصفوة ومؤثرات القرار في صحراء مصر الغربية" في أحمد أبو زيد "إشراف وتقديم" مرجع سابق.

٢٢- نعيم ، سمير

1981 : النظرية في علم الاجتماع . القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر .

المراجع الأجنبية

1-Almond, Gabriel and G. Bingham Powell

1984 Comparative Politics Today :A World View. Boston: Little, Brown and Company.

٢- تشير الثقافة السياسية الصراعية عند ألموند وبول إلي انقسام الأفراد انقساما حادا حول شرعية النظام والحلول المستخدمة لمواجهة المشكلات الرئيسية . في حين تشير الثقافة السياسية الاتفاقية إلي ميل المواطنين نحو الموافقة علي الوسائل الملائمة لاتخاذ القرارات والاشتراك في إدراكهم للمشكلات الرئيسية للمجتمع وأساليب مواجهتها .

ويمكن أن تستخدم مؤشرات إدراك الأفراد لشرعية الحكومة ، وأن أساس الشرعية الانتخابات التنافسية والاجراءات الدستورية والمشاركة والتنافسية الحزبية والثقة ورؤية الأفراد حول مخرجات النظام السياسي وترتيبها التفضيلي لقضايا المجتمع . وتقترب هذه المؤشرات من مؤشرات النظام الديموقراطي .

2 - Almond, Gabriel and Sidney Verba

1996 "Five Political Cultures" in Alex Inkeles and Masamichi Sasaki (Eds.) .Ibd.

3 - Banuazizi, Ali

1994 "Social-Psychological Approaches to Political Development" in Myron Wiener "Samuel P. Huntington (Eds) Understanding Political Development. Illinois: Waveland. Press. inc.

- حول تباين المنظورات عن فكرة التقليدية ومؤشراتها يمكن مراجعة المراجع التالية :

4 - Wiener, Myron and Samuel Huntington, Understanding Political Development. U. S. A. Waveland Press, 1994.

5- Binder, Leonard & Others, Crises and Sequences of Political Development, New Jersey : Princeton, 1974.

- س . هـ. دود . ترجمة عبد الهادي الجوهري : التنمية السياسية في عبد الهادي الجوهري ، أصول علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية . ١٩٩٨.
- كمال المنوفي : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية ، بيروت : دار ابن خلدون . ١٩٨٠.
- راجع كذلك: إلهام عفيفي ، مرجع سابق .

محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق .

حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق .

6-Elazar, Daniel

1999 "The Relation of Elazar's Political Culture to the use of Capital Punishment in the United States", Missouri Valley Journal, Vol. 3.

7- Hague ,Rod :and Others

1998 Comparative Government and Politics : An Introduction .Hampshire: Macmillan press .LtD.

8- Jackman, Robert W. and Others.

1996 "A Renaissance of Political Culture?" American Journal of Political Science, Vol.40, No. 3, PP. 632-659.

9- Kohan, Melvin L.

1996 Cross-National Research as an Analytic Strategy; American sociological

Association . in Alex Inkeles and Masamichi Sasaki (Eds.) Comparing Nations and Cultures : Reading in Cross Disciplinary. New Jersey : Prentice Hall, Inc.

10-Legre, Jeffrey W.

2000 " The Transformation of Policy Ideas .American Journal of Political Science. V.44. (April).

(٣) حول تأثير الأفكار الجمعية والمداخل الثقافية في تفسير السياسة ودورها في توليد التوقعات وتفاعلها مع الأحداث الجارية وانعكاس هذا التفاعل علي تحول المصطلحات والتصورات السائدة يراجع المرجع السابق .

11-Pye , Lucian W.

1974 "Identity and the Political Culture" in Lucian Pye (Ed) Crises and Sequences in Political Development . New Jersey : Princeton Press.

12- Roberts, Geoffrey K.

1986 An Introduction to Comparative Politics . London : Edward Arnold Publishers L t d.

13- Roskin, Michael G. and Others

1994 Political Science : An Introduction . New Jersey: Prentice Hall Inc.

ملحق (١) الجداول التكرارية والارتباطية وجداول دلالة الفروق

جدول (١) التوزيع التكراري لعينتي الدراسة وفقاً لمتغير العمر

الفئة العمرية	تكرار	%	متوسط الأعمار
-١٨	١٤٠	٥١,٨٥	٢٧,٧١
-٣٥	١٣٠	٤٨,١٥	٤٦,٧٩
المجموع	٢٧٠	١٠٠	٣٦,٩٠

الحد الأدنى ١٨ عاماً الحد الأقصى ٦٢ عاماً

جدول (٢) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقا لمحل الإقامة

محل الإقامة	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالي العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
ريف	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠
حضر	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٣) التوزيع التكراري لعينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة المهنية

طبيعة العمل	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالي العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
موظفون	٥٠	٣٥,٧	٤٤	٣٣,٨	٩٤	٣٤,٨
مزارعون	٢٦	١٨,٦	٤٤	٣٣,٨	٧٠	٢٥,٩
حرفيون	٣٩	٢٧,٩	٤٢	٣٢,٣	٨١	٣٠,٠
طلاب	٢٥	١٧,٩	–	–	٢٥	٩,٣
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٤) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
أعزب	٦٧	٤٧,٩	–	–	٦٧	٢٤,٨
متزوج	٧٣	٥٢,١	١٣٠	١٠٠	٢٠٣	٧٥,٢
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٥) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة وفقا لمتغير الدخل الشهرى للأسرة

فئة الدخل	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
أقل من ٣٥٠	٧١	٥٠,٧	٦٥	٥٠	١٣٦	٥٠,٤
٣٥٠-	٦١	٤٣,٦	٥٨	٤٤,٦	١١٩	٤٤,١
٧٠٠-	٨	٥,٧	٧	٥,٤	١٥	٥.٥
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٦) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة وفقا لمتغير حجم الأسرة

عدد أفراد الأسرة	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
٢-	١	٠,٧	٢	١,٥	٣	١.١
٣-	٧	٥,٠	٢	١,٥	٩	٣.٣
٤-	٢٦	١٨,٦	١٨	١٣,٨	٤٤	١٦,٣
٥-	٣١	٢٢,١	٣٣	٢٥,٤	٦٤	٢٣,٧
٦-	٣٤	٢٤,٣	٢٨	٢١,٥	٦٢	٢٣,٠
٧-	١٩	١٣,٦	٢٤	١٨,٥	٤٣	١٥,٩
٨-	١٤	١٠,٠	١٤	١٠,٨	٢٨	١٠,٤
٩-	٧	٥,٠	٦	٤,٦	١٣	٤,٨
١٠ فما فوق	١	٠,٠٧	٣	٢,٤	٤	١,٢
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٧) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا للقبيلة التى ينتمون إليها

القبيلة	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
العرب	٧٠	٥٠	٧٤	٥٦,٩	١٤٤	٥٣,٨
الهوارة	٧٠	٥٠	٥٦	٤٣,١	١٢٦	٤٦,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٨) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا للمستوى الدراسى

المستوى الدراسى	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
أمى	٤	٢,٩	١٨	١٣,٨	٢٢	٨,١
يقرأ ويكتب	١١	٧,٩	٣٩	٣٠,٠	٥٠	١٨,٥
ابتدائى	١٦	١١,٤	٢٢	١٦,٩	٣٨	١٤,١
إعدادى	١٦	١١,٤	٤	٣,١	٢٠	٧,٤
ثانوى متوسط	٤٢	٣٠,٠	٢٥	١٩,٢	٦٧	٢٤,٨
جامعى	٥١	٣٦,٤	٢٢	١٦,٩	٧٣	٢٧,٠
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٩) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا لعضوية الأحزاب

العضوية	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
نعم	١٣	٩٠,٧	٤	٩٦,٩	١٧	٦,٣
لا	١٢٧	٩,٣	١٢٦	٣,١	٢٥٣	٩٣,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٠) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا للحزب الذى ينتمون إليه

الحزب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
الحزب الوطنى	١٠	٧,١	٣	٢,٣	١٣	٤,٨
أحزاب المعارضة	٣	٢,١	١	٠,٨	٤	١,٥
لا ينطبق	١٢٧	٩٠,٧	١٢٦	٩٦,٩	٢٥٣	٩٣,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١١) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا لأسلوب الانضمام

الأسلوب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
لا ينطبق	١٢٧	٩٠,٧	١٢٦	٩٦,٩	٢٥٣	٩٣,٧
من خلال أقارب أو أصدقاء	٥	٣,٦	٢	١,٥	٧	٢,٦
من خلال لقاءات عقدها الحزب	–	–	١	٠.٨	١	٠,٤
من خلال آخرين	–	–	–	–	–	–
ذهبت بنفسى (مبادرة شخصية)	٨	٥,٧	١	٠,٨	٩	٣.٣
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٢) أسباب عضوية المنضمين إلى الأحزاب إلى حزب معين

أسباب الانضمام	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
إلى الحزب الوطنى						
- الاقتناع ببرامجه وإنجازاته وخبراته	١٠	١٠٠	-	-	١٠	٧٦,٩
- ترحيب الحزب بى	١	١٠	١	٣٣,٣	٢	١٥,٤
- **له شعبية عالية**	٤	٤٠	١	٣٣,٣	٥	٣٨,٥
- هو حزب العائلة	-	-	١	٣٣,٣	١	٧.٧
مجموع المنضمين	١٠		٣			
إلى حزب الوفد						
- الاقتناع ببرامجه وخدماته	٣	١٠٠	١	١٠٠	٤	٦٦,٦
- اهتمامه بالطبقة المتوسطة	١	٣٣,٣	-	-	١	١٦,٧
- اهتمامه بقضايا الحريات	١	٣٣,٣	-	-	١	١٦,٧
مجموع المنضمين	٣		١		٦	

جدول (١٣) أسباب عدم عضوية الغالبية من عينتى الدراسة فى الأحزاب السياسية

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
ليس لى اهتمام بالسياسة	١٧	١٢,١	٧	٥,٤	٢٤	٨,٩
أهتم بمصالحى وأسرتى أفضل	٢١	١٥,٠	٤٥	٣٤,٦	٦٦	٢٤,٤
السياسة لها أشخاص معينون	٤٦	٣٢,٩	٤٢	٣٢,٣	٨٨	٣٢,٦
انضمامى لن يؤثر فى شئ	٢٨	٢٠,٠	٢٩	٢٢,٣	٥٧	٢١,٢
عدم اقتناعى بأى حزب	٣	٢,١٤	١	٠,٨٠	٤	١,٥
عدم اقتناعى بفكرة الأحزاب	–	–	٢	١,٥١	٢	٠,٧
لا ينطبق + غير مبين	٢٥	١٧,٨٥	٤	٣,٠٩	٢٩	١٠,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٤) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا لرأيهم حول ضرورة وجود الأحزاب السياسية

الرأى	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
وجود الأحزاب ضرورة لأداء الحكومة	١٢٥	٨٩,٣	١٢٠	٩٢,٣	٢٤٥	٩٠,٧
لا أعرف	١١	٧,٩	٧	٥,٤	١٨	٦,٧
الأحزاب ليس لها ضرورة	٤	٢,٩	٣	٢,٣	٧	٢,٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٥) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة وفقا لأداء الأحزاب السياسية

الرأى	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
تقوم بدور بارز	٩٥	٦٧,٩	٨٣	٦٣,٨	١٧٨	٦٥,٩
تقوم بدور جيد إلى حد ما	٣٧	٢٦,٤	٤٣	٣٣,١	٨٠	٢٩,٦
لا تقوم بأى دور على الإطلاق	٨	٥,٧	٤	٣,١	١٢	٤.٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٦) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا لأداء لتفضيلاتهم للنظم الحزبية

النظام المفضل	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
وجود حزبين أو أكثر بما فيها من اختلافات	٢٣	١٦,٤	٣٧	٢٨,٥	٦٠	٢٢,٢
وجود حزب واحد يخدم طبقة واحدة سائدة	١	٠,٧	–	–	١	٠,٤
لا مانع من وجود أحزاب بعيدا عن الإلحاد والعنصرية وتفتيت المجتمع	١١٦	٨٢,٩	٩٣	٧١,٥	٢٠٩	٧٧,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٧) أبرز القضايا التى يجب أن تهتم بهاالأحزاب السياسية

القضية	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
١- البطالة	٧٢	٥١,٤٣	١١٣	٨٦,٩٢	١٨٥	٦٨,٥
٢- التعليم والأمية	٥٤	٣٨,٥٧	٨٣	٦٣,٨٥	١٣٧	٥٠,٧
٣- مستويات الدخول والأسعار	٧٦	٥٤,٢٩	٥٣	٤٠,٧٧	١٢٩	٤٧,٨
٤- التعصب والثأر	٣٤	٢٤,٢٩	٧٥	٥٧,٦٩	١٠٩	٤٠,٤
٥- قضايا الشباب	٤٥	٣٢,١٤	١١	٨,٤٦	٥٦	٢٠,٧
٦- قضايا المزارعين	٢٦	١٨,٥٧	١٢	٩,٢٣	٣٨	١٤,١
٧- الخدمات الصحية	٢٥	١٧,٨٦	–	–	٢٥	٩,٣
٨- تنمية جنوب الوادى	١٢	٨,٥٧	١٠	٧,٦٩	٢٢	٨,٢
٩- الكهرباء والمرافق	١١	٧,٨٦	٥	٣,٨٥	١٦	٥,٩
١٠- مشكلات العمالة الأجرية	٦	٤,٢٩	–	–	٦	٢.٢
١١- مشكلات سياسية	٤	٢,٨٦	٣	٢.٣١	٧	٢,٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٨) الاعتقاد في مدى إمكانية وصول أى حزب إلى السلطة

الاستجابة	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
نعم	٤٤	٣١,٤	٢٩	٢٢,٣	٧٣	٢٧,٠٤
لا	٩٦	٦٨,٦	١٠١	٧٧,٧	١٩٧	٧٢,٩٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (١٩) اسباب الاعتقاد فى إمكانية وصول أى حزب للسلطة

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- الكفاءة موجودة فى كل الأحزاب	٢	٤,٥٦	١	٣,٤٥	٣	٤,١١
- مناخ المنافسة موجود	١٦	٣٦,٣٦	٢٠	٦٨,٩٧	٣٦	٤٩,٣٢
- يمكن الوصول إذا ما أرادت القاعدة الشعبية	٤	٩,٠٩	٢	٦,٩	٦	٨,٢٢
- يمكن الوصول إذا ما أخلصت الأحزاب العمل	٩	٢٠,٤٥	٨	٢٧,٥٩	١٧	٢٣,٢٩
- التغيير سنة الحياة	١٣	٢٩,٥٤	٦	٢٠,٦٩	١٩	٢٤,٠٥
المجموع	٤٤	-	٢٩	-	٧٣	-

جدول (٢٠) أسباب عدم الاعتقاد في إمكانية وصول أى حزب للسلطة

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- الحزب الحاكم قوى ويقوم بمهامه	٣٨	٣٩,٥٨	٣٦	٣٥,٦٤	٧٤	٣٧,٥٦
- عدم قدرة الأحزاب على المنافسة	٣٤	٣٥,٤٢	٣٣	٣٢,٦٧	٦٧	٣٤,٠١
- التأقلم على الوضع الحالى	٣٣	٣٤,٣٨	٢٢	٢١,٧٨	٥٥	٢٧,٦٢
- إحنا مش فارق معانا	-	-	١٠	٩.٩	١٠	٥,٠٨
المجموع	٩٦	-	١٠١	-	١٩٧	-

جدول (٢١) التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

وفقا لتفضيلاتهم حول النظم الانتخابية

النظام	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
الانتخاب الفردى	١١٤	٨١,٤	٩٨	٧٥,٤	٢١٢	٧٠,٥٢
بالقائمة	٢٦	١٨,٦	٣٢	٢٤,٦	٥٨	٢١,٤٨
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٢٢) أسباب تفضيل عينتى الدراسة لكل

من النظام الفردى والنظام بالقائمة

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
النظام الفردى						
- تعودنا عليه وفهمناه	٢٩	٢٥,٤	٣٢	٢٨,١	٦١	٢٧,٨٨
- من خلاله يعرف الناس المرشح	٥١	٤٤,٧	٧٣	٦٤,٠	١٢٤	٥٨,٤٩
- من خلاله يصبح التنافس أقوى	١٩	١٦,٧	١١	٩,٧	٣٠	١٤,١٥
- الناس والجيران بتقول انه أحسن	١٢	١٠,٥	١٥	١٣,٢	٢٧	١٢,٧٣
- غير مبين	٣	٢,٦	-	-	٣	١,٤
إجمالى	١١٤	-	٩٨	-	٢١٢	-
بالقائمة						
- يقضى على العصبية والمشاحنات	٩	٣٤,٦	١٩	٥٩,٤	٢٨	٤٦,٢٧
- يعطى فرصة لاختيار أكثر من مرشح	٤	١٥,٤	٥	١٥,٦	٩	١٥,٥١
- يعطى فرصة لانتخابات حرة	١٢	٤٦,٢	٨	٢٥,٠	٢٠	٣٤,٤٨
- الناس بتقول كده	١	٣,٨	-	-	١	١,٧٢
إجمالى	٢٦	-	٣٢	-	٥٨	-

جدول (٢٣) موقف عينتى الدراسة حول تعيين
بعض الأعضاء فى مجلس الشعب

الرأى	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
أوافق	١٢٤	٨٨,٦	١٢٧	٩٧,٧	٢٥١	٩٢,٩٦
لا أوافق	١٦	١١,٤	٣	٢,٣	١٩	٧,٠٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٢٤) أسباب الموافقة على تعيين بعض الأعضاء فى مجلس الشعب

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- بيخدموا الناس لأن ليس لهم مصالح	٦٩	٥٥,٦	٣٨	٢٩,٩	١٠٧	٤٢,٦
- لأن أكيد لهم خبرة طويلة	٥١	٤١,١	٥٤	٤٢,٥	١٠٥	٤١,٨
- والله دى الحومة وهى حرة	١٧	١٣,٧	١٤	١١,٠٢	٣١	١٢,٤
- لتمثيل غير القادرين علـــى الوصول للمجلس	٣	٢,٤	٨	٦,٣	١١	٤.٤
- كله خير للبلد	-	-	١٣	١١,٢	١٣	٥,٢
المجموع (الموافقين)	١٢٤	-	١٢٧	-	٢٥١	-

جدول (٢٥) أسباب عدم الموافقة على تعيين بعض الأعضاء فى مجلس الشعب

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- لأنهم لا يعرفوننا	٨	٥٠	٢	٦٦,٧	١٠	٥٢,٦
- يتم ظلم المرشح بالانتخاب	٦	٣٧,٥	-	-	٦	٣١,٦
- لم يصلوا عن طريق الشعب	٢	١٢,٥	٢	٦٦,٧	٤	٢١,١
المجموع (غير الموافقين)	١٦	-	٣	-	١٩	-

جدول (٢٦) موقف عينتى الدراسة من تحديد نسبة لتمثيل العمال والفلاحين فى الانتخابات التشريعية

الموقف	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
نعم	١٣٨	٩٨,٦	١٢٨	٩٨,٥	٢٦٦	٩٨,٥
لا	٢	١,٤	٢	١,٥	٤	١,٥
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٢٧) أسباب الموافقة على تحديد نسبة لتمثيل العمال والفلاحين فى الانتخابات

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- لأن الفلاحين دول أهالينا وحاسين بينا	٨٨	٦٣,٨	٨٩	٦٩,٥	١٧٧	٦٦,٥
- لأن العمال والفلاحين دول أكبر نسبة فى المجتمع	٣٢	٢٣,١٩	٤٦	٣٥,٩	٧٨	٢٩,٣
- عشان نضمن تمثيلنا	١٨	١٣,٠٤	١١	٨,٦	٢٩	١٠,٩
المجموع	١٣٨	-	١٢٨	-	٢٦٦	

جدول (٢٨) توزيع عينتى الدراسة وفقا لتقييمهم لأعضاء المجالس "الشعب والمحل

التقييم	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- يعرفون كل شئ عن احتياجاتهم ومشكلاتهم	١٠٢	٧٢,٩	١١٣	٨٦,٩	٢١٥	٧٩,٦
- يعرفون بعض الأشياء العامة	٣٢	٢٢,٩	١٦	١٢,٣	٤٨	١٧,٨
- لا يعرفون عنهم شيئا	٦	٤,٣	١	٠,٨	٧	٢,٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٢٩) توزيع عينتى الدراسة وفقا لرؤيتهم
حول التغير والثبات فى المواقع

الموقف	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- الاستمرارية فى المواقع لأعضاء الخبرة	٨	٥,٧	٢	١,٥	١٠	٣,٧
- إحداث تغييرات لمجرد التغيير	١	٠,٧	-	-	١	٠,٤
- التغيير مرتبط بالعطاء وفتح الباب للقيادات الشابة	١٣١	٩٣,٦	١٢٨	٩٨,٥	٢٥٩	٩٥,٩
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٣٠) توزيع عينتى الدراسة وفقا لتفضيلاتهم
حول نظم اختيار من هم فى أعلى المواقع

أفضل الطرق	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- بالانتخاب وإمكانية أن يرشح الشخص نفسه أو يرشحه الحزب	٤٩	٣٥,٠	٥٦	٤٣,١	١٠٥	٣٨,٩
- بالانتخاب أو ترشيح الحزب الوحيد له	١	٠,٧	-	-	١	٠,٤
- بالاختيار أو الانتخاب لكن لا يرشح نفسه أو يطلب الرئاسة	٩٠	٦٤,٣	٧٤	٥٦,٩	١٦٤	٦٠,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٣١) توزيع عينتى الدراسة وفقا لوجود بطاقة انتخابية لديهم

الاستجابة	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
نعم	٥٢	٣٧,١	٤١	٣١,٥	٩٣	٣٤,٤٤
لا	٨٨	٦٢,٩	٨٩	٦٨,٥	١٧٧	٦٥,٥٦
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٣٢) توزيع عينتى الدراسة وفقا لذهابهم للتصويت فى أخر انتخابات لمجلس الشعب ، المجلس المحلى ، استفتاء الرئاسة

الانتخاب أو الاستفتاء	شباب				كبار				إجمالى العينة			
	نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مجلس الشعب	١٢٨	٩١,٤	١٢	٨,٦	١٢٩	٩٩,٢	١	٠,٨	٢٥٧	٩٥,١٩	١٣	٤,٨
المجالس المحلية	٧١	٥٠,٧	٦٩	٤٩,٣	٦٥	٥٠,١	٦٥	٥٠	١٣٦	٥٠,٣٧	١٣٤	٤٩,٦
استفتاء الرئاسة	٥٨	٤١,٤	٨٢	٥٨,٦	٢٩	٢٢,٣	١٠١	٧٧,٧	٨٧	٣٢,٢٢	١٨٣	٦٧,٨
المجموع	١٤٠				١٣٠				٢٧٠		٢٧٠	

جدول (٣٣) أسباب المشاركة التصويتية

للمشاركين من عينتى الدراسة

الانتخاب / الاستفتاء	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
مجلس الشعب						
- التصويت لصالح من أريده	٤٤	٣٤,٤	٢٢	١٧,١	٦٦	٢٥,٧
- هذا حق وواجب	٤٧	٣٦,٧	٥٦	٤٣,٤	١٠٣	٤٠,١
- كل أهلنا وناسنا بيروحوا	٤٤	٣٤,٤	٥١	٣٩,٥	٩٥	٣٧
المجموع	١٢٨	-	١٢٩	-	٢٥٧	-
المجالس المحلية						
-هذا حق لاختيار الأصلح	٣٢	٤٥	٣٣	٥٠,٨	٦٥	٤٧,٨
- لأنهم أهلنا والناس كلها راحت	٢٨	٣٩,٤	٢٩	٤٤,٦	٥٧	٤١,٩
- لأنهم بيخدمونا	٢٣	٣٢,٤	٣	٤,٦	٢٦	١٩,١
المجموع	٧١	-	٦٥	-	١٣٦	-
استفتاء الرئاسة						
- لأنه واجب وطنى	٤٧	٨١,١	٢١	٧٢,٤	٦٨	٧٨,٢
- لمعرفة ما يحدث	١١	١٨,٩	٨	٢٧,٦	١٩	٢١,٨
المجموع	٥٨	-	٢٩	-	٨٧	-

جدول (٣٤) أسباب عدم استخراج البعض للبطاقة الانتخابية

السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- لا أعرف إجـراءات اسـتخراج البطاقة	١٤	١٠,٠	١	٠,٨	١٥	٨,٥
- ليس لى اهتمام بالسياسة	٣	٢,١	-	-	٣	١,٧
- حياتى الخاصة وأولادى أهم	٣	٢,١	٤	٣,١	٧	٣,٩٥
- اشتراكى لن يؤثر كثيرا	٣	٢,١	-	-	٣	١,٧
- أنتخب بالبطاقة الشـخصية أو العائلية	٦٢	٤٤,٣	٨٣	٦٣,٨	١٤٥	٨١,٩
- مجموعة من الأسباب السابقة	٥٥	٣٩,٣	٤٢	٣٢,٣	٩٧	٥٤,٨
جملة العينة	٨٠	١٠٠	٨٩	١٠٠	١٧٧	-

جدول (٣٥) أسباب عدم المشاركة التصويتية
مع وجود بطاقة انتخابية

الانتخاب / السبب	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
مجلس الشعب						
– لم أكن قد بلغت السن القانونى	٢	١٦,٦	–	–	٢	١٥,٤
– لم أكن موجودا	٥	٤١,٧	١	١٠٠	٦	٤٦,١٥
– المشاحنات وخطرها	٥	٤١,٧	–	–	٥	٣٨,٤٦
المجموع (من لم يشارك)	١٢	–	١	–	١٣	–
المجالس المحلية						
– ليست مهمة	٤٣	٦٢,٣	٥٢	٨٠	٩٥	٧٠,٩
– لا أحد يسمع عنها	١٣	١٨,٨	١٣	٢٠	٢٦	١٩,٤
– كنت مشغول	٦	٨,٧	–	–	٦	٤,٥
– أعضائها لا يخدمون	٧	١٠,١	–	–	٧	٥,٢
المجموع (من لم يشارك)	٦٩	–	٦٥	–	١٣٤	١٠٠
استفتاء الرئاسة						
– ليست هامة لى	٣٨	٤٦,٣	٦٦	٦٥,٤	١٠٤	٥٦,٨
– كنت مشغول	٢٣	٢٨,٠	١٤	١٣,٩	٣٧	٢٠,٢
– صوتى لن يؤثر كثيرا	٢٨	٣٤,٢	١٧	١٦,٨	٤٥	٢٤,٦
– فى الأول يعنى إيه استفتاء	١	١,٢	٤	٣,٩	٥	٢,٧
المجموع	٨٢	–	١٠١	–	١٨٣	–

جدول (٣٦) معايير تفضيل الناخبين للمرشحين

المعايير	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
الانتساب	٢٤	١٧,١٤	١٩	١٤,٦٢	٤٣	١٥,٩
الإنجاز	١٧	١٢,١٤	٨	٦,١٥	٢٥	٩,٣
مشتركة	٩٩	٧٠,٧١	١٠٣	٧٩,٢٣	٢٠٢	٧٤,٨
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

ملحوظة : معايير الانتساب تشير إلى العزوة والعائلة والقبيلة والمعرفة الشخصية والثروة .

معايير الإنجاز تشير إلى العلم والخبرة والانتماء الحزبى .

المعايير المشتركة تشير إلى الجمع بين عنصرين أو أكثر من المجموعتين السابقتين .

جدول (٣٧) اعتقاد عينتى الدراسة حول تأثير القوة على مسار تحقيق العدالة والمساواة

الاعتقاد	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- أرى أن القوة التى يتمتع بها الشخص تحدد إنهاء والمصالح	١٢٣	٨٧,٩	١١٤	٨٧,٧	٢٣٧	٨٧,٨
- القوة ليست هى المعيار وإنما كل شئ بيمشى سواء للقوة أو الضعف	١٧	١٢,١	١٦	١٢,٣	٣٣	١٢,٢
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٣٨) اعتقاد عينتى الدراسة حول تأثير المؤهلات اللازمة لمنصب ما فى الوصول إلى هذا المنصب

الاعتقاد	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- بالإمكان لأى شخص الوصول إلى الموقع طالما توافرت فيه المؤهلات	٣٧	٢٦,٤	١٤	١٠,٨	٥١	١٨,٩
المؤهلات (علمية وخبرات) وحدها لا تكفى	١٠٣	٧٣,٦	١١٦	٨٩,٢	٢١٩	٨١,١
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٣٩) اعتقاد عينتى الدراسة حول أهمية توافر ملكية الأرض الزراعية شرطا للترشيح للمجالس التشريعية والمحلية

الاعتقاد	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- يجب أن تكون للمرشح ملكية أو حيازة	٨	٥,٧	١	٠,٨	٩	٣.٣
- من حق أى إنسان الترشيح بصرف النظر عن الحيازة	١٣٢	٩٤,٣	١٢٩	٩٩,٢	٢٦١	٩٦,٧
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٤٠) التوزيع التكرارى لعينتى الدراسة وفقا لآرائهم حول دور الدولة في الاقتصاد

الرأى	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالي العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- تدخل الدولة أقل ما يمكن	٤	٢,٩	٢٠	١٥,٤	٢٤	٨,٩
- تدخل حكومى قوى	٧٥	٥٣,٦	٧٨	٦٠	١٥٣	٥٦,٧
- اندماج وتداخل كامل	٦١	٤٣,٦	٣٢	٢٤,٦	٩٣	٣٤,٤
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٤١) تصور عينتى الدراسة حول العلاقة بين
الدولة والأحزاب والجمعيات والنقابات

التصور	عينة الشباب		عينة الكبار		إجمالى العينة	
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
- ضرورة التدخل فى أداء عمـــل تلك التنظيمات والرقابة عليها	١٢٦	٩٠,٠	١١٠	٨٤,٦	٢٣٦	٨٧,٤
- تقديم خبرة واستشارات	١	٠,٧	-	-	١	٠,٤
- إطلاق الحريات لتلك التنظيمات	١٣	٩,٣	٢٠	١٥,٤	٣٣	١٢,٢
المجموع	١٤٠	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٢٧٠	١٠٠

جدول (٤٢) الفروق فيما بين مجموعتى الشباب والكبار حول أبعاد الثقافة
الديموقراطية وبعض متغيراتها التفسيرية

المتغيرات والأبعاد	قيمة T	دلالة الفروق
الحالة المهنية	٢,٥٤	٠,٠١٢
الدخل	٠,٤٩٤	٠,٦٢٢
حجم الأسرة	١,٥٠٩	٠,١٣٣
المستوى الدراسى	٦,٦٧٠ -	٠٠٠
الموقف من الحزبية	٢,٩٥٢ -	٠,٠٠٣
الموقف من التداول والسلطة	٠,٩٨٣	٠,٣٢٦
المساواة	١,٣١٥ -	٠,١٩٠
المشاركة	٠,٩٧٩ -	٠,٣٢٨
مجموع الثقافة الديموقراطية	٠,٦١٠ -	٠,٥٤٢
تصور دور الدولة	٤,٥٤٧	٠٠٠
(النظام الحزبى المفضل)	٢,٠٠٥ -	٠,٠٤٦
معايير اختيار من فى المواقع العليا	١,٠٨٥ -	٠,٢٧٩

جدول (٤٣) الفروق فيما بين المجموعات الثقافية المتباينة حول أبعاد الثقافة الديموقراطية وبعض متغيراتها التفسيرية

المتغيرات والأبعاد	T	الدلالة[١]	T	الدلالة[٢]
الحالة المهنية	٤,٤٤٤	٠,٠	٦,١٩٦	٠,٠٠
حجم الأسرة	٠,٨٩٥	٠,٣٧٢	٠,٢٣٥-	٠,٨١٤
المستوى الدراسي	٥,١٥٣	٠,٠٠	٥,٣٨٥	٠,٠٠
العمر	٠,٨٨٢	٠,٣٧٩	١,٩٨٥	٠,٠٤٨
الموقف من الحزبية	٠,٨٦٢	٠,٣٨٩	٢,٥٢٩	٠,٠١٢
الموقف من التداول والسلطة	٣,٤٧٧	٠,٠٠١	٣,٢٠٧	٠,٠٠٢
المشاركة	١,٨٧٨	٠,٠٦٢	٣,٤٩٥	٠,٠٠١
العدالة المساواة	١,٧٧٧ -	٠,٠٧٧	٠٠٧٠.-	٠,٩٤٤
مجموع الثقافة الديموقراطية	٢,٤٠٣	٠,٠١٧	٤,٣٠٦	٠,٠٠
تصور دور الدولة	١,٧٦٢	٠,٠٧٩	١,٦٨٩	٠,٠٩٢
شكل الأحزاب المفضل	٢,١٢٧	٠,٠٣٤	٣,٠٥١	٠,٠٠٣
معايير اختيار من في المواقع العليا	٣,٩٨٩	٠,٠٠	٣,٤٦٦	٠,٠٠١

---

(١) حيث حسب متوسط الدخل الشهري للأسرة بـ ٣٥٠ جنيها فأقل محسوبا على أساس خط الفقر على أساس تكلفة الحاجات الساسية كحد أدنى للإنفاق الاستهلاكي.

(٢) حيث حسب متوسط الدخل الشهري للأسرة بـ ٢٠٠ جنيها فأقل محسوبا على أساس حساب خط الفقر محسوبا على أساس سلة الطعام .

جدول (٤٤) الفروق بين المجموعات ذات المستويات الدراسية (ما فوق المتوسط ، ما أقل من المتوسط) فيما يتصل بأبعاد الثقافة الديموقراطية ومتغيراتها التفسيرية

المتغيرات والأبعاد	قيمة T	دلالة الفروق
العمر	٦,٩٢ –	٠,٠٠
الحالة المهنية	٥,٣٩	٠,٠٠
الحالة الاجتماعية	٣,٢٢ –	٠,٠٠١
الدخل الشهرى	٥,٥٦	٠,٠٠
حجم الأسرة	٢,٥٥ –	٠,٠١١
الانتماء العائلى	٣,٦٦	٠,٠٠
الموقف من الحزبية	٤,٣٠	٠,٠٠
الموقف من تداول السلطة	١,٦٣٥	٠,١٠٣
المشاركة	٩,٦٧٢	٠,٠٠
الموقف من العدالة والمساواة	٣,٣٤٨	٠,٠٠١
الثقافة الديموقراطية	٧,٠٤٠	٠,٠٠
تصور دور الدولة	١,٩٠٨ –	٠,٠٥٧
النظام الحزبى المفضل	٠,٤٧٣	٠,٦٣٧
معايير اختيار من فى المواقع العليا	١,٢٣٧	٠,٢١٧

جدول (٤٥) الفروق فيما بين المجموعات ذات الحالات المهنية المتباينة حول الثقافة الديموقراطية وبعض متغيراتها التفسيرية

المتغيرات والأبعاد	طلاب		طلاب		طلاب		حرفيون		حرفيون		مزارعون	
	حرفيون		مزارعون		موظفون		مزارعون		موظفون		موظفون	
	T	الدلالة	T	الدلالة	T	الدلالة	T	الدلالة	T	الدلالة	T	الدلالة
العمر	-٧,٧٣٦	٠,٠٠	-٩,٣٨	٠,٠٠	-٨,٩٤	٠,٠٠	-٣,١٧٩	٠,٠٠٢	٠,٥١٦	٠,٦٠٧	٤,٠٨٧	٠,٠٠
الدخل	١,٦٩٢	٠,٠٩٤	٠,٠٠٦	٠,٩٩٥	-١,٩٥	٠,٠٥٤	-٢,٤٣١	٠,٠١٦	-٥,١٥٤	٠,٠٠	-٢,٩٣٥	٠,٠٠٤
حجم الأسرة	١٠,١٦	٠,٠٠	١٣,٤	٠,٠٠	٢,٢٥١	٠,٠٢٦	٢,٤١٨	٠,٠١٧	-١٣,٧٢٩	٠,٠٠	-١٧,٣٨١	٠,٠٠
المستوى الدراسي	١,٦٧٦	٠,٠٩٧	-٠,٥٣	٠,٥٩٩	٣,١١٩	٠,٠٠٢	-٢,٨٧٦	٠,٠٠٥	١,٥٥٣	٠,١٢٢	٤,٦٧٨	٠,٠٠
الموقف من الحزبية	١,٨٧	٠,٠٦٤	١,٩٣	٠,٠٥٧	-٠,٨٩٨	٠,٣٧١	١,٠٧٢	٠,٢٨٥	-٣,٦٩٢	٠,٠٠	-٣,٨٥٤	٠,٠٠
الموقف من التداول والسلطة	١,١٧	٠,٢٤٧	١,٣٥	٠,١٧٩	-٠,٢٦٨	٠,٧٨٩	٠,٢٣٨	٠,٨١٢	-١٣٤٣	٠,١٨١	-١,٥٥٨	٠,١٢١
المساواة	٢,٨٩	٠,٠٠٥	٣,٨١	٠,٠٠	-٠,٨١٣	٠,٤١٨	٠,٢٣٧	٠,٨١٣	-٢,٧٠٤	٠,٠٠٨	-٣,٠٧٠	٠,٠٠٣
المشاركة	٤,١٨	٠,٠٠٠	٣,٨٢	٠,٠٠	-٠,٤٩١	٠,٦٢٤	٠,١٦١	٠,٨٧٢	-٦,٥٤٩	٠,٠٠	-٦,٠٩٢	٠,٠٠
مجموع الثقافة الديموقراطية	٥,٠٠٣	٠,٠٠٠	٥,٣٥	٠,٠٠	-٠,٦٦١	٠,٥١	-٠,٠٦٥	٠,٩٤٨	-٨,٩٣١	٠,٠٠	-٩,٠٠١	٠,٠٠
تصور دور الدولة	-٠,٦٧	٠,٥١	-١,٥٣	٠,١٣١	٠,٠٤٢	٠,٩٦٦	-١,١٥١	٠,٢٥٢	١,١١١	٠,٢٦٨	٢,٣٦	٠,٠١٩
شكل الأحزاب المفضل	٢,٨٤	٠,٠٠٥	٠,٩٥٨	٠,٣٤١	١,٣٢٤	٠,١٨٨	-٣,٠٠٦	٠,٠٠٣	-٢,٦٨٤	٠,٠٠٨	-٠,٥٦٧	٠,٥٧١
معايير اختيار من في المواقع العليا	٠,٨٢	٠,٤٢	-١,١٩٥	٠,٢٣٥	-٠,٠٥٨	٠,٩٥٤	-٢,٨٤٩	٠,٠٠٥	-١,٣٣١	٠,١٨٥	١,٦٣٦	٠,١٠٤

٠,٠٥ فأقل = الفروق ذات دلالة إحصائية .

جدول (٤٦) الارتباطات التفسيرية لدرجة الثقافة الديموقراطية

المتغيرات التفسيرية وأبعاد الثقافة	العمر	الحالة المهنية	الحالة الاجتماعية	الدخل الشهري للأسرة	حجم الأسرة	الانتماء العائلي	المستوى الدراسي	الموقف من الحزبية	الموقف من التداول	المشاركة	الموقف من العدل والمساواة	الثقافة الديموقراطية	تصور دور الدولة	النظام الحزبي المفضل	معايير الاختيار
العمر	-	٠,٢٤	٠,٦٦	٠,٠٨	٠,٢٠	-٠,٠٨	-٠,٤٧	-٠,١٤	٠,٠٨	-٠,٠٩	-٠,١١	٠,٠٦	-٠,١٩	-٠,١٢	٠,٠٤
الحالة المهنية		-	٠,٣٧	٠,٢٧	-٠,١٣	٠,١٢	٠,٢٥	٠,١٦	٠,٠٣	٠,٢٨	٠,٦	٠,٢٢	-٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٦
الحالة الاجتماعية			-	-٠,٠٧	-٠,٢١	-٠,٠٦	-٢٣	-٠,٠١	٠,٢٣	-٠,٠٦	-٠,٠٩	٠,١١	-٠,١٥	-٠,١١	-٠,٠٤
الدخل الشهري للأسرة				-	٠,١٤	٠,٧١	٠,٣٢	٠,٠٨	٠,٢٠	٠,١١	-٠,١٣	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٤	٠,١٨
حجم الأسرة					-	٠,٠٢	-٠,١٣	-٠,٠٤	-٠,٠٥	-٠,١٤	-٠,٠١	-٠,١١	-٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٢
الانتماء العائلي						-	٠,٢٣	٠,٠٢	٠,٢٢	-٠,٠٣	-٠,٢٦	٠,٠٤	٠,١٣	٠,١٣	٠,٢٧
المستوى الدراسي							-	٠,٢٧	٠,٩	٠,٤٨	٠,٢١	٠,٣٨	٠,١٥	٠,٠٦	٠,٠٦
الموقف من الحزبية								-	٠,٢٦	٠,٣٩	٠,٩	٠,٧٦	٠,٠٣	٠,٢٧	٠,٠١
الموقف من التداول									-	٠,٢٠	٠,١	٠,٤٨	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٤
المشاركة										-	٠,٢٠٥	٠,٧٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٥
الموقف من العدالة والمساواة											-	٠,٣٥	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٥
الثقافة الديموقراطية												-	٠,٢٥	٠,١٤	٠,٠٢
تصور دور الدولة													-	٠,٠٧	٠,١٥
النظام الحزبي المفضل														-	٠,١٨
معايير الاختيار															-

جامعة المنيا – كلية الآداب
قسم الاجتماع

البيانات سرية ولا تستخدم إلا فـــى أغراض البحث العلمى

مسلسل			

ملحق (٢)
استمارة مقابلة حول
ثقافة الديموقراطية لدى المواطن القبلى
دراسة ميدانية مقارنة

إعداد
د. محمود مصطفى كمال
أستاذ مساعد علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة المنيا

٢٠٠٠

بيانات أساسية :

١- النوع : ذكر ( ) أنثى ( )

٢- العمر :

٣- الموطن الأصلى: ريف ( ) حضر ( ) بدوى ( )

٤- محل الإقامة : ريف ( ) حضر ( ) بدوى ( )

٥- المهنة الحالية :

٦- الموقع فى التسلسل فى حالة العمل فى وظيفة حكومية :

٧- الحالة الاجتماعية : متزوج ( ) متزوج ( )

مطلق ( ) أرمل ( )

٨- الدخل الشهرى فى المتوسط (للأسرة) :

٩- عدد أفراد الأسرة بما فى ذلك الأب والأم :

ذكور ( ) إناث ( )

١٠- العائلة أو القبيلة التى ينتمى إليها : يذكر الاسم :

١١- المستوى الدراسى الحالى :

أمى ( ) يقرأ ويكتب ( ) ابتدائى ( )

إعدادى ( ) ثانوى ومتوسط ( ) جامعى ( )

١٢- عضوية الأحزاب : نعم ( ) لا ( )

١٣- ما اسم الحزب الذى تنتمى إليه :

١٤- فى حالة الإجابة (نعم) يسأل : كيف انضممت إلى هذا الحزب؟

- من خلال أحد الأقرباء أو الزملاء ( )

- ذهبت بنفسى ( )

- من خلال لقاءات يعقدها الحزب ( )
- أخرى

١٥-لماذا انضممت إلى هذا الحزب دون غيره ؟

-

-

١٦-فى حالة لا (أى عدم الانضمام إلى أى حزب) يسأل لماذا لم تنضم إلـى أى حزب ؟

- ليس لى اهتمام بالسياسة . ( )
- أهتم بمصالحى وأسرتى وأولادى أفضل . ( )
- السياسة لها أشخاص معينون . ( )
- مهما انضممت فدورى لن يؤثر فى شئ . ( )
- عدم اقتناعى بأى حزب ( )
- عدم اقتناعى بفكرة الأحزاب أصلاً . ( )
- أخرى :

١٧-يرى البعض أن وجود الأحزاب ضرورى للديموقراطية ، بينما يـرى البعض الآخر أنه لا ضرورة من وجودها . فما رأيك ؟

- وجود الأحزاب السياسية ضرورى لكى تؤدى الحكومـة وظيفتها بدرجة جيدة ( )
- لا أعرف ( )
- الأحزاب ليس لها ضرورة والمجتمع ليس بحاجة إليها ( )

١٨-ترى هلى تقوم الأحزاب بدور جيد لصالح أفراد المجتمع؟

- تقوم بدور بارز ( )

- تقوم بدور جيد إلى حد ما (بعضها يقوم بدور جيد) ( )
- لا تقوم بدور على الإطلاق ( )

١٩-أفضل أشكال النظم الحزبية فى رأيى الشكل التالى (اختر شكلاً واحدا)

- وجود حزبين أو أكثر بما فيها من اختلافات فى الاتجاهات السياسية ( )
- وجود حزب واحد فقط نظراً لوجود طبقة واحدة يخدمها ( )
- لا مانع من وجود أحزاب بعيداً عن الإلحاد والعنصرية وتفتيت جهود المجتمع ( )

٢٠- فى رأيك ما أبرز القضايا التى يجب أن تهتم بها الأحزاب السياسية بالترتيب (وتهم الناس فى الوقت ذاته) ؟

- - -

٢١-هل تعتقد أنه بالإمكان وصول أى حزب للسلطة ويمسك الحكومة؟

نعم ( ) لا ( )

٢٢-فى حالة الإجابة بنعم ؟ يسأل : لماذا تعتقد ذلك ؟

- -

٢٣- فى حالة الإجابة بلا ؟ يسأل : لماذا تعتقد ذلك ؟

- -

٢٤-أخذ مجتمعنا بنظام الانتخاب الفردى تارة وبالقائمة تارة أخرى . ما الأفضل بالنسبة لنا ؟

- الانتخاب الفردى ( )
- الانتخاب بالقائمة ( )

-الجمع بينهما ( )

٢٥-لماذا ترى أن هذا النظام أفضل النظم ؟ (أى النظام الذى اخترته)

- -

٢٦-ما رأيك فى تعيين بعض الأعضاء فى مجلس الشعب من غير المنتخبين

أوافق ( ) لا أوافق ( )

٢٧- فى حالة أوافق . يسأل لماذا توافق على التعيين ؟

- -

٢٨-فى حالة لا أوافق . يسأل لماذا لا توافق على التعيين ؟

- -

٢٩-ما رأيك فى ضرورة تحديد نسبة لتمثيل العمال والفلاحين فى الانتخابات؟

أوافق ( ) لا أوافق على تحديد نسبة معينة ( )

٣٠- فى حالة موافق . يسأل لماذا ؟

- -

٣١-فى حالة غير موافق . يسأل لماذا لا توافق على تحديد نسبة ؟

- -

٣٢- بعض الناس يرون أن أعضاء مجلس الشعب أو المحلـــى أو القيـادات المحلية لديها فكرة كافية عما يفكر فيه عامة الناس وهمومهم ، والبعـض الآخر يرون أنهم لا يعلمون عنهم شيئا . ما رأيك أنت ؟

- هم يعرفون كل شئ عن احتياجاتهم ومشكلاتهم . ( )

- يعرفون بعض الأشياء العامة . ( )

- لا يعرفون شيئا على الإطلاق ( )

٣٣- هناك رأى يرى أن القيادات فى بعض المواقع يجب أن تتغير باستمرار ، والبعض الآخر يرى ضرورة ثباتهم لفترة طويلة . ما رأيك أنت ؟

- **استمرار القيادات فى أماكنهم لفترات طويلة لإعطاء الخبرة** ( )
- إحداث تغييرات دورية لمجرد التغيير ( )
- التغيير يرتبط بالعطاء وليس بالمدة ( )
- التغيير مع فتح المجالات للقيادات الشابة ( )

٣٤- فى بلدان العالم يتم اختيار من فى أعلى المواقع بعدة طرق . ما أفضل طريقة ؟

- بالانتخاب وإمكانية أن يرشح الشخص نفسه أو يرشحه الحزب الذى ينتمى إليه ( )
- **بالانتخاب ولكن من خلال ترشيح الحزب الوحيد فى الدولة** ( )
- بالاختيار والانتخاب ولكن لا يرشح الشخص نفسه أو يطلب الرئاسة ( )

٣٥- هل لديك بطاقة انتخابية ؟ نعم ( ) لا ( )

٣٦- هل ذهبت فى أخر انتخابات وأدليت بصوتك ؟

- أخر انتخابات لمجلس الشعب نعم ( ) لا ( )
- انتخابات المجلس الشعبية المحلية نعم ( ) لا ( )
- أخر استفتاء للرئاسة نعم ( ) لا ( )

٣٧- فى حالة الإجابة بنعم . يسأل لماذا ذهبت وأدليت بصوتك ؟

- انتخابات مجلس الشعب :
- انتخابات المجلس المحلى : - استفتاء الرئاسة :

٣٨- فى حالة عدم وجود بطاقة انتخابية لديه . يسأل لماذا لم يستخرج بطاقة؟

- لا أعرف إجراءات استخراجها ( )
- ليس لى اهتمام بالسياسة ( )
- حياتى الخاصة وأولادى أهم ( )
- اشتراكى لن يؤثر كثيرا . ( )
- أنتخب بالبطاقة الشخصية أو العائلية ( )
- مجموعة من الأسباب السابقة .

٣٩- فى حالة وجود بطاقة وعدم المشاركة فى التصويت يسأل لماذا ؟

- انتخابات مجلس الشعب :
- انتخابات المجلس المحلى :
- استفتاء الرئاسة :

فى حالة انتخابك لشخص ما .. أو ذهابك للتصويت .. أو أنك سوف تنتخب شخص ما حتى لو لم تكن قد ذهبت .. ما الأشياء التى توضع فى اعتبارك عند اختيار شخص ما ؟

- العروة والعائلة والقبيلة . ( )
- المعرفة الشخصية . ( )
- الثروة ( )
- علم وخبرة . ( )
- انتماؤه لحزب معين ( )
- أخرى

٤١- البعض يرى أنه من المهم أن نأخذ فى الاعتبار عن أى عمل من هم فـــى مواقع القوة . ما رأيك أنت ؟

- **أرى أن القوة التى يتمتع بها الشخص تحدد إنهاء المصالح** ( )
- القوة ليست هى المعيار لأن كل شئ بيمشى فـــى النهايـــة سواء للقوى أو للضعيف ( )

٤٢- هل تعتقد أنه بالإمكان لأى شخص لديه المؤهلات اللازمة لمنصب مـــا أن يصل إلى هذا الموقع ؟

-نعم بالإمكان لأى شخص الوصول إلى هذا الموقـــع طالمـــا توافرت فيه المؤهلات ( )
- المؤهلات (علمية وخبرات) لا تكفى وحدها ( )

٤٣- البعض يرى أنه يجب أن يكون لدى المرشح أراضى وأملاك ، والبعـــض الآخر يرى أن الترشيح للمجالس ليس له أى شروط اقتصادية .. ما رأيك؟

- أن المرشح يجب أن تكون لديه حيازة زراعية ( )
- **أن الترشيح مـــن حق أى إنسان سواء لديه حيـــازة أو لـــم تكن لديه** ( )

٤٤- فى المرحلة الراهنة والتغيرات اللى بتحصل فى العالم البعض يرى أنـــه من الضرورى تقليص (تضييق وتحديد) دور الدولة بينما يـــرى البعـــض الآخر استمرار دور الدولة خاصة فى الجوانب الاقتصادية . ما رأيك أنت؟

- أرى أن يكون تدخل الدولة فى الجوانب الاقتصادية أقل ما يمكن ( )
- أرى أن يكون هناك تدخل حكومى قوى فى تنظيم الاقتصاد ( )
- **أرى أن يكون هناك اندماج وتدخل حكومى كامل فى تنظيم الاقتصاد .** ( )

٤٥- ما رأيك فى طبيعة العلاقة وما يجب أن تكون عليه بين الدولة من ناحيـــة والأحزاب والجمعيات والنقابات من ناحية أخرى ؟

- ضرورة تدخل الدولة فى أداء عمل هذه التنظيمات والرقابة عليها ( )
- تقديم الدولة للخبرة والاستشارات فقط ( )
- إطلاق الحريات لهذه التنظيمات بحكم أنها تطوعية . ( )

ملحق (٣)
دليل مقابلة مع بعض الإخباريين

١- أسماء أبرز القبائل التى تعيش بالمنطقة وأصولها وانتشارها .

٢- النشاط الاقتصادى والتحولات التى طرأت على هذا النشـــاط لـــدى تلـــك القبائل.

٣- ميكانيزمات التعويض فى منافسة القبائل بعضها مع البعض الآخر .

٤- ممارسة النشاط السياسى لدى تلك القبائل ومدى تدخل الأساس القبلى فيه .

٥- بعض مؤشرات التحولات التى طرأت على قوة هذا الأساس .

٦- توزيع أسس القوة فيما بين تلك القبائل بما فى ذلك توزيع المواقع .